المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي

تقرير الشرق الأوسط رقم 115 – 14 كانون الأول/ديسمبر 2011

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي والتوصيات..... i
I. مقدمة: الطريق إلى ليبيا ما بعد القذافي 1
II. أصول التشرذم الأمني 6
آ. من يتحدث باسم ليبيا؟ 6
1. الانقسامات المناطقية 8
2. مسألة الأسلمة 9
3. النظام القديم مقابل النظام الجديد 12
ب. مسألة قدرات الحكومة 15
III. التشرذم الأمني 17
آ. تعريف باللاعبين الرئيسيين 19
ب. حكاية روايات متعارضة 22
ج. تبعات التشرذم الأمني 24
IV. الخلاصة: التعامل مع مشهد أمني مجزأ 29
الملاحق
آ. خارطة ليبيا 35
ب. حول مجموعة الأزمات الدولية 36
ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2008 37
د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 39

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

تقرير الشرق الأوسط رقم 115 | 14 كانون الأول/ديسمبر 2011

المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي

الملخص التنفيذي والتوصيات

كما توضح الموجة الدراماتيكية الأخيرة من أحداث العنف فإن الميليشيات التي لعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بنظام القذافي باتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام. عدد هذه الميليشيات يكتنفه الغموض؛ حيث يقدرها البعض بمئة ميليشيا، في حين يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم. يُذكر بأن أكثر من 125,000 ليبي يحملون السلاح الآن. ولا تنظر هذه المجموعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية؛ حيث أنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين. وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر. إن إعادة بناء ليبيا تتطلب التصدي لمصير هذه الميليشيات، إلا أن التسرع في القيام بذلك يحمل نفس مخاطر تجاهل هذه الميليشيات. لقد تميزت الانتفاضة بدرجة كبيرة من اللامركزية. ورغم أن المجالس العسكرية والمدنية المحلية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي، وهو الهيئة التي أوكلت لنفسها مهمة قيادة المرحلة الانتقالية، فإن تلك المجالس تتعامل معه بتشكك. يشعر أعضاء هذه المجالس أنهم بحاجة للسلاح للدفاع عن مصالحهم ومعالجة مخاوفهم الأمنية.

إن اتباع مقاربة من القمة إلى القاعدة في تفكيك هذه الميليشيات ونزع سلاحها من قبل مجلس تنفيذي يفتقر إلى الشرعية يمكن أن يحدث نتيجة عكسية. في الوقت الراهن، على المجلس الوطني الانتقالي أن يعمل مع السلطات المحلية والميليشيات – وأن يشجعها على العمل مع بعضها البعض – للاتفاق على معايير عملياتية وتمهيد الطريق لإعادة هيكلة الشرطة، والجيش والمؤسسات المدنية. القذافي ركز السلطة في شخصه دون بناء دولة مركزية. الآن، على الذين حلوا محله أن يفعلوا العكس.

ثمة إرث مزدوج يُثقل كاهل السلطات الليبية الجديدة. الإرث الأول أورثها إياه القذافي على شكل نظام يرتكز عليه شخصياً وعلى عائلته؛ وهو نظام كان يؤلّب الأحياء والجماعات ضد بعضها البعض؛ وفشل في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية؛ وتعمد إبقاء الجيش الوطني ضعيفاً لمنع ظهور منافسين محتملين يمكن أن يتحدوا سلطته. أما الإرث الثاني فقد نشأ من الطريقة التي تمت بها الإطاحة بالقذافي، والتي تمثلت بالتحرير التدريجي والمتقطع لأجزاء مختلفة من البلاد. لقد تطوع عدد كبير من القوات والميليشيات المحلية للمشاركة في هذه المعركة. وبعد سقوط القذافي، بات بوسع الجميع الادعاء بأنهم ضحوا بدمائهم وثرواتهم من أجل القضية، وبات بوسع الجميع أن يعتبروا أنفسهم مساهمين في التحرر الوطني.

بالنسبة لجزء كبير من العالم، فإن المجلس الوطني الانتقالي كان وجه الانتفاضة. لقد تشكل في وقت مبكر، وتحدث بقدر كبير من السلطة وحقق بسرعة اعترافاً دولياً واسعاً. أما على الأرض فقد كانت الصورة مختلفة. اتخذ المجلس الوطني الانتقالي من مدينة بنغازي الشرقية مقراً له، وهي المدينة التي تشكل قاعدة تقليدية للأنشطة المناهضة للنظام والتي وفرت للمنشقين عن الجيش منطقة آمنة نسبياً لشن عملياتهم، خصوصاً بعد انخراط حلف شمال الأطلسي. لقد بُنيت الثورة في المنطقة الشرقية حول نواة قوية من المعارضين والقادة المحنكين الذين وجدوا مكاناً ملائماً ينشقون إليه بكلفة منخفضة نسبياً ودون مخاطرة شخصية كبيرة. لكن كان بوسع هؤلاء تشجيع المدن والبلدات الغربية على الانتفاض فقط، لكن لم يكن بوسعهم تقديم الدعم لها. وفي بعض الأوقات الحرجة، فإن بعض مكونات الجيش التي انشقت علقت على الحدود الشرقية واكتفت إلى حدٍ كبير بالمراقبة السلبية لما كان يحدث في باقي أنحاء البلاد. في عيون الكثيرين، بدا جيش الثوار على نحو متزايد على أنه قوة شرقية وليس قوة وطنية فعلاً. أما بالنسبة للمجلس الوطني الانتقالي، الذي ركز جهوده على الحصول على الدعم الدولي الحيوي، فإنه لم يقد الانتفاضة بشكل كامل، كما لم يتمكن من تأسيس وجود فعلي هام في الأجزاء الأخرى من البلاد.

في الغرب، شكل الثوار ميليشيات وألوية عسكرية مستقلة بدرجة كبيرة، وكانت ذاتية التسليح والتمويل، واستفادت في معظم الأحيان من الدعم المحدود المقدم من المجلس الوطني الانتقالي والحكومات الأجنبية. قدم بعض هؤلاء من خلفيات عسكرية، إلا أن معظمهم كانوا من المدنيين – محاسبون، ومحامون، وطلاب أو عمال. في المناطق التي سيطروا عليها، اضطلعوا بمسؤوليات أمنية ومدنية تحت سلطة المجالس العسكرية المحلية. ونتيجة لذلك، فإن معظم الميليشيات متجذرة في بعض المناطق الجغرافية – مثل الزنتان ومصراتة – ولا توحدها أيديولوجيا مشتركة، أو انتماء قبلي أو عرقي؛ ونادراً ما تمتلك أجندة سياسية واضحة تتجاوز المحافظة على أمن المناطق التي يتواجدون فيها.

الوضع في طرابلس كان مختلفاً وخطيراً على نحو فريد. في طرابلس، عكس الانتصار على قوات القذافي الجهود المتظافرة للسكان المحليين والميليشيات المختلفة التي قدمت من سائر أنحاء البلاد. وكانت الحصيلة سلسلة من التراتبيات المتوازية، وغير المنسقة في بعض الأحيان للقيادة. وقد أدى وجود عدد كبير من الميليشيات إلى صراعات مسلحة مع نشوء تقاطعات وتنافس على السلطة.

إن رغبة المجلس الوطني الانتقالي بوضع الميليشيات تحت سيطرة مركزية أمر مفهوم تماماً؛ حيث من الضروري القيام بذلك لبناء ليبيا مستقرة. إلا أن ثمة عقبات هائلة تحول دون ذلك. لقد بات لهؤلاء حتى الآن مصالح خاصة لن يتخلوا عنها بسهولة. كما أنهم رسخوا وجودهم وقوتهم بشكل متزايد. تقلد الميليشيات تنظيم الجيش النظامي وتستعمل تسلسلاً مشابهاً في القيادة؛ وهم يتبعون إجراءات منفصلة في تسجيل الأسلحة والعربات؛ وإصدار بطاقات الهوية؛ وإجراء التحقيقات؛ وإصدار أوامر الاعتقال؛ واعتقال وسجن المشبوهين؛ والقيام بالعمليات الأمنية، التي ترتب أحياناً كلفة كبيرة على المجتمعات المحلية التي تتعرض للتمييز والعقاب الجماعي.

كما أن هذه الميليشيات تتمتع بمزايا يفتقر إليها المجلس الوطني الانتقالي وكذلك الجيش الوطني، خصوصاً المعرفة والعلاقات المحلية الأفضل، كما أنها تتمتع بقيادات قوية نسبياً وبالشرعية الثورية. على النقيض من ذلك، فقد ترتب على المجلس الوطني الانتقالي الصراع مع انقساماته الداخلية، والافتقار إلى المصداقية كما أثيرت التساؤلات حول فعاليته. لقد كان على المجلس التعامل مع وزارات لا زالت تمر بمرحلة إعادة التنظيم والتي لم يتمكن موظفوها بعد – ومعظمهم من بقايا النظام السابق – من التخلي عن عادة إحالة أي قرار إلى المستوى الوزاري.

إلا أن جوهر المسألة سياسي. يعكس تشظي المشهد الأمني – عدم استعداد الميليشيات للتخلي عن سلاحها – انعدام الثقة وانعدام اليقين فيما يتصل بمن يمتلك الشرعية للقيادة خلال المرحلة الانتقالية. في حين أن المجلس الوطني الانتقالي والجيش الوطني الذي أعيد تشكيله يمكنهم القول بأنهم كانوا من أوائل الذين ثاروا أو انشقوا وأنهم لعبوا دوراً حاسماً في الحصول على الدعم الدولي، فإن آخرين يرون الأمور بمنظور مختلف. يعتبرهم البعض خاضعين للسيطرة الشرقية أكثر مما ينبغي ويتهمونهم بأنهم لعبوا دوراً هامشياً في تحرير المناطق الغربية. المدنيون الذين حملوا السلاح والذين لا حول لهم ولا قوة أو الذين تعرضوا للاضطهاد في ظل حكم القذافي يسوؤهم أن يروا مسؤولين كبار سابقين انشقوا عن الجيش وأعضاء النخبة الحاكمة في النظام الذين غيّروا ولاءهم ويدعون بحقهم في القيادة. رغم أن الإسلاميين ممثلون في المجلس، فإن كثيرين منهم يعتبرون المجلس الوطني الانتقالي علمانياً بشكل واضح وليس على صلة بالليبيين العاديين. وفوق كل ذلك، فإن للميليشيات – خصوصاً تلك الموجودة في طرابلس، والزنتان ومصراتة – لديها روايتها الخاصة لتبرير شرعيتها ومفادها بأن تلك الميليشيات هي التي قادت الثورة في الغرب، وأن إسهامها كان الأكبر في تحرير العاصمة أو أنها عانت أكثر من الآخرين من قمع القذافي.

كان من المفترض أن يؤدي تشكيل حكومة جديدة إلى وضع حدٍ لعنف الميليشيات ضد بعضها البعض وكذلك لتحديها للجيش الوطني؛ إلا أن ذلك لم يحقق أياً من هذه الأمور. بدلاً من ذلك، فإن العنف في العاصمة تصاعد، مع حدوث الصدامات المسلحة كل ليلة تقريباً. تبقى شكوك المناطق من السلطة المركزية مرتفعة وكذلك عدم الاتفاق حول المجموعات أو الشخصيات الثورية التي ينبغي أن تحظى بالسلطة.

المشكلة التي تثيرها الميليشيات مرتبطة على نحو وثيق بقضايا بنيوية أعمق وأبعد مدى تتمثل في إهمال القذافي للجيش والمؤسسات الأخرى؛ والاحتكاكات بين المناطق والانقسامات المجتمعية (بين المناطق، وبين المعسكرين الإسلامي والعلماني، وكذلك بين ممثلي النظامين القديم والجديد)؛ والتطور غير المتسق وغير المنسق جغرافياً للانتفاضة؛ وفائض الأسلحة وغياب الثقة؛ والافتقار إلى سلطة تنفيذية قوية وفعّالة وتمثيلية بشكل كامل؛ والمشاعر السائدة بأن الجيش الوطني الموجود حالياً يفتقر إلى القدرة والشرعية.

وإلى أن يتم تشكيل هيئة حاكمة شرعية – وهو ما يعني إلى أن يتم إجراء انتخابات – وإلى أن يتم تطوير مؤسسات وطنية ذات مصداقية، خصوصاً في مجالات الدفاع، والشرطة وتقديم الخدمات الحيوية، فمن المرجح أن يظل الليبيون متشككين في العملية السياسية، وأن يظلوا مصرين على الاحتفاظ بأسلحتهم والمحافظة على الهيكلية الراهنة للألوية المسلحة وغير النظامية. إن محاولة فرض حصيلة مختلفة هي بمثابة اللعب بالنار، وثمة احتمال ضئيل بنجاحها.

إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية فعل شيء. ينبغي أن يتم التصدي لبعض أكثر الملامح الأمنية إثارة للقلق بالتعاون بين المجلس الوطني الانتقالي والمجالس المحلية العسكرية والمدنية. وينبغي أن تُمنح الأولوية لتطوير وفرض معايير واضحة لمنع الانتهاكات بحق الأشخاص المحتجزين أو التمييز ضد جماعات بأكملها، وحيازة واستعراض واستعمال الأسلحة الثقيلة بشكل غير منضبط والصدامات بين الميليشيات. كما ينبغي أن يشرع المجلس الوطني الانتقالي بالعمل على خطوات بعيدة المدى لتفكيك الميليشيات وإعادة إدماج مقاتليها بالتنسيق مع اللاعبين المحليين. وسيتطلب هذا إعادة هيكلة الشرطة والجيش، وأيضاً توفير الفرص الاقتصادية للمقاتلين السابقين – التدريب المهني، والوظائف وكذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية – مما سيتطلب بدوره تلبية الحد الأدنى من التوقعات فيما يتصل بالحكم الرشيد. وحتى مع تبني المجتمع الدولي لموقف محايد، فإن بوسعه تقديم الكثير بهذا الصدد – ويبدو أن الليبيين متشوقون لمثل تلك المساعدة.

وفي المحصلة، فإن التعامل الناجح مع الازدياد الكبير في عدد الميليشيات سيتطلب تحقيق التوازن الدقيق. ينبغي للسلطات المحلية أن تتخذ القرارات لكن ليس على حساب نظرائها المحليين؛ كما ينبغي التقدم في عملية تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها بعناية ودون تسرع ودون أن يتم ذلك على نحو مفاجئ؛ كما ينبغي على اللاعبين الدوليين تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التدخل بشكل سافر في الشؤون الليبية وبين الالتزام بعدم وقوف موقف المتفرج حيال مستقبلها الواعد لكن الذي لا يزال هشاً.

التوصيات

إلى المجلس الوطني الانتقالي:

1. تعزيز شرعية السلطات المركزية من خلال ضمان قدر أكبر من الشفافية في عملية صنع القرار وفي اختيار الممثلين في المجلس وأعضاء السلطة التنفيذية.
2. ضمان أن تتخذ القرارات المتعلقة بنزع سلاح، وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات بالتشاور الوثيق مع المجالس العسكرية والمدنية المحلية، وذلك بتعيين شخصية تحظى بالمصداقية للتنسيق والربط مع تلك المجالس المحلية.
3. تعزيز فرص مشاركة القادة الدينيين والاجتماعيين في رعاية ودعم مبادرات نزع سلاح وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات.

4. دعم مبادرات نزع سلاح وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات مالياً بالتعاون مع المجالس المحلية، بما في ذلك عمليات تسجيل السلاح، وتحسين المنشآت المخصصة لاحتجاز الأشخاص ودعم المقاتلين الشباب.

إلى الألوية الثورية، والمجالس العسكرية والمدنية المحلية:

5. السعي لإعادة دمج الثوار المسلحين، خصوصاً الأصغر سناً بينهم، وبما في ذلك تحديد وتسجيل الراغبين بمتابعة مسيرتهم المهنية في الشرطة والجيش؛ وتقديم الوظائف المدنية البديلة، ورعاية مبادرات التطوير المدني بالتعاون مع صناديق المدن.

6. الكشف عن جميع مصادر التمويل.

7. الاتفاق على مدونات سلوك وآليات لتسوية النزاعات وفرض هذه المدونات والآليات، خصوصاً عندما تعمل عدة ميليشيات في نفس المنطقة.

إلى المجلس الوطني الانتقالي والألوية الثورية، والمجالس المدنية والعسكرية المحلية:

8. الاتفاق على القواعد وأنماط السلوك المشتركة وفرضها على جميع المقاتلين المسلحين؛ وتطبيق إجراء موحد لتسجيل الأسلحة؛ وحظر استعراض الأسلحة الثقيلة في مراكز المدن والبلدات وحمل الأسلحة على نقاط التفتيش وفي المواقع الرئيسية.

9. تحويل المسؤولية عن المحتجزين بأكبر سرعة ممكنة إلى السلطات المركزية، وفي هذه الأثناء، ضمان احترام سيادة القانون والمعايير الدولية في إجراءات الاعتقال والاحتجاز؛ وإطلاق سراح الأشخاص الذين لا ينسجم احتجازهم مع مثل تلك الممارسات؛ وتقديم أولئك المتهمين بأعمال إجرامية إلى العدالة بسرعة وبموجب القانون الدولي.

10. الاتفاق على عملية يقوم من خلالها المجلس الوطني الانتقالي بالتفتيش على مستودعات الأسلحة، ومراكز الاحتجاز، والنقاط الحدودية، ونقاط التفتيش وغير ذلك من المرافق التي تخضع لسيطرة الميليشيات.

11. تنفيذ خطوات أولية نحو نزع أسلحة وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات، وذلك من خلال:

أ. التركيز في البداية على الأسلحة الثقيلة؛

ب. من خلال جهود مشتركة تبذلها الحكومة والمجالس المحلية، وتقديم الدعم للمقاتلين الشباب على وجه الخصوص؛

ج. تأسيس برنامج تدريب إجباري بتمويل من المجلس الوطني الانتقالي يغطي قواعد الاشتباك والانضباط بالنسبة لأفراد الميليشيات الذين يرغبون بمتابعة حياتهم المهنية في الجيش أو الشرطة؛

د. تقديم التدريب المهني لمقاتلي الميليشيات وكذلك الحوافز المالية الضرورية.

12. تأسيس وتطبيق معايير للتعيين في المناصب الرفيعة في وزارة الدفاع والجيش وعلى أساس يشمل الجميع.

13. تشكيل لجنة غير محازبة على المستوى المركزي والمستويات المحلية على حدٍ سواء لمراجعة وإحالة أسماء المرشحين للتعيين في الشرطة والجيش الوطني.

14. وضع التدابير اللازمة التي تمكّن المرشحين المرفوضين من الاستئناف.

إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا وغيرها من الشركاء المعنيين الدوليين، بما في ذلك الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:

15. تقديم المساعدة للمجلس الوطني الانتقالي في المجالات التالية ضمن مجالات أخرى:

آ. القيام بالتقييمات السريعة للأمن، ونزع سلاح وتفكيك وإعادة إدماج الميليشيات، والاحتياجات المرتبطة بذلك؛

ب. تدريب الشرطة، بما في ذلك تأسيس وظيفة للدرك؛

ج. حرفنة قوات الأمن، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والإشراف المدني؛

د. ضبط الحدود.

طرابلس/بروكسل، 14 كانون الأول/ديسمبر 2011

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي

I. مقدمة: الطريق إلى ليبيا ما بعد القذافي

تنبع التحديات السياسية التي تواجه ليبيا إلى درجة كبيرة من طبيعة ومسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي دام اثنتين وأربعين سنة. لقد كان لعدد كبير ومتنوع من اللاعبين دور في الإطاحة بالقذافي؛ ويسعى اليوم جميع هؤلاء إلى لعب دورٍ في النظام الناشئ. رغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة وكعنوان لداعميها الدوليين، فإن المجلس لم يقد الانتفاضة بشكل كامل من الناحية العسكرية، كما أنه لم يرسخ وجوداً فعلياً جوهرياً أو حضوراً حكومياً في جزء كبير من البلاد. لقد حُررت ليبيا على مراحل، وفي معظم الأحيان بواسطة ثورات محلية ومجموعات عسكرية شُكلت على عجل واستعملت الوسائل العسكرية والمفاوضات في آن واحد لتحقيق أهدافها. ونتيجة لذلك، نشأ عدد كبير من القوات والميليشيات المحلية التي يمكن أن تعلن وبشكل مشروع أنها ساهمت في التحرر الوطني. على حد تعبير أحد قادة الألوية في الزنتان "لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي جيداً من حيث إكسابنا الاعتراف الدولي ومن حيث الحصول على التمويل. إلا أنه لم يكن أبداً حكومة بالنسبة لنا هنا في ليبيا".[1] وتجد مثل هذه العبارات صدىً بين نظراء هذا القائد الزنتاني في أجزاء أخرى من البلاد.

بوحي من الربيع العربي وفي محاولة للمضي على خطاه، فقد انتفضت معظم المدن والبلدات الرئيسية من الشرق إلى الغرب، بما فيها المدن الخمس الأكبر، على الأغلب بشكل سلمي في البداية، وبشكل متزامن تقريباً في أواسط شباط/ فبراير 2011. بنغازي والبيضاء في الشرق سقطت بسرعة في يد الثوار، ساعدهم في ذلك انشقاق شخصيات عسكرية ومدنية كبيرة. أما في الغرب، فقد تمكن النظام من سحق ثورتي طرابلس والزاوية، وبكلفة مرتفعة من حيث حياة الأشخاص. كما أنه حاول سحق ثورة مصراتة، لكنه واجه مقاومة قوية؛ ورغم ارتفاع عدد القتلى، فإن المدينة لم تعد إلى سيطرة الحكومة. لم يكن من قبيل المصادفة أن تصبح بنغازي مركز الثورة ومعقل الثوار. للمدينة تاريخ طويل في النشاط السياسي، كما شهدت على ذلك الاحتجاجات التي انطلقت في شباط/فبراير 2006 على الرسوم الكاريكاتيرية الدنمركية، والتي تحولت إلى مظاهرات مناهضة للنظام ومن ثم تم قمعها من قبل الجيش والأجهزة الأمنية. أحداث عام 2011 قادتها مجموعة من المحامين والنشطاء الذين كانوا قد نظموا أنفسهم لتمثيل أسر ضحايا مذبحة سجن أبو سليم عام 1996، والتي قتل خلالها 1,200 سجين من قبل قوات النظام. عامل هام آخر يتمثل في أن بنغازي وفرت للمنشقين عن الجيش منطقة آمنة ومحمية نسبياً، استطاعوا فيها تجميع وتنظيم أنفسهم سياسياً، خصوصاً بعد فرض حلف شمال الأطلسي حظر الطيران في 19 آذار/مارس. مع تنامي الثورة في الشرق حول نواة قوية مكونة من شخصيات معارضة ذات خبرة طويلة ومع اكتسابها لمزيد من الزخم، فقد وجد القادة العسكريون منطقة صديقة يستطيعون أن ينشقوا ويذهبوا إليها وبكلفة ومخاطرة شخصية أقل.

لاحقاً، ومع استمرار الثورة في سائر أنحاء البلاد في أواخر شباط/فبراير ومطلع آذار/مارس، ازداد عدد المنشقين ليشمل في بعض الأحيان كتائب بأكملها. إلا أن ذلك، ومرة أخرى، حدث في الشرق بشكل رئيسي، حيث تمكنت قوات الثوار من إخراج الألوية الموالية للنظام – خصوصاً لواء خميس رقم 32 الذي يقوده أحد أبناء القذافي، والذي كان الزعيم السابق قد أرسله لتعزيز القوات الموالية وسحق الثورة. في ضوء هذه التطورات، فإن عدداً كبيراً من ضباط الجيش الذين انشقوا وشكلوا الجيش الوطني للثورة يقولون: "لقد حمينا ودعمنا ثورتنا منذ البداية. نحن جيش ليبيا الوطني".[2]

كما حدثت انشقاقات هامة أيضاً في طرابلس، والزنتان وفي أماكن أخرى، إلا أنها لم تكن العوامل الرئيسية الكامنة وراء الانتفاضات في تلك المدن، كما أنها لم تحدد طبيعتها. طالب دراسات عليا من بني وليد، كان على علاقة وثيقة بعائلة القذافي، قال، "كان يمكن أن يكون هناك انشقاقات أكثر في الغرب، إلا أن القادة العسكريين كانوا يخشون على سلامة أسرهم".[3] ونتيجة لذلك، فإن جيش الثورة بقيادة المنشقين سرعان ما وجد نفسه يدافع عن الأجزاء الشرقية من البلاد ضد الموالين للقذافي والمتمركزين بشكل رئيسي في سرت وطرابلس.

[1] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد عسكري من الزنتان، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[2] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد في الجيش الوطني للثورة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مع احتفاظ قوات القذافي باسم "الجيش الوطني" على الأقل حتى سقوط طرابلس، فإن أفراد الجيش الذين انشقوا يُشار إليهم بشكل عام في هذا التقرير بـ "الجيش الوطني للثوار" أو "الجيش الوطني الجديد". أما أولئك الذين ظلوا موالين للقذافي فيشار إليهم بـ "قوات القذافي"، أو "قوات النظام" أو الموالين. رغم أن هذه المصطلحات والتعابير ليست مثالية، إلا أنها مصممة لتجنب الاختلاط والتشوش، حيث أن القذافي عزز تلك القوات العسكرية التي ظلت موالية له (بشكل أساسي اللواء 32) بالعديد من الأفراد الذين ليسوا أعضاء في الجيش الوطني.

[3] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع طالب ليبي من بني وليد، واشنطن دي سي، حزيران/يونيو 2011. السفير الليبي في الولايات المتحدة، علي العجيلي، والذي انشق في وقت مبكر، أكد أن ذلك كان سبباً رئيسياً للإيقاع البطيء نسبياً للانشقاقات في الغرب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تموز/يوليو 2011.

تدخّل حلف شمال الأطلسي في 19 آذار/مارس بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو التفويض الذي كان قد صدر قبل يومين من ذلك،[4] أنقذ المدنيين، لكنه أنقذ أيضاً قوات الثوار من إبادة محتملة، إلا أن "الجيش الوطني" الذي شكله الثوار حديثاً لم يتمكن من تحقيق تقدم يُذكر ضد قوات النظام. ووصل الموقف إلى حالة من الاستعصاء، حيث واجهت قوات النظام والمعارضة بعضها البعض على طول الساحل في المدن والبلدات الواقعة إلى الشرق من سرت وإلى الغرب من بنغازي.

إضافة إلى تفوق النظام من حيث قوة النيران، فإن الثوار عانوا من الصراعات السياسية الداخلية بين قادتهم، خصوصاً بين عبد الفتاح يونس، الذي كان قد عُين قائداً عاماً لجيش الثوار، وخليفة حفتر – الجنرال الليبي خلال الحرب الليبية - التشادية خلال السبعينيات والذي قضى معظم الوقت منذ ذلك الحين في المنفى – والذي حل محل يونس في ذلك المنصب بعد اغتيال الأخير في 24 تموز/يوليو. كما أضعف موقف الثوار نشوء عدة ميليشيات مدنية كانت تنتقد المجلس الوطني الانتقالي[5] لغيابه عن ليبيا ولأنه لا يمثل الليبيين والجيش الوطني الذي يقوده الثوار لغيابه المفترض عن ميدان المعركة. وحتى بعض الميليشيات ذات القيادات المدنية في الشرق كان لديها مشاعر مماثلة حول هاتين الهيئتين.[6]

لقد كانت هذه الفجوة بين الجيش الوطني للثورة والمجلس الوطني الانتقالي من جهة، والميليشيات ذات القيادات المدنية من جهة أخرى أوسع ما تكون في الغرب. الجيش شجع المدن والبلدات على الانتفاض، إلا أنه لم يكن قادراً على تقديم الدعم الكافي لها. ومع اتساع الانتفاضات في الغرب، احتفظت ميليشيا كل مدينة بهويتها الخاصة وبحسها لامتلاك الثورة استناداً إلى ما تعتقد أنه الدور الذي لعبته والتضحيات التي قدمتها. في آذار/مارس 2011، حدثت أهم الثورات في الغرب في مدن الزنتان، ومصراتة والزاوية، وتبعتها بسرعة نالوت، الواقعة في جبال نفوسة جنوب غرب طرابلس. قامت قوات القذافي بسحق ثورة الزاوية بسرعة وشراسة كبيرتين، ساعدها في ذلك قرب المدينة وإمكانية الوصول إليها من طرابلس. على النقيض من ذلك، فإن الزنتان ومصراتة، وكلاهما على خط جبهة الصراع بين قوات الثورة والقوات الموالية للقذافي، أبدتا مقاومة قوية، وأصبحتا قاعدتين هامتين لتوزيع الأسلحة وكذلك لتنظيم وتعزيز المجهود الحربي.

من بين كل المعارك الأخرى، فإن معركة مصراتة، التي استمرت من 23 شباط/فبراير إلى 15 أيار/مايو،[7] كانت أكثرها دموية ومأساوية. واجه المصراتيون بعض أعنف الهجمات التي شنتها الطوابير المدرعة الموالية التي كانت تصل من طرابلس وسرت. تموضعت قوات القذافي في مدينة تاورغاء المجاورة التي انضم سكانها[8] - حسب ما قاله المصراتيون[9] - وبحماسة إلى المعركة ضد المدينة الثائرة وارتكبت فظاعات شملت السرقة، والقتل والاغتصاب. في البداية قاوم المصراتيون الهجوم الذي شنه النظام ثم تحولوا إلى موقع دفاعي، وبنوا خطوط جبهة جديدة في الدفنية ومن ثم في زليتن إلى الغرب وكذلك في تاورغاء إلى الجنوب، وهي المدينة التي نُهبت وأجبر سكانها على الهرب.[10]

أدت ثورة مصراتة إلى ظهور هوية مميزة وشخصية عسكرية استمرت إلى ما بعد الإطاحة بالقذافي. يشعر المصراتيون أن انتفاضتهم كانت ذاتية المنشأ، ولم تقدها قوات الشرق ولا المجلس الوطني الانتقالي، وهي حقيقة يفخرون بها كثيراً.[11] يشكو البعض من أنهم لم يتلقوا سوى دعم محدودٍ جداً من بنغازي؛ ويزعم بعضهم، بمن فيهم قادة كبار في ميليشيا مصراتة، بأن الأسلحة لم تعط لهم مجاناً. أحد القادة المصراتيون للواء كبير قال، مكرراً تهمة تُذكر كثيراً لكن دون أي دليل، "لقد كان المجلس الوطني الانتقالي يبيعنا السلاح حتى في أوج الحصار".[12] منذ الأيام الأولى، كان يتم تنظيم وقيادة الثورة من القاعدة إلى القمة، من قبل مدنيين اكتسبوا خبرة في المعارك وليس من قبل أشخاص لديهم خلفية عسكرية سابقة.[13] أحد قادة لواء

[4] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 "يفوض الدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، منفردة أو من خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير الضرورية، وبصرف النظر عن الفقرة 9 من القرار 1970 (2011)، لحماية المدنيين والمناطق المسكونة بالمدنيين التي تتعرض لخطر الهجوم في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك بنغازي، على ألا يكون هناك أي قوة احتلال أجنبية بأي شكل كان على أي جزء من التراب الليبي".

[5] اسماعيل الصلابي، قائد لواء 17 شباط/فبراير (والأخ الأصغر لعلي الصلابي، أحد أبرز رجال الدين الليبيين)، دعا منذ البداية لاستقالة المجلس الوطني الانتقالي ووصفهم بـ "العلمانيين الذين لهم أجندتهم الخاصة". رويترز، 4 أيلول/سبتمبر 2011.

[6] في ملاحظة أطلقت في سياق منفصل، قال اسماعيل الصلابي إن "الثوار الذين ماتوا على الجبهة ... حرروا ليبيا، وليس أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الذين كانوا وزراء في نظام القذافي، والذين قضى بعضهم ساعات فقط في ليبيا خلال الأشهر الأخيرة". انظر "Islamic but not Islamist militant heads Libya fighters", Agence France-Presse, 4 September 2011.

[7] تم حساب هذه التواريخ من لحظة طرد قوات النظام من المدينة إلى اليوم الذي أعلن فيه القادة العسكريون للثورة عن انتهاك المعركة. انظر "Libyan rebels claim Misrata", Associated Press,15 May 2011؛ "Clampdown in Libyan Capital as Protests Close In", Associated Press,23 February 2011.

[8] يشكل سكان تاورغاء، وهي بلدة تبعد 32 كيلو متر جنوب مصراتة، مجتمعاً مكوناً من حوالي 30,000 ليبي، كثيرون منهم من أصل إفريقي؛ وبعضهم من أحفاد عبيد محررين. يُذكر أن المدينة تلقت معاملة تفضيلية خلال حكم القذافي.

[9] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة مدنيين وقادة ميليشيات من مصراتة، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر، 2011. من الصعب على المراقبين الغربيين ومنظمات حقوق الإنسان التحقق من هذه المزاعم بسبب إحجام المصراتيين عن التحدث. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عامل في حقوق الإنسان، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[10] تستمر ملاحقة المصراتيون لسكان تاورغاء في طرابلس، وفي مخيمات اللاجئين وفي أماكن أخرى. ولازال أهالي تاورغاء يعيشون في خوف من الاعتقال والاحتجاز العشوائيين.

[11] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة ألوية، وأعضاء في المجالس المحلية والعسكرية ومواطنين عاديين، مصراتة، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[12] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011.

[13] قلة قليلة من أفراد لواء مصراتة وقادة الوحدات الذين التقتهم مجموعة الأزمات كان لهم خلفية عسكرية قبل شباط/فبراير 2011؛ ولم يذكر أحد أن

مصراتة قال، "السبب في أن لدينا هذا العدد الكبير من الألوية اليوم هو أنه في البداية كان كل شارع ينظم جماعته، شارعاً شارعاً".[14]

ونتيجة لذلك، لم يتم تطوير أي هيكلية رسمية مركزية للقيادة[15] وكان القادة المصراتيون يتخذون القرارات بالإجماع. على حد تعبير أحد أفراد لواء متوجه إلى سرت في تشرين الأول/أكتوبر فإن "القادة يجتمعون بعد الغروب ويناقشون ويقررون ما سيقومون به. ثم نتلقى أوامرنا".[16] بما أن مقاتلي مصراتة كانوا غالباً متطوعين مدنيين، فإن بعضهم كان يحضر إلى ميدان المعركة ويغادره حسب رغبته، وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى نتائج غير متوقعة. أحد قادة الوحدات شرح قائلاً: "لا قائد علينا سوى الله. نحن نختار متى نذهب للقتال".[17] وكانت الألوية تجتمع في تحالفات غير وثيقة، إما بشكل واضح – كما في حالة تجمع سرايا الثوار – أو بشكل ضمني. في المحصلة، فإن مثابرة وشجاعة وقسوة المصراتيين – والتي تبدت عندما تعاملوا مع أهالي تاورغاء أو مع المصراتيين الذين اتهموا بالعمالة لقوات القذافي[18] - منعت النظام من إعادة الاستيلاء على المدينة.

رغم أن ثورة مصراتة حمت المركز الاقتصادي للبلاد ومنعت الهجوم المعاكس الذي شنه النظام من تقسيم البلاد إلى شرق وغرب، فإن طرابلس ظلت الجائزة الكبرى. أمضى سكانها شهوراً في الإعداد لانتفاضتهم الثانية، بعد فشل محاولتهم الأولى في الانتفاض في شباط/فبراير. هرب العديد من الشباب والأسر ذات العلاقات الواسعة ورجال الأعمال إلى تونس، حيث نظموا – مع أهالي طرابلس في المهجر – شبكات دعم في مناطق مثل تونس، وصفاقس وجربة. بعض المجموعات، خصوصاً التي تتكون من الليبيين المغتربين، التأمت لتشكيل ائتلاف 17 شباط/فبراير، الذي دعم الثوار في طرابلس بالمؤن والعتاد، وفي الوقت المناسب، ساعد في تنسيق انتفاضة 20 آب/أغسطس. وقد كان من بين هؤلاء عبد الرحيم الكيب، الذي سيصبح رئيساً للوزراء وأحد ستة ممثلين رشحهم الائتلاف لتمثيله في المجلس الوطني الانتقالي.

من أجل الضغط على قوات النظام، كان أهالي طرابلس بحاجة إلى وجود عسكري ذي مصداقية في الغرب. بحلول شباط/فبراير، كانت الانتفاضات المحلية في جبل نفوسة قد حررت أراضٍ بات بوسع ثوار طرابلس الشروع في شن حملاتهم العسكرية منها ودعم الثوار في الجبال الغربية. وقد كان هذا هو الوضع على نحو خاص في نالوت، وهي بلدة تقع على قمة جرف شديد الانحدار وبالتالي يمكن الدفاع عنها بسهولة، حتى من هجمات المدرعات الثقيلة.[19] لعبت المدينة دوراً هاماً في المساعدة على تهريب الأشخاص والمؤن من تونس وفي الاستيلاء على معبرين هامين على الحدود. أسس أحد ألوية طرابلس، ويتكون من متطوعين طرابلسيين للدفاع عن مدينتهم، موطئ قدم هام في نالوت. في البداية كان اللواء صغيراً للغاية، يبلغ تعداده مئات قليلة ويقوده على الأغلب مغتربون يرأسهم الليبي – الإيرلندي مهدي الحراتي؛ وبحلول أواسط آب/أغسطس، بلغ عدد أفراده حوالي 1,200 مقاتل[20] ، وكانوا قد انضموا إلى حملة الجبال الغربية. كما تلقى تدريباً عسكرياً أساسياً بدعم من عدة حكومات أجنبية.[21]

في الزنتان، قاد الانتفاضة منشقون عن الجيش يتمتعون بالخبرة العسكرية.[22] ولفترة طويلة، ظل اللواء على الجبهة في الأراضي التي استولى عليها الثوار. وتم استعمال مدرج طيران مجاور لاستقدام المال والأسلحة من بنغازي وتونس ، ما حوّل الزنتان إلى مخزن لمثل تلك السلع وأعطاها شيئاً من السلطة حول كيفية توزيعها على الجبهة الغربية.[23]

بعد نالوت والزنتان، استمرت الحملة إلى الجبال الغربية على نحو مجزأ، متسارعة طوال مطلع آب/أغسطس. كان الثوار يشجعون البلدات على الانتفاض؛ ويسعون لمساعدة مجموعات من الشباب المنشقين من تلك المجتمعات نفسها؛ ومن ثم يشرعون في مفاوضات مع الزعماء المحليين. في بعض الأحيان، كان يتم تجنب الصراع بعد محادثات مضنية؛ أما في أحيان أخرى، فكانت المفاوضات تفشل، ومن ثم يتبعها القتال. وبالنظر إلى المقاومة التي تفتقر إلى الحماسة من قبل الموالين للنظام وفشل النظام في الوفاء بوعوده بتقديم مزيد من الدعم إلى الزعماء القبليين، فإن معظم البلدات والقرى الغربية سقطت بسرعة نسبية في أيدي الثوار. أسس هؤلاء قيادة عسكرية في الجبل الغربي من أجل توحيد وتنسيق الأنشطة في مختلف البلدات والقرى إضافة إلى اللجان العسكرية التي كانت قد نشأت داخل هذه البلدات والقرى. كما أن ألوية أفضل ومزودة بعتاد أثقل من مناطق

قائداً مصراتياً واحداً كان في الجيش قبل الثورة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس ومصراتة، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[14] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[15] بعض المصراتيين، مثل سالم جحا، وهو ضابط عسكري سابق لعب دوراً هاماً في طرد قوات القذافي من المدينة، اكتسب سلطة من خلال الإجماع واعتراف أقرانه بسلطته. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[16] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[17] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[18] "كان هناك بعض الموالين بين صفوفنا. على سبيل المثال، كنا نخطط لتدمير جسر رئيسي يؤدي إلى مصراتة إلا أن أحد المصراتيين فشى بسرنا. قام الثوار بقتله". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان مصراتة، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[19] انظر "Freedom now rings from one mountaintop radio station in western Libya", *Christian Science Monitor*,28 April 2011.

[20] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مقاتلي لواء طرابلس، طرابلس أيلول/سبتمبر 2011.

[21] طبقاً لصحيفة *وول ستريت جورنال*، فإن ألوية طرابلس تلقت التدريب لمدة ثلاثة أسابيع على يد القوات القطرية الخاصة. انظر Margaret Coker, "Length of Libya's standoff hinges on leader's militia", *Wall Street Journal*, 24 August 2011. تم تدريب ألوية طرابلس أولاً في بنغازي، لكنها نقلت من ثم إلى جبال نفوسة للمشاركة في الحملة على طرابلس من الغرب.

[22] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد لواء محمد المدني، والمسؤول عن القيادة في الجبل الغربي وأحد كبار ثوار مصراتة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[23] رغم أن مقاتلي الزنتان لا يؤكدون ذلك، فإن آخرين (خصوصاً مقاتلي طرابلس) يدعون أنهم سعوا إلى إقامة إدارة مركزية للتزود بالأسلحة في المدينة. أحد مقاتلي لواء طرابلس قال، "عندما كنا نستولي على منطقة جديدة، كان الزنتان يتوجهون مباشرة إلى مخازن الأسلحة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مقاتل متطوع آخر علّق قائلاً: "كان علينا أن نشتري أسلحتنا وذخيرتنا من الزنتان حتى قبل أن نصل إلى الجبهة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آب/أغسطس 2011.

أخرى كانت تقدم دعماً إضافياً. مع استيلاء القوات المناهضة للقذافي في أواسط آب/أغسطس على غريان والزاوية، وهما مدينتين رئيسيتين تتحكمان بممرات التزود الرئيسية إلى طرابلس، باتت هذه القوات في موقف يمكنها من الإحاطة بالعاصمة.

بحلول 20 آب/أغسطس، بات المشهد مهيئاً للثوار القادمين من مصراتة، وقيادة الجبل الغربي التي تسيطر عليها الزنتان ولواء طرابلس للدخول إلى العاصمة. كما أن قيادة الجيش الوطني للثورة، ممثلة بخليفة حفتر ورئيس أركانه سليمان محمود العبيدي (وهو قائد سابق لمنطقة طبرق الشرقية في ظل نظام القذافي)، باتت مستعدة للدخول من الزنتان،[24] ثم أن ميليشيات مدنية شرقية أخرى كانت مستعدة للقدوم من مصراتة والجبال الغربية. لكن، ورغم أن العاصمة باتت محاطة، فإن العديد من القيادات المنظمة للثوار والمقاتلين توقعت أسابيع من المعارك الضارية من بيت إلى بيت.[25]

لكن هذا لم يحدث. بدلاً من ذلك، ونتيجة لقيام انتفاضة منسقة في المدينة، فإن 80% منها وقع في أيدي الثوار خلال أقل من 24 ساعة ودون تبادل واسع للنيران. أدت الانتفاضة بسرعة إلى سقوط الشريط الساحلي الشمالي للمدينة، مع انهيار معنويات القوات الموالية للقذافي بسرعة. وكانت الطبيعة السريعة والدراماتيكية للأحداث تعكس بشكل جوهري العمل الذي تم على الأرض من قبل سكان المدينة الذين انتفضوا في 20 آب/أغسطس حالما تلقوا العلامة المتفق عليها، والتي انتشرت في سائر أنحاء المدينة من مكبرات الصوت المثبتة على الجوامع عند صلاة المغرب.[26]

بعد الانتكاسة الأولية في شباط/فبراير، كان الطرابلسيون المنشقون قد طوروا شبكات خاصة بهم تتكون من خلايا من أفراد الأسر الموثوقين، والأصدقاء والمعارف خلال فترة ستة أشهر.[27] كانت الشبكات متقاطعة عبر الأحياء، بحيث أن سكان إحدى المناطق كانوا يعرفون بشكل عام ما يفكر به وما يفعله نظراؤهم في مناطق أخرى. هؤلاء الثوار المتطوعون كانوا أول من تحرك، وبدأت الشوارع تعزل نفسها بسرعة واحداً بعد الآخر وتقاتل القوات الضئيلة الموالية للنظام التي كانت تواجهها.[28] وقدمت المساعدة للثوار أيضاً من المنشقين عن النظام داخل العاصمة. وبالفعل، فإن ليس كل من انشق خلال الصراع الذي دام ستة أشهر هرب؛ بل إن العديد منهم ظلوا في مواقعهم في الأجهزة الأمنية وأجهزة النظام الأخرى، حيث أصبحوا مصادر هامة للمعلومات الاستخبارية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي والثوار.[29] رغم وجود صلات بين المجموعات التي كانت موجودة في طرابلس والثوار خارجها،[30] فإن سكان المدينة يدّعون بأن الجهود

[24] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سليمان محمود العبيدي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[25] أعضاء ائتلاف 17 شباط/فبراير الطرابلسيون الذين كان لديهم معلومات مسبقة حول تاريخ الانتفاضة والذين حافظوا على اتصالات وثيقة سواء مع قوات لواء طرابلس أو مع الشبكات المجاورة لمنظمي الاحتجاجات كانوا متخوفين جداً حتى اللحظة الأخيرة. أحدهم قال، "أعتقد أن المعركة ستكون طويلة ودموية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، جربة، 20 آب/أغسطس 2011.

[26] من غير الواضح كيف تم اتخاذ قرار القيام بالانتفاضة في 20 آب/أغسطس. مركز العمليات التابع للمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، والذي نسق عملية جمع المعلومات الاستخبارية واخترق بضع عشرات من الفرق داخل طرابلس، لم يختر التاريخ؛ وطبقاً لمدير مركز عمليات المجلس، العميد عبد السلام الحاسي، "لم نختر التاريخ؛ الظروف والعمليات أفضت بنا إلى هذا التاريخ". انظر SamiaNakhoul, "The secret plan to take Tripoli", Reuters, 6 September 2011. سكان المدينة يقدمون روايات مختلفة؛ كثيرون ذكروا خطاب رئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الجليل في 20 آب/أغسطس على أنه أعطى الإشارة للانتفاضة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011. الشيخ صادق الغرياني، وهو شيخ معروف، ألقى أيضاً خطاباً في ذلك اليوم اعتبر إشارة من قبل بعض السكان. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. السكان الذين أُجريت معهم مقابلات في مختلف الأحياء قالوا إن الإشارة الأخيرة والحاسمة تمت من خلال التكبير الصادر عن الجوامع عند الغروب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع منظمي الثورة وسكان طرابلس، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011. (نائب رئيس المجلس المحلي في طرابلس، هشام الكريكشي، زعم في وقت لاحق أنه الشخص الذي قام بتسجيل التكبير الذي كان إشارة الثورة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هشام الكريكشي، أيلول/سبتمبر 2011). أحد الأئمة قال، "ما كنا لنذيع التكبير ما لم نكن متأكدين من أن الناس سينتفضون. وإلا فإن قوات القذافي كانت ستقتلنا!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إمام جامع، تاجوراء، أيلول/سبتمبر 2011.

[27] ملاحظات لمجموعة الأزمات، جربة، 20 آب/أغسطس، طرابلس، 22 – 25 آب/أغسطس؛ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع منسقي الانتفاضة من تاجوراء، وسوق الجمعة، وشارع الصريم، وجنزور، وحي الأندلس وحي قرقاش، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[28] مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011. سكان طرابلس ادعوا بأنهم واجهوا عدداً قليلاً من الآليات التابعة للنظام؛ وتم حشد عدد كبير من القوات في نقاط التفتيش، حيث هوجموا من قبل الثوار في 21 آب/أغسطس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان تاجوراء، وسوق الجمعة، وحي الأندلس، طرابلس، آب/أغسطس2011.

[29] كان بين هؤلاء البراني إشكال، القائد العام لمجمع باب العزيزية العسكري الذي كان مقر القذافي. مرر إشكال معلومات عن مخازن الأسلحة ومراكز التحكم للثوار. لكن كان هناك آخرون يعملون في الشرطة، ووزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية والجيش. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الداخلية، وضابط منشق من الأمن الداخلي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. طبقاً للعميد عبد السلام الحاسي، مدير غرفة عمليات الثوار الرئيسية في بنغازي، فإن أولئك الذين كانوا يساعدون الثوار سراً كانوا من "الشرطة، والأمن، والجيش، وحتى بعض الأشخاص من الحكومة؛ كان هناك كثيرون. كانوا يقدمون لنا المعلومات ويصدرون التعليمات للأشخاص العاملين معهم، ليدعموا الثورة بشكل ما". انظر SamiaNakhoul,"Special report: The secret plan to take Tripoli", Reuters, 6 September 2011.

[30] سكان ضاحية تاجوراء الشرقية، على سبيل المثال كانوا يتمتعون بعلاقة وثيقة مع مصراتة؛ وبعض سكان حي سوق الجمعة الشرقي كانوا ينسقون على نحو وثيق مع ائتلاف 17 شباط/فبراير، الذي اتخذ من مدينة جربة مقراً له. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من تاجوراء وسوق الجمعة، آب/أغسطس 2011؛ وأعضاء في ائتلاف 17 شباط/فبراير، جربة، آب/أغسطس 2011. وعلى نحو مماثل، فإن سكان ضاحية جنزور الغربية وكذلك أولئك القاطنين جنوب العاصمة كانوا على اتصال مع القيادة العسكرية الغربية في الزنتان. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد المركز العسكري الغربي، جنزور، طرابلس؛ ومع مواطن من جنزور، طرابلس، 2011. وبالمقابل، فإن عدداً من تلك الشبكات كانت تتواصل مع مركز عمليات بنغازي وبالتالي مع حلف شمال الأطلسي نفسه. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر

الخارجية في المحصلة كانت ضئيلة نسبياً. ويقولون على نحو خاص بأنهم كانوا يمتلكون كميات ضئيلة من الأسلحة، وأنهم حصلوا عليها بشكل أساسي من قوات القذافي نفسها.[31]

إيقاع الأحداث لم يفاجئ المراقبين وصنّاع السياسات الخارجيين فقط،[32] بل أيضاً الثوار الذين كانوا ضالعين في التخطيط للانتفاضة، سواء من داخل أو خارج العاصمة.[33] كان للطريقة التي سقطت بها المدينة تداعيات هامة من حيث السياسات. لم يكن بوسع مجموعة واحدة أن تدّعي الفضل في ذلك الانتصار. كانت العديد من المجموعات قد أعدت خططاً مفصلة، إلا أن النتيجة السريعة عكست الجهود المتظافرة وغير المنسقة في كثير من الأحيان لمجموعة واسعة من اللاعبين الذين لم يكونوا يعرفون بعضهم حتى.[34]

سكان طرابلس بشكل عام يعترفون بأنهم لم يكونوا على علم بأي جهد منسق؛ وبدلاً من ذلك يقولون بأنهم جمعوا معلومات حول تاريخ كان يخطط لقيام الانتفاضة فيه من أصدقاء موثوقين، وأقارب ومن التلفزيون.[35] كما كانت النتيجة أيضاً أنه في صباح 21 آب/أغسطس، دخل الزنتان، والمصراتيون وأعضاء لواء طرابلس جميعاً إلى المدينة بطريقة غير منظمة، يرشدهم ويدعمهم سكان الأحياء المحلية الذين كانوا قد حاصروا قوات القذافي التي انهارت معنوياتها في نقاط التفتيش التي كان بوسع الأسلحة الثقيلة للثوار أن تطالها بسهولة.[36]

المعارك الأخيرة للصراع الذي دام ثمانية أشهر تركز على المعاقل الأخيرة للقذافي في بني وليد، جنوب غرب مصراتة، وسرت، بين مصراتة وبنغازي. وفي كلتا الحالتين، فإن النصر كان ينطوي على مفاوضات مضنية لكن فاشلة في النهاية، وحصار طويل، ونيران الأسلحة الثقيلة، ودمار غير تمييزي للأبنية المحيطة. وبالفعل، فإن هذه المعارك لم تكن كتلك التي سبقتها. نظراً لعدم وجو أعداد كافية من السكان المحليين لتسهيل دخول قوات الثوار فإن هذه القوات استعملت كميات هائلة من الأسلحة الثقيلة – بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات، والبنادق عديمة الارتداد، والقذائف الصاروخية، وصواريخ غراد والدبابات – ضد أبنية في مناطق سكنية.[37] كان السكان المحليون ينظرون إلى الثوار بتشكك، ويخشون من أنهم سينخرطون في عمليات انتقامية – كما كانوا خائفين أيضاً من العمليات التي ستقوم بها قوات القذافي المصممة بعناد والمتمركزة بينهم.[38]

في بني وليد، انهارت المفاوضات مع سكان البلدة بشكل متكرر. ويبدو أن العداوات القبلية القديمة، التي أعيد إحياؤها، لعبت دوراً في ذلك.[39] انتظر الثوار دون جدوى كي ينتفض سكان بني وليد ضد

2011. وأخيراً، فإن قادة الألوية في مصراتة وجبل نفوسة كانوا قد هرّبوا أسلحة إلى العاصمة خلال الشهور السابقة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مهربين من مصراتة وسكان من تاجوراء، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[31] أحد سكان تاجوراء قال، "إذا كان هناك أشخاص يجلبون الأسلحة، فإننا لم نرها. نحن حصلنا على أسلحتنامن قوات القذافي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011. مواطن آخر أضاف: "أعتقد أنه كان لدينا 5 إلى 10 بنادق كلاشينكوف لكل مئة شخص. كما أننا استعملنا الديناميت الذي كنا نستعمله في صيد الأسماك إضافة إلى قنابل المولوتوف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[32] مقابلات ومراسلات بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين ومراقبين من منظمات غير حكومية، طرابلس، بروكسل، باريس، نيويورك وواشنطن، آب/أغسطس 2011.

[33] "لقد فوجئنا، بصراحة، بأن العاصمة سقطت بهذه السرعة الكبيرة. كنا نتوقع أن تكون المعركة أصعب بكثير". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مع عضو في ائتلاف 17 شباط/فبراير، طرابلس، آب/أغسطس 2011. أحد المقاتلين من مصراتة قال، "عندما وصلنا إلى تاجوراء صباح 21 آب/أغسطس، كانت قوات القذافي مجتمعة خارج المستشفى الرئيسي. أما باقي تاجوراء فكانت خالية من أي وجود عسكري. استقبلونا بالحليب والتمور". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[34] منذ ذلك الحين، ادعت عدة مجموعات من الثوار بأنها كانت وراء ما يسمى بخطة تحرير المدينة أو أنها لعبت دوراً محورياً فيها، حتى الطرابلسيين أنفسهم يعترفون بجهلهم بمثل هذه الإستراتيجية. على سبيل المثال، فإن عبد الحكيم بلحاج زعم أن المجلس العسكري في طرابلس – الذي كان يضم جميع ألوية طرابلس – كان قد وضع خطة ووافق عليها رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل؛ وذكر بعض سكان طرابلس بأنهم رؤوا رسالة أصدرها المجلس العسكري لطرابلس صباح 20 آب/أغسطس لأربعة أحياء على الأقل؛ وتنص الرسالة على أن الانتفاضة ستبدأ عند غروب ذلك اليوم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. من ناحية أخرى، فإن ضباط الزنتان وقادة الجيش الوطني للثورة الذين كانوا موجودين في الزنتان في 20 آب/أغسطس يدّعون بأن التحرك المبكر لبلحاج وألوية طرابلس إلى العاصمة في 21 آب/أغسطس أفشل خطتهم هم لتحرير المدينة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس القيادة العسكرية للزنتان في الجبل الغربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وعلى نحو مماثل، فإن مركز عمليات المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، الذي يقوده اللواء عبد السلام الحاسي، ساعد بتنسيق جمع المعلومات الاستخبارية في المدينة وكان قد هرّب عشرات المجموعات إلى طرابلس؛ وعلى ذلك الأساس، فإن المجلس

يدّعي بأنه لعب دوراً محورياً في التخطيط للاستيلاء على طرابلس. انظر SamiaNakhoul, "The secret plan to take Tripoli", op. cit.

[35] كانت وسائل إعلام الثورة قد أشارت إلى أن 20 آب/أغسطس سيكون هو اليوم. أحد سكان شارع الصريم قال، "لم يكن ذلك سراً – علمنا بشأن التاريخ من محطة تلفزيون الأحرار". أحد سكان تاجوراء أضاف، "حتى ميليشيات القذافي كانت تعرف بأنه سيكون هناك انتفاضة!" مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[36] لم تسقط كل طرابلس بتلك السهولة؛ فقد دامت المعركة في مقر القذافي في مجمع باب العزيزية يومين واستغرقت في ضاحية أبو سليم الجنوبية ثلاثة أيام. استعمل الثوار الرشاشات المضادة للطائرات، والبنادق عديمة الارتداد والقذائف الصاروخية ضد المقاتلين المنسحبين في ضواحي أبو سليم وحي ناصر وأم درمان، حيث حوّلوا سوق السجاد في حي ناصر إلى دمار ودخان.

[37] ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات، مصراتة 2011.

[38] انخرطت أفضل قوات القذافي في الدفاع عن بني وليد، بما في ذلك عناصر من لواء خميس (بقيادة أحد أبنائه) والحرس الثوري، وهو جزء من الشرطة السرية التابعة للقذافي. ثمة اعتقاد واسع الانتشار رغم أنه غير أكيد بين سكان بني وليد بأن أولئك الذين أرسلوا من بني وليد للتفاوض مع أخوتهم في قبيلة الورفلة من بين الثوار في 5 أيلول/سبتمبر، قتلوا من قبل قوات أمن القذافي لدى عودتهم في 6 أيلول/سبتمبر. مقابلات ومراسلات بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص من بني وليد يقيمون في طرابلس وواشنطن، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[39] اختار الثوار في البداية إرسال ألوية تتكون من مقاتلين يتحدرون من نفس القبيلة التي يتحدر منها سكان بني وليد، وهي قبيلة الورفلة، إلا أن الثوار من

قوات أمن النظام. وفي النهاية، كان الاستيلاء على المدينة في 17 تشرين الأول/أكتوبر نتيجة شهر آخر من المعارك الدموية ومزيج من الهجمات المستمرة لحلف شمال الأطلسي، وتبادل نيران صواريخ الأرض أرض، والدفاع المستمر عن المدينة الذي قام به القناصون الموالون، وفي المحصلة استنزاف القوات الموالية التي استنفدت ذخيرتها.[40]

وتطورت المعركة لإسقاط سرت بطريقة مماثلة. استمرت المعركة من أواسط أيلول/سبتمبر وحتى 20 تشرين الأول/أكتوبر، وشهدت هجمات غير ناجحة وغير منسقة من قبل ألوية مصراتة والألوية الشرقية. وأسفرت المواجهة عن خسائر بشرية كبيرة، حيث أن القوات الموالية (التي تبين أنها كانت تدافع عن القذافي نفسه) أبدت مقاومة قوية في بيئة حضرية صعبة، سقط نتيجتها مئات القتلى على الجانبين.[41] في النهاية، فإن هروب القذافي، واعتراضه من قبل قاذفات حلف شمال الأطلسي ومن ثم من قبل ألوية مصراتة، حدد مصير المدينة. كان سقوط سرت هو الذي دفع المجلس الوطني الانتقالي لإعلان التحرير الذي وعد به. بالنسبة للثوار، فإن مقتل الزعيم السابق في 20 تشرين الأول/أكتوبر مثّل نهاية لا شك فيها للتهديد الذي كانوا يعتقدون بأنه يشكله. بالنسبة لآخرين، فإن حقيقة أنه تعرّض للضرب ومن ثم قتل على نحو مشين من قبل مقاتلي مصراتة وأن جثته أرسلت إلى هناك، شكلت إشارة منذرة بالخطر، ترمز إلى التشرذم الأمني غير المنتظم والخطير في آن معاً.

II. أصول التشرذم الأمني

يرتبط تكاثر عدد الميليشيات، الذي يعود في جذوره إلى الوسائل التي أطيح بالقذافي من خلالها، اليوم إلى عدد من الخصائص الأخرى للمشهد السياسي. هناك من جهة غياب حكومة فعّالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة (بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني، إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد) من جهة أخرى. دون قيام حكومة انتقالية شاملة ودون وجود مؤسسات وطنية أكثر قدرة، خصوصاً في مجالات الدفاع، والشرطة وتقديم الخدمات الحيوية، من المحتمل أن يتشكك الليبيون في العملية السياسية وأن يصرّوا في نفس الوقت على الاحتفاظ بأسلحتهم والمحافظة على البنية الحالية للألوية المسلحة غير النظامية.

آ. من يتحدث باسم ليبيا؟

في23 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت – مسقط رأس الزعيم وآخر معاقل الموالين له – أعلن المجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررت بالكامل. وأطلق هذا عقارب الساعة السياسية التي من المتوقع أن تشهد انتخابات لجمعية عامة تعقد خلال ثمانية أشهر من إعلان التحرير أو بحلول الثالث والعشرين من حزيران/يونيو 2012 تقريباً. تواجه السلطات الانتقالية الجديدة عدة تحديات، وستبدأ بالتصدي لها في أحسن الأحوال بحلول ذلك الموعد. ومن بين هذه التحديات تأسيس مؤسسات حاكمة انتقالية شرعية؛[42]

خارج القبيلة اتهموهم في النهاية بالتعاطف مع أفراد قبيلتهم الموالين للنظام. في هذه الأثناء، امتنع المقاتلون من مصراتة، التي تربطها عداوة دم قديمة مع بني وليد تعود إلى قتل رمضان السويحلي، وهو مقاتل شارك في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، عن دخول المدينة لتجنب إثارة الهجمات الانتقامية. وكان نظام القذافي يبذل جهوداً كبيرة لتأجيج هذه الخصومات التاريخية، التي كان الليبيون الشباب قد نسوها بشكل عام. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقبين، وصحفيين، ومقاتلين في ألوية طرابلس ومصراتة، طرابلس ومصراتة، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[40] لقد كان تبرير الهجمات التي قام بها حلف شمال الأطلسي واستعمال القوات الخاصة المستحضرة من بريطانيا، وفرنسا، والأردن، وقطر والإمارات العربية المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1970 وقرار مجلس الأمن رقم 1973 عرضة لقدرٍ كبير من الانتقادات. انظر على سبيل المثال George Grant, "Special Forces in Libya: A Breach of UNSCR 1973?", The Commentator (thecommentator.com), 25 August 2011.

[41] مقابلات وملاحظات ومراسلات إلكترونية لمجموعة الأزمات مع قادة لواء مصراتة، وصحفيين ومسؤولين عسكريين غربيين، مصراتة وواشنطن، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[42] العملية الانتقالية – التي تبدأ عند إعلان التحرير وتستمر حتى انتخابات الجمعية العامة وما يتبعها من إجراء استفتاء على الدستور – موضحة في ميثاق دستوري انتقالي وضعه المجلس الوطني الانتقالي أساساً في 3 آب/أغسطس بعد قدرٍ كبير من النقاش والأخذ والرد. ويبدو أن المبادئ العامة لهذا الميثاق مقبولة من قبل الطبقة السياسية رغم أن الوثيقة لم تتم المصادقة عليها من قبل أية سلطة باستثناء المجلس ورغم الاستمرار في التشكيك بسلطتها التنفيذية. توضح الوثيقة أن المجلس الوطني الانتقالي سيستمر بصفته "أعلى سلطة في الدولة الليبية" (المادة 17) "تستمد شرعيتها من ثورة 17 شباط/فبراير" طوال الفترة الانتقالية. وتعرّف الدولة نفسها على أنها "دولة ديمقراطية مستقلة" عاصمتها طرابلس وتشكل فيها الشريعة "المصدر الرئيسي للتشريع" (المادة1). وللمجلس الوطني الانتقالي الحق بـ "تعيين مكتب تنفيذي – أو حكومة انتقالية – تتكون من رئيس وعدد كافٍ من الأعضاء لإدارة القطاعات المختلفة في البلاد" (المادة24). تنص المادة 30 على أنه "بعد إعلان التحرير، يقوم المجلس الوطني الانتقالي بنقل مقره إلى طرابلس؛ ويشكل حكومة وطنية انتقالية في فترة أقصاها ثلاثين يوماً، وخلال فترة لا تتجاوز 90 يوماً بعد التحرير يقر المجلس ... قانون انتخاب لانتخابات المجلس الوطني، وتعيين أعضاء الهيئة الانتخابية العليا" و "يعلن موعداً لانتخابات المجلس الوطني". يتوقع أن تُجرى هذه الانتخابات "خلال 240 يوماً بعد إعلان التحرير"، حيث "يحل" المجلس الوطني نفسه و "يكون أكبر أعضاء المجلس الوطني سناً هو ... الرئيس" إلى أن يعقد الاجتماع الأول للمجلس الوطني الجديد، عندما "يتم انتخاب رئيس ونائب للرئيس مباشرة بواسطة الاقتراع السري المباشر وبالأغلبية". وثمة تفصيل لبعض مهام الحكومة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء مكتب رقابي "على الإيرادات والنفقات وجميع الأصول الثابتة والمنقولة التي تعود للدولة" وتعيين "ممثلين دبلوماسيين". إلا أن الوثيقة لا تتجاوز ذلك إلى تفصيل لـ

وإعادة بناء الاقتصاد؛ ودمج العدد الكبير من الميليشيات جيدة التسليح في قوة شرطة وقوات جيش موحدة؛ وجمع الكم الكبير من الأسلحة؛ وضبط الحدود؛ ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان دون أن يُفضي ذلك إلى ملاحقات مسيسة أو عمليات انتقامية جماعية؛ والمحافظة طوال هذا الوقت على وحدة بلد واسع ومتعدد.

الأحداث التي تبعت سقوط طرابلس أزالت بعض البريق الذي حظي به الثوار في البداية ورسخت إيقاع ديناميكات تفاعل القوى الذي من المحتمل أن تمر به البلاد في الفترة القادمة. المجلس الوطني الانتقالي[43] الذي يقوده ما يشبه رئيس الوزراء، محمود جبريل، ناضل كي يثبت أن بإمكانه الانتقال من توفير القيادة السياسية إلى الثورة المسلحة والتفاعل مع المجتمع الدولي إلى العمل كحكومة فعّالة. وكهيئة غير منتخبة، تتكون من مجموعة متنوعة من المنشقين، والمحامين وغيرهم من الاحترافيين الذين يتحدرون بشكل أساسي من الشرق، فإنه كان يفتقر إلى التفويض بالحكم – وهي وظيفة لم يصمم المجلس من أجلها. وعلى حد تعبير أحد مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي فإن "المجلس الانتقالي ليس حكومة. إنه لم يدعي أبداً بأنه كذلك. إنه مجلس وسيوجد فقط لتمثيل ليبيا حتى إعلان التحرير".[44] رحب الثوار من المناطق الأخرى بالشرعية الدولية والدعم الذي اكتسبه المجلس للانتفاضة بشكل عام.[45] إلا أنه، ومع تحرير المناطق المختلفة، فإن كلاً منها حددت قادتها المحليين، وجميعها تقريباً قاومت محاولات المجلس الوطني الانتقالي السيطرة على العملية.

عزز إرث ليبيا الطويل في الإدارة المحلية من مقاومتها وتشككها في السلطة المركزية.[46] ومع تخلص المدن والمناطق من سيطرة النظام، سواء بدعم خارجي أم بدونه، فإنها قامت بتسمية المجالس المحلية لتولي شؤونها.[47] في حالة طرابلس، فإن المجالس المحلية وجدت قبل سقوط المدينة ووضع تفويضها الأولي – الاستعادة الفورية للوظائف الرئيسية للحكم – في منافسة مباشرة مع جهود مماثلة بذلها المجلس الوطني الانتقالي.[48] على حد تعبير أحد الطرابلسيين من ذوي المعرفة المباشرة بتشكيل المجلس المحلي، "نحن لا نريد أن نسمح لبنغازي أن تأتي وتتولى أمورنا".[49]

كانت هذه الانقسامات حتمية وغير مفاجئة، إلا أن الوقت الذي استغرقه الثوار في فرض سيطرتهم على الغرب فاقمها، خصوصاً في طرابلس، وضواحيها ومحيطها، وبني وليد وأخيراً سرت. بعد السقوط السريع للعاصمة، استغرق الثوار شهرين للتغلب على ما تبقى من سيطرة القوات الموالية. ونتيجة لذلك، فإن المناطق التي كانت لازالت تحت سلطتهم تركت في حالة سياسية غير واضحة – فهي تحررت من سيطرة النظام وباتت قادرة إلى حدٍ ما على استئناف وإعادة بناء الحياة الطبيعية، إلا أنها ظلت دون حكومة متفق عليها باستثناء المجالس المحلية التي قامت هذه المناطق باختيارها.

انخرط المجلس الوطني الانتقالي في جهود مضنية لتعيين هيئة تنفيذية جديدة بعد صرف هيئتها القائمة حالياً في 8 آب/أغسطس، في أعقاب اغتيال قائد الجيش اللواء عبد الفتاح يونس. فشلت هذه المحاولات على نحو متكرر وذلك بسبب الطبيعة غير الشفافة لعملية صنع القرار داخل المجلس الوطني الانتقالي وبسبب الشكوك واسعة الانتشار حيال الشخص المسؤول عن عملية الاختيار، وهو محمود جبريل، رئيس وزراء المجلس الوطني الانتقالي بحكم الواقع ووزير خارجيته.[50]

"السياسة العامة للدولة" (المادة 26). "يطرح المكتب التنفيذي – أو الحكومة المؤقتة – مشاريع قوانين تحال إلى المجلس الوطني لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها". وثيقة الدستور المؤقت رأتها مجموعة الأزمات في أيلول/سبتمبر 2011.

[43] تأسس المجلس الوطني الانتقالي في 27 شباط/فبراير 2011؛ وأعلن نفسه الممثل الشرعي الوحيد لليبيا في 5 آذار/مارس 2011. مُنحت العضوية فيه بشكل يفتقر إلى الشفافية من خلال مفاوضات أجراها رئيسه. انظر Crisis Group Middle East/North Africa Report N°107, *Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya*, 6 June 2011.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[45] قادة الميليشيات من الزنتان ومنظمي الثوار من طرابلس، ورغم انتقاداتهم الكثيرة للمجلس الوطني الانتقالي، فإنهم يشيدون بعمل المجلس على الساحة الدولية. المسؤول عن القيادة العسكرية الغربية (الزنتاني) قال، "نحن ممتنون للعمل الذي قام به جبريل لكسب الاعتراف بقضية الثوار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[46] فيما يتعلق بتاريخ الإدارة المحلية وتفضيلها، انظر Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge, 2006).

[47] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين مصراتيين وطرابلسيين وزنتان، مصراتة وطرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[48] كان ذاك هو الحال بشكل خاص في لجنة الاستقرار، التي خرجت من فريق عمل طرابلس الذي شكله الدكتور عارف النايض بدعم من جبريل. حظيت خطة النايض لتأسيس فريق العمل بترحيب المجتمع الدولي، حيث أنها وفرت لهم نظراء رسميين معروفين في وقت كان فيه ثوار طرابلس لا زالوا يعملون سراً. إلا أن الفريق كان يفتقر إلى العلاقات القوية مع الطرابلسيين وبالتالي القدرة على تنفيذ القرارات. على حد تعبير سياسي طرابلسي، "لتنفيذ أي شيء في طرابلس، عليك أن تسأل الطرابلسيين!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[49] تم اختيار ممثلي المدن في المجلس الوطني الانتقالي عادة بقرار من المجالس المحلية بالتشاور مع الوجهاء المحليين، وقادة الميليشيات وشخصيات بارزة أخرى، رغم أن الطبيعة الدقيقة للعملية في كل حالة ليست واضحة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجالس الزنتان، ومصراتة وطرابلس، طرابلس ومصراتة، أيلول/سبتمبر 2011. خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، ظل خمسة من أعضاء المجلس الأحد عشر المخصصين لطرابلس في المجلس الوطني الانتقالي دون تعيين بسبب خلافات بين ائتلاف 17 شباط/فبراير، وهو أحد المجموعات الرئيسية للثوار، وغيرهم من الطرابلسيين حول طريقة اختيارهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس المحلي لطرابلس، وأعضاء في ائتلاف 17 شباط/فبراير وعائلات طرابلسية بارزة أخرى، جربة وطرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في ائتلاف 17 شباط/فبراير، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. الانتقادات الأخرى لجبريل تركزت على أسلوبه، ولهجته ورحلاته الطويلة إلى الخارج بصفته رئيس وزراء ووزير خارجية مؤقت بحكم الأمر الواقع. طبقاً لابن سياسي مصراتي بارز، "عندما كنا في قطر، رفضت مجموعة جبريل حتى أن تجلس وتتحدث معنا. لهجته توحي بأنه غاضب جداً. تجعلك تشعر بالرغبة بسؤاله – لماذا أنت غاضب جداً إزاء رفع الشعب الليبي لصوته؟ لماذا أنت منزعج لأننا نفكر في بدائل؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. بعد صرف الحكومة بمجملها في 8 آب/أغسطس بسبب سوء معالجتها لقضية اغتيال عبد الفتاح يونس، حَد المجلس الوطني

كانت القوائم المقترحة للممثلين التي يطرحها مكتب جبريل ترفض من قبل ممثلي المجلس الذين كانوا يشعرون بأن مناطقهم لم تحظ بالتمثيل الكافي.

جبريل نفسه لم يكن منتخباً، ولم يكن للعديد من الثوار، خصوصاً في الغرب، رأيٌ في تعيينه. وبوصفه مسؤولاً سابقاً في النظام يدير مجلساً اقتصادياً تنموياً وطنياً شبه مستقل، يرتبط بجهود الإصلاح التي اضطلع بها سيف الإسلام، أحد أبناء القذافي، فإن انشقاقه المبكر حظي بالتقدير. رغم ذلك، فإنه كان يفتقر إلى الشرعية الثورية التي كان يكتسبها قادة الثوار بشكل يومي على جبهات القتال. وعندما بدأ جبريل بتقديم نفسه على أنه خبير وتكنوقراطي، فإن خلفيته السياسية بدأت تحسب ضده. مظهره العلماني أزعج الإسلاميين، في حين أن موقعه البارز في المجموعة المحيطة بسيف الإسلام أغضبت أولئك الذين كانوا يطمحون إلى انقلاب كامل على ما يسمى بالنظام القديم.[51] أحد أعضاء ائتلاف 17 شباط/فبراير علق قائلاً، "لقد قال إنه أحد (الخبراء) الذين عملوا لصالح القذافي. وجهة نظرنا هي أن خبرتهم الوحيدة تتمثل بالقول (نعم) للقذافي. لقد كانوا خبراء في سرقة الأموال الليبية والتستر على ما كان يفعله القذافي. لقد كانوا في مناصبهم بسبب ولائهم له".[52]

1. الانقسامات المناطقية

من بين خطوط التماس التي فصلت مجموعات الثوار سواء عن المجلس الوطني الانتقالي أو عن بعضها البعض، فإن الولاء المناطقي لعب دوراً حاسماً. على حد تعبير أحد منظمي الثوار، "لم نكن نعرف بعضنا البعض عندما بدأت الثورة. لم نكن نعلم من كان يعمل لصالح من. عندما لا تثق بشخصٍ ما، فإنك تظل مع الأشخاص الذين تعرفهم ومع العائلات التي تعرفها".[53] المجلس الوطني الانتقالي نشأ أصلاً من الثورة في الشرق، وكانت هيئته التنفيذية الأصلية تخضع بقوة للمؤسسة السياسية المعارضة في بنغازي؛ في حين أن المنشقين البارزين عن النظام – بمن فيهم جبريل – منحوه صبغة وطنية، فإن الشكوك حيال التحيز الشرقي لم تختف تماماً.[54] وسرعان ما بدأت مدن أخرى بالمطالبة بحصتها من الشرعية الثورية وبالتالي من السلطة. المصراتيون، على سبيل المثال، يعتقدون أن انتفاضتهم في آذار/مارس تم تنظيمها وقيادتها بشكل مستقل عن قيادة الثوار في بنغازي[55] وأنهم تحملوا أكبر الخسائر نتيجة مقاومتهم لهجمات النظام؛ وفي نفس الإطار يجادل أهالي الزنتان بأنهم قادوا معارك تحرير الجبال الغربية وتحرير طرابلس.[56]

اتسعت هذه القضايا لتشمل التصورات المناطقية للمجلس الوطني الانتقالي ووزرائه. المصراتيون، على سبيل المثال، كانوا مستائين من وزير الإعلام في المجلس الوطني الانتقالي، محمود شمام، لما يدعونه من عدم تغطيته لمصراتة خلال المعارك. في أيلول/سبتمبر، بات يُنظر إلى جبريل على أنه يقترح هيئة تنفيذية للمجلس الوطني الانتقالي تتكون بقوة من شخصيات من قبيلة ورفلة والمجموعات المتحالفة معها، وتُقصي جماعات سياسية مناطقية أخرى هامة.[57] قوات الثوار الموجودة في الغرب والتي انتفضت أو دافعت عن مدنها وبلداتها أو انتزعت السيطرة عليها شعرت بأنها غير ممثلة بشكل كافٍ، رغم جهود قيادة المجلس الوطني الانتقالي لحجز مقاعد لها نيابة عنها.[58] كما ظهرت توترات مناطقية عميقة الجذور بين بنغازي

الانتقالي من سفر جبريل إلى الخارج. كما لامه النقاد على أساليبه الخرقاء وثقيلة الوطأة وانتقدوا خصوصاً اختيار شخصيات من النظام السابق – خصوصاً البراني إشكال، القائد العام لمجمع باب العزيزية في عهد القذافي، الذي عمل سراً مع الثوار، كي يكون مسؤولاً عن الأمن في طرابلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، واشنطن، تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر 2011. مع تنامي عدم الثقة بجبريل، أجبر على التصريح بأنه سيتنحى حالما تتحرر البلاد بالكامل. دبلوماسي غربي سابق قال، "أساليب جبريل السلطوية، وغير التشميلية وغير الشفافة، والتي قد تكون أكثر أستاذية منها شريرة، أوحت بأساليب النظام السابق الذي خدمه". مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[51] طبقاً لأحد الدبلوماسيين، فإن "جبريل يحاول دائماً التقليل من تداعيات الثورة". يقول مثلاً: "هذه ليست ثورة! هذه انتفاضة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[53] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس المحلي لطرابلس وأحد منسقي الانتفاضة، آب/أغسطس 2011. وعلى نحو مماثل شرح أحد سكان طرابلس قائلاً، "نحن في المدن لسنا بدواً. بالنسبة لنا، القبيلة هي العائلة. إنها التركيبة الوحيدة التي تعتني بك في بلدٍ ليس فيه دولة أو حكومة تعتني بك. إذا كنت في خطر، أو إذا كنت بلا عمل، فإن عائلتك تساعدك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[55] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مدنيين وقادة ألوية مصراتيين، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. قائد لواء الهلبوس قال، "أهل بنغازي لم يساعدونا. في الواقع، لم يعطونا الأسلحة، بل باعونا إياها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011."

[56] في أيلول/سبتمبر، قال أحد أفراد عائلة مصراتية بارزة، "مصطفى عبد الجليل يخبرنا أن ما لدينا الآن يكفي. لكنه ينحاز – إنه يدعم جبريل أكثر مما ينبغي. مصراتة والزنتان، على وجه الخصوص، تريدان مراجعة تشكيل المجلس الوطني الانتقالي نفسه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[57] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل عن مصراتة في المجلس الوطني الانتقالي، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[58] عندما تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في الأصل في 17 شباط/فبراير 2011، كان مجلسه مكوناً من 33 ممثلاً، "يمثلون المدن والبلدات، إضافة إلى الشؤون السياسية، والاقتصاد، والشؤون القانونية، والشباب، والنساء، والسجناء السياسيين، والشؤون العسكرية". انظر "المجلس الوطني الانتقالي"، المجلس الوطني الانتقالي الليبي (على الإنترنت). العديد من الليبيين شعروا بأن عدداً غير متناسب من أعضاء اللجان كانوا من المناطق الشرقية التي كانت أول من يخرج عن سيطرة النظام. مع سقوط أجزاء أخرى من البلاد في أيدي قوات الثوار، توسع المجلس الوطني الانتقالي، رغم أنه فعل ذلك بطريقة اعتباطية وغير منهجية مع ظهور ممثلين جدد من البلدات والمدن الجديدة، وبشكل علني أو سري. في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، واستجابة للنقد، أعلن المجلس بأنه "سيجعل التمثيل أكثر منهجية" على أساس السكان ومساحة المناطق، رغم أن هذه المبادرة لم تتحقق؛ ولم يتمكن مسؤولو المجلس من تقديم المعلومات حول كيفية تحديد تمثيل المناطق. وهناك معلومات متضاربة حول عدد الممثلين من مدن معينة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع الممثل الإعلامي للمجلس الوطني الانتقالي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. ما عقّد المسائل أكثر هو حدوث اقتتال داخلي في مدن ومناطق معينة فيما يتعلق بمن يمثلهم في المجلس. ممثلو طرابلس بشكل عام تمت تسميتهم من قبل تحالفٍ

وطرابلس بالظهور على السطح.[59] وفي المحصلة، فقد أسهم في تقويض شرعية المجلس عملية اختيار الممثلين غير الشفافة والارتجالية. شعر بعض الثوار بأن تفويض المجلس كان ينبغي أن ينتهي عندما سقطت طرابلس بدل أن يظل قائماً إلى أن يعتبر البلد بمجمله محرراً. مهدي الحراتي، الذي كان في حينها قائد لواء طرابلس، قال:

> لا أعتقد أن على جبريل فقط أن يتذكر بل على جميع أولئك الموجودين في المجلس الوطني الانتقالي أن يتذكروا ما قالوه من قبل والوعود التي قطعوها للشعب الليبي. كانوا يتحدثون عن الثورة وكيف أنهم سيغيرون القمع، والإقصاء، والتهميش الذي كان يمارسه النظام القديم. وهذا ما أراه أنا والعديد من الأشخاص الآخرين. لقد كان جوهر الثورة الإطاحة بالقذافي وتأسيس العدل، والرفاه والحرية. إنهم يحاولون تحويلها إلى مجرد صراع على السلطة.[60]

2. مسألة الأسلمة

لقد تسببت قضية الدور الذي ينبغي للدين أن يلعبه في السياسة بتوترات بين بعض الثوار والمجلس الوطني الانتقالي وفي نفس الوقت أثارت مخاوف داخل المجتمع. بشكل عام، فإن المجتمع الليبي مجتمع محافظ. حوالي 90% من الليبيين هم من المسلمين السنة من أتباع المذهب المالكي والعديد منهم كانوا يشعرون بأن القذافي حد من دور الدين.[61] رغم أن مصطلح "إسلامي" يمكن أن يكون تبسيطياً، ويغطي جملة متنوعة من الرؤى حول الدور الذي ينبغي للإسلام أن يلعبه – ورغم أنه مصطلح يمكن أن يستعمله قلة من الليبيين لوصف وجهات نظرهم[62] – فإن عدة مجموعات أعلنت عن رؤاها الإسلامية علناً منذ سقوط القذافي.

تعتبر الجماعة الإسلامية الليبية إحدى أهم هذه المجموعات، وهي الفرع المحلي للإخوان المسلمين. تم تأسيسها في الخمسينيات ونجحت على نحو خاص في تجنيد أتباعها بين الطبقات الوسطى المتعلمة وفي الجامعات.[63] الجيل التالي من الإخوان المسلمين، الذين يشكلون الجزء الأكبر من القيادة الحالية للحركة، يتكونون بشكل أساسي من احترافيين وأفراد في الطبقة الوسطى اطلعوا على الحركة وعلى أفكارها بشكل رئيسي من خلال الدراسة في الخارج في السبعينيات والثمانينيات.[64] ولدى عودتهم، نشر الإخوان المسلمون المتعلمون في الخارج أيديولوجيتهم بقدر لا بأس به من النجاح؛ وبحلول أواخر الثمانينيات، كانت الحركة قد اكتسبت أتباعاً كجزء من صحوة إقليمية،[65] ساعدت الإسلاميين بتشكيل تحديات خطيرة للأنظمة في تونس والجزائر المجاورتين. بحلول أواخر التسعينيات، واجه الإخوان المسلمون قمعاً وحشياً ومستمراً من قبل النظام، وهو ما أدى على ما ذكر في عام 1998 إلى اعتقال أكثر من 200 من أعضائها ونفي المئات منهم إلى الخارج.[66]

ظهر الإخوان المسلمون كلاعبين في وقت مبكر في الفضاء السياسي الجديد. في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدوا اجتماعاً هاماً في بنغازي تم خلاله انتخاب قيادة جديدة بزعامة سليمان عبد القادر. وتزعم شخصيات إخوانية بأن العضوية في الجماعة تضاعفت منذ بداية الثورة في شباط/فبراير 2011.[67] وطبقاً لمراقبين، فإن الإخوان نشطوا بشكل كبير وهم موجودون في جماعات المجتمع المدني الناشئة، بما في ذلك في المجالس المحلية وشبكات الأعمال التي تمولها.[68]

لمجموعات الثوار (ائتلاف 17 شباط/فبراير)، الذي اختار ستة ممثلين؛ ويذكر أنه كان من المفروض أن يكون هناك خمسة إضافيين في آب/أغسطس، إلا أن تعيينهم تأجل بعد اجتماع صاخب حضرته مجموعات طرابلسية أخرى غير مدعوة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ائتلاف 17 شباط/فبراير، تونس، آب/أغسطس 2011. انظر أيضاً Dan Murphy, "The members of Libya's National Transitional Council", *Christian Science Monitor*, 2 September 2011; "NTC lays out timeline to form new government," CNN, 22 September 2011.

[59] كما ذكرنا، فإن الطرابلسيين غضبوا على نحو خاص من قرار جبريل تعيين مسؤول في النظام السابق كمسؤول عن الأمن في العاصمة. أوضح سكان المدينة بأنهم سيستجيبون فقط لواحد منهم. على حد تعبير عضو في المجلس المحلي لطرابلس، "لفعل أي شيء في طرابلس، عليك أن تتحدث إلى الطرابلسيين". عميد عائلة طرابلسية بارزة أخرى كان أكثر صراحة: "لا نريد أن يأتي أهل بنغازي ويخبروننا بما ينبغي أن نفعل. نحن طرابلس. نحن نقوم بذلك بأنفسنا" مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[60] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مهدي الحراتي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[61] المذهب المالكي، أحد المذاهب الأربعة الرئيسية في الشريعة الإسلامية السنيّة، هو المهيمن في شمال وغرب أفريقيا وأجزاء من شبه الجزيرة العربية مثل الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر (رغم أن عائلة آل ثاني الحاكمة تتبع المذهب الوهابي في الإسلام). المذهب المالكي هو أحد المذاهب الأقل محافظة ويقبل بالعرف عندما لا يتعارض صراحة مع الشريعة الإسلامية. حوالي 7% من الليبيين يتبعون المذهب الإباضي، وهو مذهب في الإسلام يتميز عن الإسلام الشيعي أو السُنيّ. الطائفة الإباضية تشكل الأغلبية في عمان كما أن هناك أقلية إباضية في تونس، والجزائر وزنجبار، وكذلك في جبال نفوسة الليبية. الـ 3% المتبقية من سكان ليبيا هم غالباً من المسيحيين الأجانب، وهم بشكل أساسي مسيحيين أرثوذكس من مصر وروم كاثوليك من مالطا وإيطاليا، إضافة إلى جالية صغيرة من الإنجيليين المتحدرين أصلاً من أفريقيا. لمزيد من المعلومات حول الطوائف الدينية والسكان في ليبيا، انظر "International Religious Freedom Report", U.S. State Department, 2010.

[62] ويعود هذا جزئياً إلى أن الاعتراف بالارتباط بجماعة تمتلك أجندة سياسية "إسلامية" يبقى حساساً نسبياً وجزئياً لأن الحركات السياسية التي تقر بمثل هذا المنظور لازالت في بدايتها وتفتقر إلى قيادة وأجندة سياسية واضحتين.

[63] انظر مقابلة مع الدكتور عبد المنعم حريشة، وهو عضو بارز في حركة الإخوان المسلمين الليبيين ويقيم في لندن، في Paul Cruickshank and Tim Lister, "Energized Muslim Brotherhood in Libya eyes a prize", CNN, 25 March 2011.

[64] لمزيد من التفاصيل، انظر Crisis Group Report, *Making Sense of Libya*, op. cit.

[65] انظر Hresha, quoted in Cruickshank and Lister, op. cit. See also Alison Pargeter, *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition* (London, 2010), pp. 109-111.

[66] Hresha quoted in Cruickshank and Lister, op. cit.

[67] انظر رويترز، 14 أيلول/سبتمبر 2011.

[68] أحد المراقبين في أحد المجالس المحلية الغربية قال، "يأتي الإخوان لاجتماعات المجلس ويصوتون ككتلة واحدة. كانوا أقوى مجموعة

ثمة مجموعة مؤثرة أخرى هي الحركة الإسلامية الليبية للتغيير، التي كانت تُعرف سابقاً بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، التي يشير إليها الليبيون بالمقاتلة. كانت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة منظمة متشددة ظهرت في السبعينيات والثمانينيات.[69] وحمل حوالي 800 إلى 1000 من أعضاءها السلاح ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، قبل العودة إلى الوطن بعد الانسحاب السوفيتي عام 1989 لشن حملة ضد نظام القذافي. في مطلع التسعينيات، خصصت الجماعة جزءاً كبيراً من جهودها للحصول على الأسلحة والموارد. بين عامي 1996 و 1998- تسببت صداماتها مع قوات الأمن بمقتل العشرات على الجانبين، في حين أن مئات المقاتلين تم اعتقالهم. بحلول عام 1998، كانت قيادة الجماعة قد دُمرت، أو اعتقلت أو قتلت في نفس عمليات القمع التي لحقت بالإخوان المسلمين. واتخذ النظام إجراءات كاسحة ضدها؛ فقد كان على سبيل المثال يقطع الكهرباء عن البلدات التي تؤوي أعضاء الجماعة إلى أن يتم الانتهاء من التعامل مع المتشددين.[70]

حظرت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وتمت ملاحقة أعضائها في جميع أنحاء العالم بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. ورغم إصرار بعض أعضائها أن لا علاقة لهم بالحركة،[71] فإن عدداً منهم أصبحوا شخصيات بارزة في القاعدة،[72] واعتبرت من قبل اللجنة 1267 التابعة للأمم المتحدة بأنها جزء من القاعدة.[73] في عام 2009، تخلت قيادة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة – بما في ذلك مؤسسها عبد الحكيم بلحاج، الذي كان معتقلاً في سجن أبو سليم سيء الصيت – عن الإرهاب والعنف ضد المدنيين.[74] أطلق سراح 214 عضواً من السجن مع القيادة على عدة مراحل.[75] وبدعوة من سيف الإسلام، فقد شارك علي الصلابي بشكل وثيق في النقاشات المتعلقة بإطلاق سراحهم.

في آذار/مارس 2011، أصبحت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة رسمياً الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير. ووضعت أعضاءها – الذين يعدون عدة مئات – تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي. ظل بلحاج في الظل حتى سقوط طرابلس والاستيلاء على مجمع القذافي؛ ومنذ ذلك الحين ظهر بوصفه شخصية رئيسية اضطلع بقيادة المجلس العسكري في طرابلس. ومنذ ذلك الحين أصبحت المقاتلة تلعب دوراً بارزاً في مختلف المجالس العسكرية كما اتضح من اضطلاع بلحاج برئاسة المجلس العسكري في طرابلس في أواخر آب/أغسطس.

وينبغي إضافة عدة جماعات لهاتين المنظمتين. بعض الميليشيات الشرقية الأصغر، خصوصاً في درنة والشرق الأقصى، تضم مقاتلين حاربوا في العراق وأفغانستان؛ وظهر هؤلاء بعد بدء الانتفاضة، وبعضهم يستعمل علماً أسود كتب عليه "لا إله إلا الله".[76] كما بدأ عددٌ من أتباع التيار السلفي الحرفي بالانخراط ببعض النشاط، الذي اتخذ في بعض الأحيان على ما يزعم صبغة عنيفة.[77] لقد قام بعض المهاجمين غير المعروفين بشن هجمات ضد المقامات الصوفية في طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر.[78]

موجودة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أيلول/سبتمبر 2011. أحد العوامل التي تربط أعضاء المعارضة ببعضهم – الإسلاميين وغير الإسلاميين – هو الوقت الذي قضوه في السجن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة ميليشيات، ومنظمي احتجاجات، وقادة بارزين في الجماعات الإسلامية في احتفال أقيم للسجناء الذين أطلق سراحهم من أبو سليم، 24 آب/أغسطس 2011. على سبيل المثال، إسماعيل الصلابي، القائد الميداني لألوية 17 شباط/فبراير وشقيق الشيخ البارز علي الصلابي، قضى فترة طويلة في السجن وكذلك عبد الحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري لطرابلس.

[69] انظر Crisis Group Report, *Making Sense of Libya*, op. cit.

[70] انظر Gary Gambill, "The Libyan Islamic Fighting Group (LIFG)",The Jamestown Foundation, 24 March 2005, www.jamestown.org/ publications.

[71] انظر Crisis Group Report, *Making Sense of Libya*, op. cit.; see also Mary Fitzgerald, "Islamic militant group pledges support to anti-Gadafy rebels", *Irish Times*, 19 March 2011.

[72] أحد قادتها الأبرز، عبد الحكيم بلحاج، اعتقل في الباكستان في أواخر عام 2001، وسلم إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية ورُحل إلى ليبيا بعد شهرين. انظر Charles Levinson, "Ex-Mujahedeen help lead Libyan rebels", *The Wall Street Journal*, 26 August 2011. بعد مصالحة القذافي مع الغرب وبعد إخبارية من الاستخبارات البريطانية، ذكر أن بلحاج أعيد اعتقاله عام 2004 في مطار كوالالمبور ونقل إلى مركز احتجاز سري في مطار بانكوك، تايلاند، حيث احتجز لبضعة أيام وعذب، قبل إعادته إلى ليبيا. انظر Christophe Ayad, "'We are simply Muslim': Libyan rebel chief denies *Al Qaida* ties", *Le Monde*, 4 September 2011; Martin Chulov, "MI6 knew I was tortured, says Libyan rebel leader", *The Guardian*,5 September 2011.

[73] لجنة 1267 التابعة للأمم المتحدة، التي عرفت سابقاً بلجنة العقوبات على القاعدة، هي إحدى ثلاث لجان في الأمم المتحدة تعالج موضوع مكافحة الإرهاب.

[74] الوثيقة التي تتخلى فيها الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة عن الإرهاب وتتكون من 411 صفحة، والتي كان بلحاج أحد كتّابها الستة الرئيسيين يمكن مراجعتها على الموقع www.mediafire.com/?uiqiuyiqjzy/www.akhbar-libyaonline.com. الفقرة الأساسية التي تعيد تعريف الجهاد وتتخلى عن العنف ضد المدنيين تقول: "[عند إعلان الجهاد] يُمنع قتل النساء، والأطفال، والكبار، والكهنة، والرسل، والتجار وما شابه. الخيانة ممنوعة ومن الجوهري الوفاء بالوعود ومعاملة أسرى الحرب بطريقة جيدة. إن الالتزام بهذه الأخلاقيات هو ما يميز جهاد المسلمين عن حروب الأمم الأخرى". انظر Nic Robertson and Paul Cruickshank, "New jihad code threatens Al Qaida", CNN, 9 November 2009. الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة كانت أول مجموعة يعتقد بتبعيتها للقاعدة تنبذ العنف رسمياً.

[75] انظر "Who is Abdul Hakim Belhaj, leader of the Libyan rebels", *Middle East Monitor*,5 September 2011.

[76] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابس، آب/أغسطس 2011. صحفي على معرفة واسعة بالمجموعات الإسلامية في الشرق الليبي قال، "من الصعب الإحاطة بهم حيث أن تشكيلاتهم تنزع لأن تكون غير واضحة. بعضهم يتقاطع مع الصوفيين، لكن مرة أخرى هذا يتغير ... حتى تسميتهم ميليشيات ربما يعطيهم مسحة متماسكة ومستقلة أكثر من اللازم". مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[77] لمزيد عن السلفية، انظر Crisis Group Middle East/North Africa Report N°37, *Understanding Islamism*, 2 March 2005. طبقاً لطبيب مصراتي، فإن المجموعات السلفية كانت مسؤولة عن موجة من الهجمات ضد المُزر والمقامات في المدينة في أواسط عام 2011. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[78] انظر "Islamic hard-liners attack rival shrines in Libya", Associated Press, 13 October 2011. نُقل عن مصطفى عبد الجليل إدانته للهجمات،

وأخيراً، هناك عدد من المشايخ الأفراد الذين يحظون، بحكم خلفيتهم ومسيرتهم، بقدر واسع من الاحترام ويتجاوزون الولاء لأي جماعة محددة. الشخصية الأبرز بين هؤلاء هو علي الصلابي، الذي يعتقد بأنه الأكثر نفوذاً في البلاد. الصلابي، الذي يحظى بما يكفي من الاحترام كي يكون مستقلاً عن أي جماعة سياسية يمتلك أفكاراً تعتبر قريبة إلى أفكار الإخوان المسلمين، وقد قضى معظم عقد الثمانينيات في سجن أبو سليم قبل أن يعيش في المنفى في عددٍ من بلدان الخليج، وآخرها في قطر. ويتمتع الصلابي بمكانة بارزة بحيث أنه كان وسيطاً وطنياً، يترفع في بعض الأحيان عن السياسة؛ ففي عام 2007، على سبيل المثال، استخدمه سيف الإسلام للتعاون في برنامج لإعادة تأهيل أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة. خلال الانتفاضة كان يتنقل بين قطر وليبيا، ليس فقط لزيارة الجنود المتمردين بل أيضاً لمحاولة التفاوض حول رحيل عائلة القذافي.[79]

ويعتبر الشيخ الصادق الغرياني شخصية هامة أخرى، حيث كان الرئيس السابق للمجلس الأعلى للإفتاء في ظل نظام القذافي وكان أيضاً يشرف على قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الفاتح في طرابلس ويدرّس فيها. وفسر خطابه لليبيين في 20 آب/أغسطس من قبل بعض أهالي طرابلس على أنه جزءٌ من إشارة المجلس الوطني الانتقالي لإطلاق الانتفاضة تلك الليلة.[80]

رغم تمثل الإسلاميين في المجلس الوطني الانتقالي، فإن العديد منهم يعتبرونه علمانياً بشكل واضح[81] – وأنه يخاطب جمهوراً دولياً، وغربياً على نحو خاص – على حساب ما يعتبرونه القيم الوطنية الجوهرية وعلى حساب شعبٍ قُمع، وبشكل وحشي في بعض الأحيان، تحت حكم القذافي. وبشكل عام، فإن الإسلاميين يشعرون بأنهم يمثلون أغلبية الرأي العام. شخصية طرابلسية بارزة في المجتمع المدني وافقت على هذا الرأي بالقول، "الإسلاميون يمتلكون الشارع".[82] زد على ذلك أن عدداً من الإسلاميين القياديين قضوا أوقات في السجن أو المنفى، أو تربطهم صلاتٍ بأشخاص كانوا في السجن أو المنفى؛ وقد أثر هذا في موقفهم من نخب النظام السابق الذين سيطروا حتى ذلك الحين على المجلس الوطني الانتقالي. كما أنهم يعتقدون أنهم كانوا في مقدمة الانتفاضة، وأنهم ينبغي أن يلعبوا دوراً بارزاً في أعقابها. علي الصلابي قال، "كان الإسلام وقود هذه الثورة، وهو الذي حرك الناس. العديد إن لم يكن كل المقاتلين على الجبهة هم من الإسلاميين من حيث الخلفية. وكما كانوا جزءاً جوهرياً من الثورة، فإنهم سيلعبون دوراً جوهرياً في بناء ليبيا الجديدة".[83]

هذا الغياب للثقة بين الإسلاميين وبعض قادة المجلس الوطني الانتقالي ظهر إلى السطح في مطلع أيلول/سبتمبر بعد أن بات من الواضح أن المجلس لن يحل نفسه إلاّ بعد سقوط بني وليد وسرت. وفي مطلع ذلك الشهر، حذر الصلابي من "الآراء العلمانية المتطرفة"[84] للمجلس الوطني الانتقالي، مضيفاً أن "دور اللجنة التنفيذية لم يعد مطلوباً لأن أعضاءها هم من بقايا النظام القديم. ينبغي أن يستقيلوا، بداية من رأس الهرم وصولاً إلى قاعدته ... إنهم يقودون ليبيا نحو حقبة جديدة من الاستبداد والدكتاتورية".[85] واتهم بعض شخصيات المجلس الوطني الانتقالي بأنهم يقولون لبعض الغربيين القلقين بأنه هو وبلحاج لديهم أجندات خفية: "لقد ادعوا بأن لدينا آراء وأجندات إسلامية متطرفة وقالوا بأن على الغرب أن يكون حذراً في التعامل معنا. هذه الاتهامات زائفة تماماً ويمكن أن يكون لها تبعات سلبية".[86]

ومنذ ذلك الحين، خفت حدة التوترات إلى حدٍ ما. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تصريحات مصطفى عبد الجليل التي اعتبرت تنازلات

واصفاً إياها بأنها "ليست إلى جانب الثورة" وحث رجل دين بارز، الصادق الغرياني، على إصدار فتوى ضدها. رداً على ذلك، قال الغرياني بأنه يعارض بناء مثل تلك المقامات إلا أنه لا يؤيد هدمها. وقال إن مثل تلك الحوادث "قد تسبب الفتنة ... ومزيداً من سفك الدماء". المرجع السابق.

[79] متحدثاً على قناة الحرة الليبية في 30 أيلول/سبتمبر 2011، قال الصلابي: "كان هناك محاولة لتحقيق المصالحة بين نظام القذافي والمجلس الوطني الانتقالي من خلال مصر. شكلت لجنة مع أصدقاء وطلبت خمسة أشخاص من نظام القذافي للتحدث إليهم، بمن فيهم أبو زيد دوردة، ومصطفى الخروبي، وحسن المقرحي، بمعرفة مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل".

[80] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان تاجوراء، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[81] أحد ثوار طرابلس البارزين الذي يصف نفسه بالإسلامي عبر عن غضبه الشديد من حقيقة أن أحد وزراء المجلس الوطني الانتقالي لا يُصلي خلال شهر رمضان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[82] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد للمجتمع المدني، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[83] انظر Mary Fitzgerald, "The quiet scholar playing a pivotal role in shaping new Libya", *The Irish Times*, 13 September 2011. في رسالة طويلة سُلمت إلى جريدة *الغارديان* في أيلول/سبتمبر، عبر عبد الحكيم بلحاج عن هذه المخاوف بلغة أكثر صراحة: "ما يقلقنا هو محاولة بعض العناصر العلمانية عزل وإقصاء الآخرين. لقد أعلن إسلاميو ليبيا التزامهم بالديمقراطية؛ ورغم هذا، فإن البعض يرفض مشاركتهم ويدعو إلى تهميشهم. يبدو كأنهم يريدون أن يدفعوا الإسلاميين نحو خيارٍ غير ديمقراطي وذلك باستبعادهم وتهميشهم. لن نسمح بذلك: جميع الليبيين شركاء في هذه الثورة وينبغي أن يشارك الجميع في بناء مستقبل هذا البلد". Abdul Hakim Belhaj, "The revolution belongs to all Libyans, secular or not", *The Guardian*,27 September 2011. عدد من مقاتلي الميليشيات اعترضوا على فكرة أن الدين لعب دوراً بارزاً في الانتفاضة أو قللوا من شأن تلك الفكرة. قائد بارز في لواء طرابلس قال، "معظم المقاتلين، بمن فيهم أولئك الذين يقاتلون تحت أمرة بلحاج، لا يكترثون بصراحة. إنهم يهتمون فقط بالوضع الأمني. بعضهم مسلمين أكثر محافظة. لكن الأمر كله يتعلق بالأمن – اعتن بهذا، اعتن بذاك. معظم المقاتلين لا يريدون الإفراط في التدين أو التطرف. إنهم يعتقدون بأن استيلاء المتدينين على السلطة يهددهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مقاتل زنتاني أضاف قائلاً: "ليس بيننا اختلافات دينية. عبد الحميد هنا سلفي. نحن لسنا كذلك. لا يهم. ليس هناك فرق بيننا عندما يتعلق الأمر بالثورة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[84] مقابلة أجراها أحد باحثي مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[85] انظر Emma Farge, "Libyan Islamist says Interim Council should quit", Reuters, 5 September 2011.

[86] مقابلة أجراها أحد باحثي مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مقاتل سلفي ينتمي إلى لواء الزنتان حرص على رفض أي ارتباطات سلبية بالقاعدة. "نحن لسنا سلفيين تكفيريين!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

علنية أمام المشاعر الإسلامية.[87] أثارت تصريحاته بأن الشريعة الإسلامية ستكون المصدر الأساسي للتشريع في ليبيا ما بعد القذافي – وأن القوانين التي تحظر تعدد الزوجات سيتم إلغاؤها وأن الفائدة على القروض المصرفية سيتم حظرها – أثارت الاستغراب في الغرب لكنها ساعدت في تطمين الإسلاميين المحليين. محمد بوسيدره، وهو داعية بارز يقيم في بنغازي وقضى 21 عاماً في سجن أبو سليم خلال حكم القذافي، قال، "معظم الناس لم يعودوا قلقين الآن، لأن خطاب عبد الجليل أوضح بأنه سيتم احترام الإسلام في ليبيا الجديدة، وأنه لن يكون هناك أية قوانين ضد ديننا".[88]

المشايخ والإسلاميون من جهتهم عدلوا من لهجتهم أيضاً. أحد الإسلاميين البارزين قال، "قد يكون الصلابي قد ذهب أبعد مما ينبغي. ليس من المفيد أن يكون صدامياً إلى ذلك الحد، وأعتقد أنه رأى ذلك. نحن جديدون على مثل هذا الأمر؛ لسنا معتادين على التعبير عن أنفسنا علناً".[89] وأعطى الصلابي مقابلات تلفزيونية دامت 3 إلى 4 ساعات ليشرح موقفه، وخلفية عائلته وآراءه بلهجة أكثر اعتدالاً، وببعض النجاح. أحد شباب طرابلس قال، "أنا علماني تماماً في السياسة، لكن بعد الاستماع إلى مقابلة الصلابي، فإن الرجل يعجبني!"[90] إلا أن هذا لم يقنع الجميع. بعد تصريح عبد الجليل الآنف الذكر حول دور الشريعة، أحد رجال الأعمال قال، "ينبغي اتخاذ قرار بشأن هذه المسائل من خلال عملية سياسية. لماذا يدفعون بهذه القضايا إلى المقدمة في هذه المرحلة المبكرة؟"[91]

رغم أن القادة الإسلاميين يمكن أن يكونوا مباشرين أحياناً فيما يتعلق بآرائهم حول الهوية الليبية والدور المرغوب للشريعة، فإنهم أكثر حذراً عندما يتعلق الأمر ببرنامجهم السياسي وخططهم. إنهم يجادلون بالقول إن من السابق لأوانه ومن المؤذي للوحدة الوطنية أن يتم التعبير عن هذه الأمور بشكل واضح ونهائي في هذه المرحلة. زد على ذلك أن الصلابي روّج حتى الآن للمشاعر الوطنية أكثر مما روج للمشاعر الإسلامية كوسيلة لتحقيق الوحدة بعد شهور من الحرب. على حد تعبيره، فإن "الأحزاب الوطنية التي تمتلك أسساً تقليدية هي ما سيجتذب الشعب الليبي. إن برنامجاً وطنياً يحترم تقاليد ومعتقدات ودين الشعب الليبي يمثل أفضل أساس لمستقبل البلاد".[92] واستحضر عبد الحكيم بلحاج ماليزيا وتركيا كنماذج محتملة.[93]

رغم ذلك، فإن لا الصلابي ولا زملاءه استبعدوا احتمال أن تصبح الحركة الإسلامية من أجل التغيير حزباً سياسياً أو أن تنضم إلى تيارات أخرى لتشكيل جماعة سياسية. ونتيجة لذلك، فإن أولئك الذين يحملون تطلعات علمانية أو ليبرالية لا زالوا يشكّون في أن الإسلاميين يخفون أجندتهم الحقيقية، وهي مخاوف تبرزها نزعة هذه الجماعات إلى السرية – التي يمكن المجادلة بأنها ظهرت بحكم الحاجة في ظل نظام القذافي.[94] وقد كان لأنصار القذافي في طرابلس مخاوف مشابهة؛ فإحدى النساء، التي كانت عائلتها لازالت تحتفظ بصورة الزعيم السابق معلقة في بيتها، عبرت عن خوف واحد ومتكرر: "لا أريد لأحد أن يفرض عليَّ أن أُعطي نفسي!"[95]

3. النظام القديم مقابل النظام الجديد

دينامية ثالثة تُسهم في المشهد المتشرذم للميليشيات يتعلق بالتوترات بين الثوار الذين اكتسبوا قوة جديدة والذين كانوا في الماضي دون أية قوة أو كانوا مقموعين في ظل النظام السابق من جهة، والقيادات السياسية والبيروقراطية النخبوية التي عملت لفترة طويلة تحت ظل القذافي ودعموا الثورة أو، في الحد الأدنى، تمكنوا من البقاء في ظل الثورة. لقد أصبحت هذه القضية متشابكة مع مسألة كيفية التعامل مع الأشخاص الذين كانوا موالين للقذافي.

لقد أصرت السلطات الجديدة على نحو متكرر على التمييز بين أولئك الذين "لوثوا أيديهم بالدماء" والذين ينبغي محاكمتهم ومعاقبتهم وأولئك الذين لم تتلوث أيديهم. ويؤكد قادة الميليشيات على أنهم هم أيضاً سيلتزمون بهذا التمييز[96] - رغم أنه ليس من الواضح تماماً أين ينبغي

[87] في خطابه العلني الأول في طرابلس في 13 أيلول/سبتمبر 2011، قال عبد الجليل إن ليبيا ستكون دولة حيث "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 كان أكثر تحديداً، مؤكداً على أن القوانين التي تحظر تعدد الزوجات ينبغي إلغاؤها وينبغي حظر الفوائد على القروض المصرفية. انظر BBC News, "Libya: NTC's Jalil vows state based on 'moderate Islam'", 13 September 2011, and "Libya's new rulers declare country liberated", 23 October 2011.

[88] مقابلة أجراها أحد باحثي مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[89] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[90] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[91] مقابلة أجرها أحد باحثي مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[92] مقابلة أجراها أحد باحثي مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[93] بلحاج قال عن تركيا وماليزيا: "لقد نجحوا في تطوير بلدانهم واقتصاداتهم، ونجحوا في إقامة مؤسسات فعالة توفر العدالة والرعاية لشعبهم ... إن تجربتهم تستحق التطلع إليها". Quoted in Mary Fitzgerald, "Libya speculates on potent figure with a past", *Irish Times*, 21 September 2011. أحد إسلاميي طرابلس البارزين زعم أن الصيغة الإسلامية لا تتعلق بالسياسات بقدر ما تتعلق بسلوك وأخلاق السياسيين: "أنا أعتبر نفسي إسلامياً، وبالنسبة لي السياسي الذي يلتزم بالقيم الإسلامية في حياته الشخصية هو حاكم أفضل. إن شخصاً يشرب الكحول ولا يُصلي يعتنق قيماً سيئة تؤثر في حكمه وفي سياساته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011. أحد الصحفيين روى الرعب الذي عبّر عنه أحد الإخوان المسلمين لدى وصفه أحد وزراء المجلس الوطني الانتقالي لم يصلِّ العصر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[94] طبيب عاد إلى ليبيا بعد سنوات في المنفى في أوروبا قال، "أعتقد أن الصلابي رجل خطير لأني لست متأكداً من أننا نسمع منه فعلاً ما يفكر به". مقابلة أجرها محلل في مجموعة الأزمات يعمل بصفة مختلفة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[96] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في ألوية مصراتة، والزنتان، وطرابلس والألوية الشرقية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وعبارة "الذين تلوثت أيديهم بالدماء" تتكرر كثيراً.

أن يُرسم الحد الفاصل، ويمكن المجادلة بأن الفئة الأولى تضم العديد من أولئك الذين لعبوا دوراً ثانوياً نسبياً خلال حكم القذافي الذي دام 42 عاماً.

كان نظام الجماهيرية الذي وضعه القذافي يتكون رسمياً من "لجان شعبية"، تقوم مقام الوزارات ويعمل بها أشخاص تكنوقراطيين، وتخضع للمساءلة أمام المؤتمر الشعبي العام. إلا أن السلطة الحقيقية كانت فعلياً في هيكلية موازية وغير رسمية تتمثل في اللجان الثورية والأجهزة الأمنية التابعة للنظام والتي تحميه وتفرض تنفيذ إرادة القائد من خلال مزيج من العنف وغيره من التدابير القسرية.[97] عندما يشير الليبيون إلى أولئك الذين "تلوثت أيديهم بالدماء"، فإنهم يعنون بشكل أساسي – لكن ليس على نحو حصري – أفراد الأجهزة الأمنية، ويميزون بينهم وبين أولئك الذين كانوا يعملون في الأمن الداخلي[98] والذين كانوا عرضة أيضاً للإجراءات القسرية، والذين انشق بعضهم خلال الثورة.[99] كما يضم هؤلاء مخبرو الأحياء المتهمون بالتعاون مع قوات القذافي.

في الفترة التي تبعت سقوط طرابلس، أوكلت مهمة كشف الموالين الذين "تلطخت أيديهم بالدماء" ومعالجة قضيتهم إلى ميليشيات الثوار في الأحياء بالتعاون مع ألوية الثوار. كان يتم التعرف عليهم على أساس ذاكرة ومعرفة المجتمع المحلي التي بُنيت طوال أربعة عقود من حكم القذافي، وفي الفترة الأخيرة خلال أشهر الانتفاضة.[100] أما مسألة الإجراءات المستعملة للتعرف على مثل هؤلاء الأشخاص فإنها لا تحظى بكبير اهتمام من الليبيين الذين يعتبرونها بديهية. على حد تعبير أكثر من شخص، فبعد كل هذه السنوات، "نحن نعرف من هم"[101] - وهي قناعة ليست موضوعية ولا مطمئنة تماماً.

رغم ذلك، وعلى مستوى أوسع، فإن الليبيين حتى الآن لا يظهرون شهية كبيرة للقيام بعمليات انتقامية واسعة ضد الفئات الأخرى من الموالين للنظام، حتى لو انقلبوا عليه في مرحلة متأخرة، طالما لم يكونوا مسلحين ولا يمثلون تهديداً أمنياً. أحد مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي قال، "من يكترث فعلاً إذا كان شخص ما قد أيد القذافي؟ أنا لا أكترث، ما لم تكن يدا ذلك الشخص ملطختان بالدماء. عندها ينبغي أن يقدَّموا للعدالة. عدا عن ذلك، ليتركوا وشأنهم"[102] أحد سكان طرابلس أضاف: "لا زال لدينا بعض الأشخاص الذين يقولون إنهم يفضلون الأمور كما كانت في ظل حكم القذافي. أنا أقول، هذا حسن، بوسعكم أن تفكروا كما شئتم. إنها الحرية. لكن لا تؤذوا الآخرين"[103]

ثمة ما يدعو إلى هذا الموقف الحذر. بالنظر إلى طبيعة الجماهيرية،[104] حيث كان يُفرض على الناس بطريقة أو بأخرى المشاركة في أنشطة النظام، فإن كثيرين أُقحموا في النظام، نتيجة القناعة، أو الخوف أو الضرورة الاقتصادية. دبلوماسي غربي سابق له تجربة في التعامل مع كبار التكنوقراطيين في النظام السابق جادل قائلاً إن "معظم المسؤولين الكبار الذين كنت أعرفهم كانوا مدفوعين بفكرة (خدمة) ليبيا. وكان كثيرون منهم مستعدين للتحول إلى الطرف الآخر ليس بسبب انتهازيتهم بل مدفوعين بشعور بالانعتاق. أنا مستعد للرد على من يتحداني في هذه النقطة، لكن هذا ما رأيته لدى الأشخاص الذين عرفتهم".[105]

الشيخ خليفة الزواوي، وهو قاضٍ سابق ورئيس المجلس المحلي في مصراتة، شرح قائلاً: "لا نستطيع بالطبع معرفة عدد الذين كانوا مقتنعين فعلاً بتأييد القذافي. هل تستطيع أن تعرف فعلاً عدد الأشخاص الذين يؤيدون حزب المحافظين في بريطانيا؟"[106] الدبلوماسي الغربي السابق عبّر عن وجهة نظر مماثلة قائلاً: "أعرف من تجربتي في ليبيا أن لكل شخص مجموعة متنوعة من المواقف يحددها السياق، بما في ذلك الموقف من القذافي. أنا لا أرفض فكرة

[97] رسالة إلكترونية إلى مجموعة الأزمات من قبل دبلوماسي أمريكي سابق يعمل في طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ انظر أيضاً Mohamed Eljahmi, "Libya and the U.S.: Qadhafi Unrepentant", The Middle East Quarterly,2006. لنظرة عامة لنظام القذافي خلال هذه الفترة، انظر Dirk Vandewalle, A History of Modern Libya, op. cit.

[98] ضابط سابق في الأمن الداخلي احتج بقوة عندما خلط دوره بدور أعضاء اللجان الثورية: "أولئك الأشخاص؟ يا إلهي، أنا لم انتم يوماً إلى اللجان. أولئك الأشخاص كانوا يطلقون النار على الناس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. ضابط أمن آخر، انشق مؤخراً وعُين في منصب رفيع في وزارة الداخلية، قال، "نستطيع أن نعيد الكثير من الأشخاص إلى وظائفهم السابقة. القضية الأساسية تتعلق بالأمن الخاص بالقذافي. ذلك الجهاز ينبغي حله بشكل كامل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[99] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين في الأمن الداخلي انشقوا عن النظام، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[100] أحد سكان ضاحية عين زارة قرب طرابلس قال، "لقد احتفظنا بذكريات عما فعله هؤلاء الناس طوال السنوات الاثنتين والأربعين الماضية. هذه قصص نرويها لأسرنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011. أحد منظمي الانتفاضة ضد القذافي في ضاحية سوق الجمعة شرق طرابلس زعم أن سلوك الناس خلال الانتفاضة تم توثيقه. "لدينا قوائم. جنود القذافي في طرابلس لم يكونوا من طرابلس، ولم نكن نعرف من هم. لكن في كل حي كان هناك بعض السكان – أقل من 2%، أقل من 1% - ممن عملوا مع النظام. بعثنا إليهم رسائل. وقلنا لهم، (لا تعملوا مع هذا الرجل. انضموا إلى مجتمعكم.) الآن نحن نعرف من ظل مع القذافي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، جربة، تونس، آب/أغسطس 2011.

[101] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[104] Crisis Group Report, Making Sense of Libya, op. cit.

[105] مراسلة إلكترونية أجرتها مجموعة الأزمات، أيلول/سبتمبر 2011. أحد الأعضاء السابقين في الأمن الداخلي قال، "لم أكن أحب الأمن الداخلي. لكني كنت وطنياً. وكانت نقطة التحول لدي الحرب المصرية الليبية [وهي حرب على الحدود اندلعت في تموز/يوليو 1977 واستمرت ثلاثة أيام]. عندها قررت ولأسباب وطنية أن أتطوع في الجيش. ثم أُصبت في سرت وبدلاً من صرفي من الخدمة عُرض عليَّ وظيفة في الأمن الداخلي بدعم من أحد أصدقاء طفولتي. كنت أريد الذهاب إلى أوروبا للدراسة. لكن كيف لي أن أفعل ذلك؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[106] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011.

أن الناس يعتقدون أنهم يعرفون من كان موالياً فعلاً للقذافي، إلا أنني أرفض تماماً فكرة أنهم يعرفون فعلاً".[107]

ونتيجة لذلك، اختار المجلس الوطني الانتقالي، ضمن الحدود الممكنة أن يعمل من أجل الاستقرار، بعد أن واجهته المهمة الحساسة المتمثلة في ضمان استمرار العمل في الوزارات، والشركات الحكومية وغيرها من المؤسسات، وحرصاً منه على تجنب عملية مماثلة لاجتثاث البعث في العراق أو حدوث انهيار كامل في الخدمات. دعا المجلس الناس للعودة إلى عملهم في مطلع أيلول/سبتمبر؛ وعادت معظم المؤسسات تقريباً باستثناء أكثرها حساسية (خصوصاً تلك التي كانت ضالعة في عمليات التجسس الداخلية مثل شركة الاتصالات الوطنية) إلى العمل بدرجة ما خلال أسبوعين إلى أربعة أسابيع من سقوط طرابلس. رغم أن أولئك الذين يفترض أنهم أبرز الأشخاص الذين كانوا ضالعين في فرض نظام القذافي أو أسوءهم سمعة إما ظلوا في بيتوتهم أو هربوا،[108] فإن آخرين ممن كانوا من أنصار القذافي عادوا لعملهم ببساطة واستمروا كأن شيئاً لم يحدث.

كل هذا لا يعني أن التوترات تبخرت بين الأشخاص الذين عملوا مع نظام القذافي أو ساهموا في فرضه وأولئك الذين عانوا منه. وقد كانت الطريقة التي غيّر بها الأشخاص الذين كانوا يتعاونون من النظام ولاءهم مؤخراً وسعوا للاستمرار في عملهم كالمعتاد مصدراً لقدرٍ كبير من الغضب والاستياء. يُصور هؤلاء، الذين يشار إليهم بالمتسلقين، على ملصقات في طرابلس على أنهم كالحرباء حيث استبدلوا علم القذافي الأخضر بعلم الثوار ثلاثي الألوان.[109] كما ذُكر أعلاه، فإن جبريل نفسه تعرّض للإدانة من قبل بعض جماعات الثوار لهذا السبب. وقد حدثت اضرابات، خصوصاً في قطاعي النفط والاتصالات، على أساس أن عدداً كبيراً جداً من الموظفين الموالين سمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم.[110]

وتتخذ مشكلة الإدارات العليا حساسية خاصة؛ ففي معظم الأحيان حصل هؤلاء على مناصبهم بالتعاون مع أفراد في الحلقة الداخلية للنظام وعائلة القذافي. مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي علق قائلاً: "أنت تتحدث عن نظام بأكمله. علينا أن نُغير كل شيء".[111] كما يمكن للتوترات أن تتصاعد بمرور الوقت، مع الكشف عن المزيد من المعلومات، وتوجيه اتهامات جديدة أو مع مطالبة الموظفين الشباب بترفيعهم مما يهدد مواقع بقايا النظام.[112] على سبيل المثال، بدأ المجلس الوطني الانتقالي في 4 كانون الأول/ديسمبر بالتحقيق بالفساد في القطاع النفطي في حقبة القذافي.[113]

تنتشر مثل هذه الشكوك والصراعات في القطاع الأمني أيضاً، حيث تقاوم الميليشيات غير المنتظمة التي ظهرت بين السكان المدنيين أو من جماعات المعارضة التي كانت محظورة في الماضي مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، محاولات الجيش الوطني للثورة – الذي أمضى معظم قادته مسيرتهم المهنية في خدمة جيش القذافي – لفرض سيطرته.

أما مهمة التعامل مع الأشخاص الذين يعتقد بأنهم تلوثوا جراء صلته السابقة بالنظام فإنها تقع في معظم الأحيان على عاتق الموظفين أنفسهم، حيث يلعب وزراء المجلس الوطني الانتقالي دوراً محدوداً ويقتصر على المراقبة.[114] كما ظلت ميليشيات الثوار حتى الآن خارج هذه العملية إلى درجة كبيرة. في الأيام الأولة، كانت النتيجة فوضوية إلى حد ما، حيث بدأت المؤسسات، والوزارات والشركات بغربلة وإعادة تنظيم أنفسها طبقاً لمعاييرها الخاصة وفي نفس الوقت حاولت العودة إلى العمل.

في بعض الأحيان، ظل الموظفون الذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بالنظام في مناصبهم؛ وفي حالات أخرى، منعوا من ذلك. وتفاوتت أسباب صرفهم بين الفساد، في بعض الحالات، والاتهامات بالتواطؤ والضلوع في عمليات قتل أو التغطية على مثل تلك الحالات.[115] لكن

---

[107] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[108] أحجم الليبيون عموماً عن تقديم التفاصيل، ويبدو أن بعض الحالات تذهب إلى أبعد من الشخصيات البارزة الضالعة في فرض النظام. أحد مستشاري المجلس الوطني الانتقالي قال إن أحد الأشخاص الذين إما ظلوا في منازلهم أو هربوا كان مدير مكتب القذافي في البريد، وهي شركة اتصالات حكومية كانت قد أصبحت بشكل غير رسمي مركزاً لمراقبة المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني وتدخلت في عمليات شركات الاتصالات الأخرى. أكاديمي ليبي ذكر على سبيل المثال أكاديمياً آخر كان يُدرس أيديولوجيا الكتاب الأخضر وطلب منه أن يظل في بيته. صحفي يعمل في *وول ستريت جورنال*، وكان يتقصى ما يجري في وزارة الخارجية، وصف حالة تعطل العمل بشكل كبير بسبب وجود مدير تكنولوجيا المعلومات الذي يُزعم أنه كان يقدم للنظام معلومات تتعلق بدبلوماسيين آخرين وغيرهم من موظفي الوزارة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2001.

[109] مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[110] أضرب موظفو شركتي الاتصالات الحكوميتين ليبيانا وأل تي تي لفترات قصيرة، في حين أن موظفي وزارة الصحة والتلفزيون الحكومي احتجوا على وجود موالين للنظام في المؤسستين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفي شركة أل تي تي، طرابلس 2011.

[111] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[112] بشكل عام، يزعم الموظفون بأن 5 إلى 10% فقط من العاملين في القطاع العام منعوا من العودة إلى العمل، رغم أن هذه التأكيدات لم تستند إلى سجلات دقيقة. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[113] "Libya's NTC sets up committee to probe oil graft", Reuters, 4 December 2011.

[114] شكلت المؤسسات التي تعتبر جوهرية للإدارة استثناءاً. في تلك المؤسسات، قام الوزراء بزيارة الوزارات والشركات الحكومية لاتخاذ قرار بالتشاور مع الموظفين حول المدراء الذين يمكن أن يظلوا كجزء من اللجان الانتقالية المؤقتة من أجل التمكن من تحقيق الحد الأدنى من استمرارية الخدمات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي، أيلول/سبتمبر 2011.

[115] في عددٍ محدود جداً من الحالات، ذُكرت المشاركة في أحداث مروعة، مثل اختيار فتيات وفتيان بغرض الاستغلال الجنسي من قبل القذافي وعائلته. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. يؤكد الذين يطلقون المزاعم بحدوث انتهاكات جنسية على حدوثها فعلاً غير أنه يصعب التحقق من هذه المزاعم. أكاديمي في كلية الطب في طرابلس زعم أنه كان قد تدخل شخصياً في إحدى الحالات لمنع تسليم إحدى الفتيات للقذافي: "أصدرت وثيقة تقول بأنها مجنونة طبياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

في الحالات التي لا يُعتقد فيها أن الموالين ارتكبوا انتهاكات خطيرة، فإن الرد الأكثر شيوعاً كان الانخراط معهم في حوار من خلال عائلاتهم أو زملائهم. أكاديمي في كلية الطب في طرابلس وصف كيف أن كليته عقدت اجتماعات تهدف لإقامة نقاشات مع زملائهم الذين كانوا يؤيدون القذافي.[116] مسؤول في الجمارك كان لا يزال يحتفظ بصورة للقذافي في منزله حتى أيلول/سبتمبر 2011 قال إن "الثوار اشخاص مختلفون من حيث اللباس، إلا أنهم يفعلون نفس الأشياء التي كانت قوات القذافي تفعلها، واستحضر الانقسامات داخل عائلته، حيث أن ابنه ووالداه يدعمون الثوار ويحاولون إقناعه وزوجته بتبني وجهة نظرهم. على حد تعبير المسؤول، "نحن بحاجة للوقت لقبول التغيرات".[117]

ب. مسألة قدرات الحكومة

إن تشرذم الوضع الأمني الذي تشهده ليبيا اليوم لا يعود فقط إلى أن المجلس الوطني الانتقالي يفتقر إلى خاصية التمثيل الكامل بل أيضاً إلى عدم قدرته على ترسيخ سلطته بسرعة في العاصمة والاستجابة للقضايا اليومية للحكم. لقد أعاق ضعف وزارتي الدفاع والداخلية حيال الميليشيات غير النظامية فرض السيطرة المركزية على العمليات الأمنية حتى داخل طرابلس؛ كما أن القدرات المتدنية في مجالات أخرى، مثل الصحة والمرافق العامة، قوضت الثقة بالهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الانتقالي حتى عندما كانت الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل تتعلق بأمور أخرى.

حققت تحركات المجلس الوطني الانتقالي في بعض المجالات نتائج عكسية بالنسبة له؛ حيث أنه في البداية أحجم عن دخول طرابلس بسبب ما قال إنه مخاوف أمنية وحقيقة أن البلاد لم تحرر بالكامل. وخصص المجلس جزءاً كبيراً من وقته وطاقته للتفاوض على تشكيل الحكومة الجديدة المؤقتة كما أن عدم الثقة بمقترحات جبريل كانت كبيرة إلى حد أن المجلس أجلها حتى إعلان التحرير في 23 تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الوزارات والشركات، ورغم أنها استأنفت عملها، كانت تفتقر إلى القيادات التي تتمتع بالثقة والإمكانيات، خصوصاً وزارات الصحة، والدفاع والداخلية، التي كانت تصارع – بسبب قلة الخبراء وصنّاع القرار فيها – لتوفير الخدمات الحيوية، رغم دعم الجهات المانحة الخاصة والمنظمات غير الحكومية المحلية. رغم أن أداء معظم الهيئات حديثة التأسيس كان بطولياً في بعض الأحيان،[118] فإن هذه الهيئات لم تكن في موقع يمكنها لا من تنفيذ قرارات المجلس الوطني الانتقالي[119] ولا التغلب على حالة الكسل والتصلب المؤسساتي التي سادت طوال اثنين وأربعين عاماً.[120] إضافة إلى ذلك، فإن الثورة همشت معظم التكنوقراطيين الذين عملوا في حقبة القذافي؛ كما أن المسؤولين الذين استخدمهم المجلس الوطني الانتقالي يمتلكون مؤهلات ممتازة لكنهم يفتقرون إلى الخبرة.

لقد تطورت مؤسسات موازية على الأرض مثل المجالس المحلية والميليشيات المسلحة. المجالس المحلية التي ساعدها الزعماء المحليون تصدت لمعالجة الضرورات اللوجستية التي فرضتها الحرب وكذلك لقضايا الإدارة اليومية. وقد كان المجلس المحلي لمدينة طرابلس أحد تلك المجالس التي تأسست في المنفى في تونس من خلال سلسلة من الاجتماعات طوال شهري نيسان/إبريل وآب/أغسطس 2011 من قبل مجموعة من الشخصيات الراغبة بدعم انتفاضة طرابلس. رغم أنها لم تتمتع بالدعم السياسي والمادي للمجلس الوطني الانتقالي، فإن تلك المجموعات كانت ولازالت تتلقى التمويل من مانحين غير حكوميين،[121] بما في ذلك رجال الأعمال المحليين والمغتربين.[122] رغم أن هذه السلطات حديثة التأسيس ليست منتخبة فإنها تتمتع بصلات قوية مع القواعد وقدرة على الوصول إلى شبكات الأعمال مما يمكنها من تلبية الاحتياجات المدنية بسرعة أكبر مما يستطيعها المجلس الوطني الانتقالي. المجلس والهيئة التي أسسها لمعالجة القضايا الإنسانية، وهي "فريق استقرار ليبيا"، كانت بطيئة في معالجة القضية العاطفية والحرجة للثوار الجنود الذين كانوا

---

[116] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.
[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.
[118] ذهب مهندسو المياه إلى عمق الأراضي التي كانت لا زالت واقعة اسمياً تحت سيطرة قوات القذافي من أجل استعادة مصادر المياه لطرابلس؛ كما تم تقديم المعدات من قبل رجال أعمال بالتعاون مع المجلس المحلي في طرابلس. زعم فريق ترسيخ الاستقرار التابع للمجلس الوطني الانتقالي أنه لعب دوراً في إصلاح نظام التزود بالمياه، رغم أنه لم يقدم تفاصيل على ذلك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس المحلي لطرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.
[119] من الحالات الجديرة بالاهتمام حالة فريق ترسيخ الاستقرار في ليبيا، الذي أسسه في العاصمة الدكتور عارف النايض في الأسبوع التالي لسقوط طرابلس. زعم الفريق بأنه نقطة الاتصال مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، وأنه يعمل تحت سلطة محمود جبريل، وما يوازي وزير البنية التحتية الدكتور الجهاني وفي المحصلة رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل. وبات لفريق استقرار ليبيا حضورٌ مألوف في فنادق طرابلس ذات الخمس نجوم، حيث يقدم بشكل منتظم إحاطات لنظرائه الأجانب حول التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في طرابلس، خصوصاً من حيث استعادة التزود بالمياه، وحل مشكلة نقص الوقود والأغذية وتأمين شبكة الاتصالات. إلا أن جزءاً ضئيلاً من هذا له علاقة بالواقع. اللاعبون الدوليون الذين يعرفون فريق استقرار ليبيا يزعمون أنه كان يعيق الاتصالات في كثير من الأحيان مع الوزارات المسؤولة أو أنه كان يزعم بأنه يتحدث نيابة عنها ولا يقيم صلات مع اللاعبين المحليين الضالعين في الأنشطة الإنسانية أو التي تؤمن الاستقرار على الأرض. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عاملين في مجال حقوق الإنسان وعاملين في الأمم المتحدة وأعضاء في فريق الاستقرار، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.
[120] رغم أن الوزارات في جماهيرية القذافي كانت تعاني من تدني القدرات، فإن تلك لم تكن المشكلة الرئيسية. رغم فرض العقوبات الدولية، فقد طورت البلاد مخزوناً أساسياً من المواهب، بشكل أساسي من خلال برامج التبادل التعليمي الأجنبية، واكتسبت قدراً من الخبرات، والعتاد، والبرمجيات اللازمة للقيام بالوظائف الأساسية للدولة. لكن، وطبقاً لدبلوماسيين غربيين عملوا بشكل وثيق مع الوزارات الليبية خلال حقبة المصالحة مع الغرب، فإن البيروقراطية والعاملين الاحترافيين المدربين فيها كانوا يلقون مقاومة من نظام الحكم الفردي الذي كان يقاوم التغيير والتي كانت الوزارات فيه تتمتع بالحد الأدنى من الاستقلالية في اتخاذ القرار. لمزيد حول آليات ونواقص نظام الجماهيرية، انظر Dirk Vandewalle, A History of Modern Libya, op. cit.".
[121] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس المحلي لمدينة طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.
[122] أحد أعضاء مجلس طرابلس قال، "إننا نعبئ الناس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

يموتون في المستشفيات التونسية بسبب عدم توافر الأموال أو أماكن الإقامة. ورداً على ذلك، قدم لاعبون محليون من القطاع الخاص مساعدة قصيرة الأجل ودعماً لوجستياً.

اتضحت الفجوة بين اللاعبين المحليين والمجلس الوطني الانتقالي بشكل جلي في قضية الرعاية الصحية. كثيرون ممن أصيبوا خلال القتال العنيف في طرابلس، وبني وليد وسرت كانوا بحاجة للعلاج في مستشفيات العاصمة أو حتى في تونس. كانت ليبيا تفتقر إلى البنية التحتية الضرورية لمعالجة هذه المشكلة، وأثبت المجلس الوطني الانتقالي بطئه في تقديم الأموال اللازمة، كما أن وزارة الصحة كانت تعاني من عجز في صنّاع القرار في المواقع الحساسة.[123] ونتيجة لذلك، فإن المجالس المحلية أنشأت مجموعاتها الخاصة بها لتقديم الرعاية الصحية الحرجة، التي قامت بحشد وتعبئة رجال الأعمال، على الأقل للتكيف مع مشاكل الشح الشديد في توافر المعدات. كما أن اللاعبون المحليون يدفعون أجور المستشفيات في تونس ويقدمون وسائط النقل للجنود الجرحى الذين يحتاجون للعلاج في الخارج.[124]

من الناحية الأمنية، وكما سيتم نقاشه أدناه، فإن ألوية مختلفة للثوار ملأت الفراغ. وإضافة إلى الفوضى والاختلاط اللذان ينشآن بشكل طبيعي عن الحرب الأهلية، فإن وزارتي الداخلية والدفاع كانتا تفتقران إلى المسؤولين الكبار وتعانيان من نقص التمويل.[125] قوات الشرطة الوطنية، التي لازالت تبدو غير قادرة على التوسع خارج طرابلس،[126] تلقت التشجيع من المجلس الوطني الانتقالي لفرض حضورها في الشوارع لكنها لم تتمكن من القيام بذلك لعدة أسباب. طبقاً لوزارة الداخلية، فإن الثورة ومغادرة أو اعتقال الموالين للقذافي حرمها من حوالي 40% من القوى العامة فيها[127] أطلق المجلس الوطني الانتقالي حملات جديدة لتعيين عناصر الشرطة، إلا أن هذه الحملات ستستغرق شهوراً قبل أن تؤتي ثمارها. وقد توجب أيضاً تعيين مدراء جدد في وزارة الداخلية من جماعات الثوار الطرابلسية.[128]

الأكثر أهمية من ذلك، فإن النطاق المفترض للتهديد الأمني المسلح أتى بالتوازي مع النقل المبكر للمسؤوليات من ألوية الثوار إلى الشرطة. على حد تعبير أحد المقاتلين في ألوية طرابلس، "لازال هناك طابور خامس من أنصار القذافي هنا. لم ننتهي من القتال بعد". أحد القادة العسكريين من مصراتة كان أكثر صراحة: "الشرطة تجيد محاربة المجرمين، وليس المقاتلين المسلحين بقاذفات الـ آ ربي جي".[129] لقد ظهرت بعض العلامات على التقدم مؤخراً، حيث بات هناك حضور واضح للشرطة. إلا أن الشرطة تبقى غير مسلحة ويقتصر دورها على مسائل ثانوية مثل توجيه حركة المرور؛ ولا زال من الواضح أن الشرطة لا تتمتع سوى بسلطة محدودة لفرض نفسها سواء في النزاعات المدنية المسلحة أو في الصراعات بين الميليشيات. في هذه الأثناء، فإن الميليشيات تحوّل ترتيباتها الشرطية إلى ترتيبات مؤسساتية.

لقد ترتب على ذلك أن المدنيين شعروا بالحاجة للاحتفاظ بالأسلحة، في حين أن الأحياء ومجالسها لا زالوا يعتمدون على ميليشيات الثوار – بدلاً من اعتمادهم على الشرطة – لضمان الأمن. على حد تعبير أحد سكان طرابلس، "في كل شارع هناك دائماً عائلة أو عائلتين لديها أبناء في أحد الألوية. إذا شك الجيران في أن أحد الموالين للقذافي يحتفظ بأسلحة، فإننا نحاول أولاً أن نعالج الأمر بأنفسنا، ثم نتصل بالألوية".[130] في هذا السياق، فإن إعلانات المجلس الوطني الانتقالي كانت دائماً تبدو فارغة من أي محتوى. أحد أعضاء المجلس المحلي في طرابلس قال، "لقد قالوا لنا إنه سيكون هناك 5,000 شرطي في شوارع طرابلس. أين هم؟"[131] وعلى نحو مماثل، فإن برنامجاً لنزع

---

[123] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. أحد أطباء طرابلس قال، "إننا نبدأ من عتبة منخفضة جداً. لدينا عدد ضئيل من الأخصائين في عدة مجالات ولا تتوافر لدينا الإمدادات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع طبيب من طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. ناشط طرابلسي بارز في ائتلاف 17 شباط/فبراير وكذلك في الشبكات الإسلامية قال، "نحن نحاول الحصول على بعض أجهزة التصوير الطبقي المحوري وغير ذلك من المعدات الطبية الهامة من أوروبا. وأجد نفسي مضطراً للاتصال بهم شخصياً لترتيب ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[124] في طرابلس، حاول المجلس المحلي بالتعاون مع آخرين، مثل ائتلاف 17 شباط/فبراير، تعبئة شبكات الأعمال لمعالجة بعض حالات النقص الحاد في المعدات والتمويل. في مصراتة، التي كانت تخضع لسلطتها الخاصة على الأقل منذ أيار/مايو، تم تأسيس لجنة طبية مؤقتة. "كان يفترض فيها أن تكون مؤقتة؛ وكان هذا هو الاتفاق، إلا أن نفس الأشخاص لازالوا موجودين الآن"، على حد تعبير مدير أحد مشافي مصراتة. "لا نتلقى تمويلاً من المجلس الوطني الانتقالي. وعد عبد الجليل بتقديم المال، لكننا لم نتلق أي شيء حتى الآن". في هذه الأثناء، تظل المعدات معطلة ("هناك جهازا تصوير طبقي محوري في مصراتة وكلاهما معطل")، ويظل موظفو المستشفيات دون رواتب بسبب قضايا السيولة التي تعاني منها المصارف الليبية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير مستشفى، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. من جهة أخرى، فإن قائداً كبيراً في لواء مصراتة قال، "كان علينا تقديم النقل للمقاتلين الثوار الجرحى لنقلهم إلى تونس من مصراتة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد سرية السويحلي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. رئيس المجلس المحلي في مصراتة، الشيخ خليفة الزواوي، زار تونس لمعالجة هذه القضية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع المجلس المحلي لطرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ ومع المجلس المحلي لمصراتة، أيلول/سبتمبر 2011.

[125] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقبين غربيين، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وقد قدمت الحكومات الأجنبية لوزارة الداخلية دعماً مادياً (مجموعة الأزمات شاهدت شحنات من السيارات الجديدة التي زُعم أنها قدمت من قبل الإمارات العربية المتحدة في ايلول/سبتمبر 2011) والتدريب والمشورة عند الطلب. ملاحظات لمجموعة الأزمات ومقابلات مع مصادر دبلوماسية ومصادر في وزارة الداخلية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[126] ملاحظات لمجموعة الأزمات في الجبال الغربية، والزاوية، وطرابلس ومحيطها ومصراتة، آب/أغسطس – تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[127] مستشار غربي تحدث في أيلول/سبتمبر قائلاً، "قيل لنا إن 60% من قوات الشرطة عادت إلى العمل لكن 15% فقط عادوا إلى الشوارع". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[128] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[129] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في ألوية طرابلس، ومع قائد كبير من مصراتة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[130] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[131] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

السلاح كان مسؤولو المجلس الوطني الانتقالي قد قالوا بأنه سيبدأ في 21 أيلول/سبتمبر لم يتحقق بعد.

تتمتع المجالس المدنية والعسكرية المحلية الكثيرة وكذلك الألوية المسلحة بمزايا نسبية أساسية. إنهم كثيراً ما يقومون بتعبئة الموارد بشكل أسرع مما يفعله المجلس الوطني الانتقالي، وتمتلك صلات ومعلومات محلية أفضل، وبحوزتها كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة وطورت قيادات قوية نسبياً تتمتع بالشرعية الثورية. على النقيض من ذلك، فقد ترتب على المجلس الوطني الانتقالي أن يصارع انقساماته الداخلية، والافتقار للشرعية والكثير من الأسئلة التي تحيط بفعاليته. لقد كان عليه التعامل مع وزارات لا زالت في طور إعادة التنظيم، ولازال هناك دراسات لموظفي الخدمة المدنية، ومعظمهم من بقايا النظام القديم الذين لازالوا يحتفظون بعاداتهم البيروقراطية المرتبطة بذلك النظام.

III. التشرذم الأمني

في جزء كبير من البلاد، اضطلعت الألوية العسكرية المحلية التي استولت على مناطقها ودافعت عنها فوراً بالمسؤوليات الأمنية والمدنية تحت سيطرة المجالس العسكرية المحلية. وقد كان هذا في جزء كبير منه انعكاساً للطريقة المجزأة التي جرت بها الحرب، خصوصاً في الغرب. في معظم المناطق، تشجع المواطنون على الانشقاق والالتحاق بالثوار والسيطرة على مناطقهم بمساعدة الألوية المجاورة المناهضة للقذافي.[132] وحدات الجيش التي انشقت، والتي ظلت فترة طويلة على الجبهة الشرقية حول البريقة، اكتفت بالمراقبة لما كان يحدث في مناطق أخرى وباتت أشبه بقوة شرقية منها بقوة وطنية.[133] حتى عندما انضمت القوات الشرقية إلى قوات مصراتة في تشرين الأول/أكتوبر في سرت، قامت الميليشيات المدنية بالقتال؛ ولم يقم جيش الثورة لا بالقيادة ولا بتنسيق المعارك. وقد كانت الألوية الغربية مستقلة إلى حدٍ بعيد، وذاتية التسليح والتدريب، مستفيدة في بعض الحالات من دعم حكومي خفي. وقد طور كلٌ منها تراتبية قيادية، وثقافة عسكرية وروايته الخاصة بالثورة وبشكل مستقل إلى درجة كبيرة عن رواية المجلس الوطني الانتقالي وجيش الثورة.

الوضع في طرابلس كان فريداً. حيث كانت المدينة في قبضة القذافي، فإن الطرابلسيين الذين رغبوا بدعم الثوار عسكرياً كان عليهم إما الهرب إلى تونس ودعم ميليشيات الثوار أو الانضمام إليها (خصوصاً ألوية طرابلس)، أو البقاء داخل المدينة، والعمل بشكل خفي دون الانضمام إلى أية ميليشيا. ومع تركيز البلاد بأسرها على طرابلس، وبما أن ألوية طرابلس بقيادة مهدي الحراتي في الجبال الغربية كانت تعد حوالي 1,200 شخص بحلول 20 آب/أغسطس،[134] فإن النصر في العاصمة كان انعكاساً للجهود المشتركة للسكان المحليين ومختلف الميليشيات من سائر أنحاء البلاد والتي بدأت بالاقتتال فيما بينها.

كما رأينا فإن ألوية طرابلس، والزنتان ومصراتة جميعها تدعي فضل تحرير وتأمين العاصمة، ولم يكن أي واحد منها مستعداً للخضوع لقيادة أي لواء آخر.[135] وكانت النتيجة سلسلة من التراتبيات القيادية

---

[132] أحد مقاتلي مصراتة قال، "لقد اتبعنا قاعدة واحدة: لا تهاجم جيرانك. في حالة زليتن [وهي بلدة ساحلية غرب مصراتة على الطريق إلى طرابلس] كان علينا الانتظار حتى ينضم إلينا ما يكفي من السكان قبل أن نتحرك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011.

[133] يلاحظ مراقبو الشؤون العسكرية الليبية أن النظام السابق حصر عمليات الجيش الوطني بالمناطق الشرقية، أما الأمن في الغرب فكان من مهمة اللواء 32 الأكثر موالاة (لواء خميس)، الذي يقوده خميس القذافي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وتشتكي الشرطة العسكرية في جيش الثوار أيضاً من ضعف (وحتى غياب) نظرائهم في الغرب. "لقد ظل الضباط في الغرب في منازلهم خلال الثورة. وهذا مثير للشكوك – إذا كان لديك بنادق، فلماذا لم تنضم إلى الثورة؟ ولهذا السبب، علينا أن نتحقق من ولاء كل واحدٍ منهم. تبين أن معظمهم جبناء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس الأمن العسكري، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[134] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أفراد لواء طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[135] تدربت ألوية طرابلس والمجلس العسكري لطرابلس في الجبال الغربية، قرب بلدتي الرجبان ونالوت، بهدف تحرير وتأمين العاصمة. إلا أن هذا

المتوازية، وغير المنسقة، والمتقاطعة والمتنافسة في بعض الأحيان. وقد غذى هذا الوضع مواجهات مسلحة في طرابلس في شهري تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر. بحلول أواخر أيلول/سبتمبر طغت هذه الأحداث على محاربة الجماعات المسلحة الموالية للقذافي بوصفها الاهتمام الأمني الرئيسي للميليشيات؛ على حد تعبير أحد مقاتلي لواء طرابلس، "هذه الأيام أخشى على سلامتي. ليس بسبب الطابور الخامس – بل بسبب الميليشيات الأخرى".[136]

يطرح وجود قوات أمنية متنافسة عدداً من المشاكل، قد يكون أكثرها حدةً أن كلاً منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها، مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكليات موازية ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسخاً وتزداد صعوبة اقتلاعها. وقد أقر أفراد الميليشيات بأنهم استولوا على أسلحة من طرابلس ونقلوها إلى مستودعاتهم في العاصمة أو في بلداتهم الأصلية.[137] ووضعت الألوية خططها الخاصة بها لتسجيل الأسلحة والعربات وباتت تراجع أداء مجنديها لترفيعهم في المستقبل. وأصدرت جميع الألوية بطاقات هوية خاصة بها تذكر اسم العائلة، وزمرة الدم ومكان القيد الأصلي، ووضع بعضها إجراءات خاصة بها لإجراء التحقيقات، وإصدار أوامر الاعتقال، واعتقال المشتبه بهم والقيام بعمليات أمنية.[138] في مناخ انعدام اليقين الذي ساد الأيام الأولى بعد سقوط طرابلس، أشيع أن بعض قادة الثوار كانوا يشكلون ألويتهم سراً، دون توضيح سلطة وتفويض هذه الألوية.[139]

ظهرت المجالس العسكرية المحلية في كل بلدة وحي تقريباً. مع اندفاع قوات الثوار إلى طرابلس، فإن الأحياء اضطلعت إلى درجة كبيرة بالمسؤولية عن أمنها. وقد تكرر هذا النمط في البلدات الصغيرة في سائر أنحاء الغرب، الذي شهد ظهور المجالس العسكرية المحلية التي تتكون من متطوعين – وهم أشخاص لعبوا دوراً ما في الماضي في الجيش أو الشرطة. على حد تعبير عضو في المجلس العسكري لأبو سليم في طرابلس، "لقد عدنا جميعاً إلى هنا للمساعدة في الحفاظ على النظام في منطقتنا. نحن لا نأخذ راتباً، ولا دولار واحد!"[140] بمرور الوقت، وبعد أن بدأت الأحياء بمواجهة مشاكل أمنية خطيرة لم تكن قادرة على معالجتها – بما في ذلك التعامل مع جمع الأسلحة الثقيلة أو وجود أعداد كبيرة من المحتجزين – فقد اعتمدوا على مجموعات الثوار الأكبر والأثقل تسليحاً.[141] ويبدو أن المراكز المناطقية، وكذلك المجالس والألوية المحلية، يتم تمويلها بشكل مستقل عن المجلس الوطني الانتقالي وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل، على الأقل على المدى القصير.[142]

التفويض تعرض للتحدي من قبل الجيش الوطني للثورة وقادة الزنتان في القيادة العسكرية الغربية. "لماذا ينبغي لألوية طرابلس أن تكون مسؤولة عن تأمين طرابلس؟ نحن الذين ضحينا لتحريرها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد زنتاني، جنزور، أيلول/سبتمبر 2011.

[136] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مقاتلي لواء طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[137] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[138] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس ومصراتة، آب/أغسطس – تشرين الأول/أكتوبر 2011. الألوية الأكثر قوة من الناحية السياسية سارعت إلى تطوير نظام لإصدار أوامر الاعتقال والأعمال الورقية الأخرى التي تسري في مدن أو مناطق معينة. في أيلول/سبتمبر، شكل عبد الحكيم بلحاج لواءً منفصلاً يخضع مباشرة للمجلس العسكري لطرابلس، وينفذ أوامره. أحد أفراد لواء طرابلس قال، "وهذا ليس لواءاً تنضم إليه؛ بل يُطلب إليك أن تنضم إليه. هم يختارونك. بصراحة، فإن السبب الرئيسي لرغبتي في الانضمام [إلى لواء عبد الحكيم بلحاج] هو تنظيمه. لديهم أوامر تنفيذيه. لديهم كل شيء. يتم فعل الأمور بسهولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مقاتل آخر في ألوية طرابلس قال، "من المدهش أن تعرف مقدار ما يعرفه القادة عنك. إنهم يعرفون التفاصيل المتعلقة بكل جندي تحت إمرتهم. يلحظون المقاتلين الجيدين والمقاتلين الذين ينفذون الأوامر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. القادة المصراتيون والزنتانيون في طرابلس أكدوا أيضاً بأنهم أنشؤوا عمليات تسجيل منفصلة لمقاتليهم. كل مقاتل رأته مجموعة الأزمات، بصرف النظر عن الميليشيا التي انضم إليها، كان لديه بطاقة هوية موضوعة في مكان بارز وتظهر الاسم والكنية وزمرة الدم بشكل واضح. ملاحظات لمجموعة الأزمات، الجبال الغربية، طرابلس، مصراتة، آب/أغسطس – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[139] إضافة إلى بلحاج، أُشيع أن خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني للثورة كان أيضاً يجند أشخاصاً في لواءٍ خاصٍ به في قاعدته في الزاوية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين من مصراتة وطرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. يعتقد البعض بأن هذا النمط واسع الانتشار أكثر مما يعتقد البعض. أحد سكان مصراتة الذين تربطهم علاقات بشخصيات نافذة علق بسخرية قائلاً "بصراحة اعتقد أن كل شخص يحاول تشكيل لواء خاص به". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[140] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[141] طبقاً لأحد سكان طرابلس، "كان من السهل الاتصال بهم. لكل بيتين أو ثلاثة، كان هناك عضو في اللواء بوسعنا الاتصال به". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان سوق الجمعة، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. أقام المجلس العسكري لطرابلس علاقات جيدة مع كثيرين في المجالس العسكرية المحلية وضمن تعاونهم، خصوصاً في وسط وجنوب المدينة. وفعلت ألوية مصراتة الشيء ذاته مع المجالس العسكرية المحلية في أقصى شرق العاصمة. القيادة العسكرية الغربية تزعم بأنها أقامت علاقات وثيقة مع المجالس العسكرية التي يبلغ عددها 140 تقريباً في سائر أنحاء الغرب الليبي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجالس العسكرية في طرابلس وأعضاء القيادة العسكرية الغربية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[142] يبدو في بعض الأحيان أن الألوية يتم تمويلها من مصادر محلية، رغم المزاعم بأن الميليشيات المدنية تتلقى تمويلاً خارجياً (وهي مزاعم يطلقها عادة المجلس الوطني الانتقالي والجيش الوطني). أحد المستثمرين في العاصمة لاحظ أن رجال الأعمال يُضغط عليهم لتمويل ميليشيات طرابلس، رغم أنه لم يكشف عن التفاصيل. "الأمر يشبه ما كان يجري أيام القذافي. يضغطون عليك لتقديم المال مقدماً بانتظار خدمة يسدونها لك لاحقاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستثمر خاص، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. أحد المقاتلين الثوار في مصراتة قال، "مصراتة ذاتية التمويل. الألوية لا تتلقى رواتب. عائلاتهم مسؤولة عن طعامهم، والألوية أنفسها مسؤولة عن التكاليف الجارية. الأسلحة إما يتم الاستيلاء عليها، أو تم تقديمها مجاناً من قبل بنغازي خلال الحرب أو يشتريها أثرياء مصراتة وتنقل من بنغازي. بعض المجموعات النسائية، خصوصاً نساء الشهداء في زروق، [وهي قرية خارج مصراتة]، جمعت الأموال من بيع الذهب الذي يمتلكنه وممتلكات أخرى لشراء بضعة سيارات جيب مسلحة للميليشيات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. الصورة التي تظهر من هذه المقابلات وغيرها مجزأة في أحسن الأحوال؛ حيث لم تعترف أية مجموعة للثوار بتلقي التمويل من بلدٍ أجنبي، رغم أن عدداً منها اتهم ميليشيات أخرى بأنها ممولة خارجياً.

آ. تعريف باللاعبين الرئيسيين؟

من الصعب حالياً حصر عدد الميليشيات والجماعات المسلحة العاملة حالياً. إنها في عملية مستمرة من التشكل، والحل أو إعادة البناء استناداً إلى جملة متنوعة من الديناميكيات المحلية. مسؤول أمريكي حدد عددها بأكثر من 100. نظيرٌ فرنسي تحدث عن 300.[143] معظم هذه الجماعات أو الميليشيات ذات طبيعة جغرافية، إذ ترتبط ببلدات أو مناطق محددة بدلاً من ارتباطها بأيديولوجيا معينة، أو الانتماء القبلي أو العرقي.[144] نادراً ما تمتلك هذه الميليشيات أو الجماعات أجندة سياسية واضحة تتجاوز الدفاع عن مصالحها وتأمين بلداتها، حيث يقر معظمها بالتبعية لمجلس عسكري محلي. ورغم أن بعض الجماعات قد تتشاطر منظوراً سياسياً أو دينياً معيناً،[145] فإن ما من دليل على أن هذا هو الاهتمام الطاغي للمقاتلين أو أن مثل تلك القضايا كانت هي السبب في المواجهات التي تبعت ذلك في طرابلس.

من بين الجماعات الأبرز – خصوصاً في طرابلس، والتي شهدت أشد المنافسات بين الميلشيات – هي الآتية:

- *الجيش الوطني للثورة* نشأ نتيجة انشقاقات كبيرة للضباط من الجيش الوطني الليبي السابق في شباط/فبراير 2011. بحلول أواخر شباط/فبراير، كان حوالي 8,000 قد انشقوا.[146] رغم تسمية هذا الجيش بـ"الوطني"، فإنه لم يرسخ نفسه بوصفه القوة الوحيدة المنتشرة في سائر أنحاء البلاد للثوار. لقد شكلت الجغرافية أحد القيود الرئيسية. كما رأينا، فإن معظم الضباط كانوا في الشرق، وكثيرون ممن انشقوا في وقت مبكر كانوا من الشرق؛ وكان مقر جيش الثوار نفسه في بنغازي حتى سقوط طرابلس، عندما حاول نقل أفراده وعملياته إلى العاصمة. هذا الانقسام الجغرافي كان له بعض الاستثناءات. في الزنتان، على سبيل المثال، لعب الضباط المنشقون دوراً بارزاً في انتفاضة آذار/مارس. رغم ذلك، فإن ضباط طرابلس والغرب الراغبين بالانضمام إلى الثورة لم يكن لديهم مكان واضح يذهبون إليه. المقاتلون العاديون والمتطوعون في العاصمة كانوا ينجذبون بشكل أساسي إلى الجماعات المنظمة سرياً مثل ألوية طرابلس.

حتى في الشرق، فإن العديد من المدنيين الذين شاركوا في الانتفاضة لم ينضموا إلى الجيش بل شكلوا ألوية مستقلة.[147]

منذ البداية، ابتُليت قيادة الجيش بالنزاعات الداخلية والاتهامات بالجبن من قبل الميليشيات المدنية التي كان معظم الضحايا منها. ومنذ الانتقال إلى طرابلس مباشرة بعد تحريرها، سعى الجيش لفرض سلطته هناك، رغم أن نجاحه كان متواضعاً في أفضل الأحوال.[148] ركز جزءاً كبيراً من جهوده على عملية دراسة خلفية الضباط الغربيين لأغراض بناء قوة وطنية حقيقية[149] وهي عملية تستغرق وقتاً، وعلى السعي – دون نجاح يُذكر غالباً – لوضع الميليشيات تحت قيادة الجيش.[150] رغم تلك المحاولات، فإن التصور القائل بأن الجيش (الذي يسيطر على الأراضي الواقعة بين راس لانوف شرق الحدود المصرية) بوصفه لواءً شرقياً في الأساس يبقى قائماً. يذكر المراقبون الموجودون في طرابلس أن رئيس أركان الجيش الوطني، سليمان محمود العبيدي، لا يحظى بسلطة تذكر على الميليشيات المدنية، وفي حين أن تلك الميليشيات حاولت التنسيق بين بعضها البعض، فإنها لم تبذل جهداً يُذكر للتنسيق معه.[151] مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي قال، "لنواجه الأمر – إنه أشبه بلواء شرقي منه بجيش".[152]

- *المجلس العسكري لطرابلس*، الذي يقوده عبد الحكيم بلحاج، يشرف على 11 لواءً مختلفاً. وهناك 11 عضواً في المجلس، المقسم جغرافياً إلى أقسام شرقية، وغربية وجنوبية، ولكل منها مقرٌ منفصل. معظم مقاتلي المجلس هم من العاصمة. أحد هذه الألوية يقوده بلحاج نفسه؛ مصدر في لواء طرابلس ذكر بأن اللواء نخبوي يستقدم المواهب من مجموعة من الميليشيات ولديه نظام خاص وسلطة إدارية مختلفة. أحد الألوية الأكبر في طرابلس، والذي يتكون من 3,000 مقاتل، يقوده مهدي الحراتي؛[153] وبين مقاتليه هناك بعض المغتربين الذي عادوا في

---

[143] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، باريس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[144] في بعض الحالات، مثل حالة الميليشيات الأمازيغية، فإن البلدة والعرق يتطابقان. بالطبع فإن الانتماء الجغرافي ليس مطلقاً. يمكن أن يجد المرء مواطنين من طرابلس ودرنة وبنغازي يقاتلون في ألوية مصراتة. وبالمثل فإن سكان بلدات الجبل الغربي مثل الرجبان وغريان خدموا في لواء محمد المدني الزنتاني في طرابلس. رغم ذلك، فإن قيادة كل لواء تحتفظ بطبيعة محلية قوية.

[145] أحد مقاتلي ألوية طرابلس قال، "بين ألويتنا، يجتمع البعض ليشكل جماعات أكثر تديناً من جماعات أخرى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[146] انظر David D. Kirkpatrick and KarimFaheem, "Libya rebels gain arms, defectors", Boston Globe, 28 February 2011.

[147] من بين هذه الألوية، قد يكون أكثرها بروزاً هو لواء شهداء 17 شباط/فبراير الذي يقوده فوزي أبو كتف. ألوية هامة أخرى في درنة، والبيضاء وأجدابية قاتلت على جبهة البريقة في الشرق كما في طرابلس ولعبت دوراً هاماً في الاستيلاء على سرت بالتعاون مع ألوية مصراتة. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011؛ مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[148] ظل القائد الميداني، حفتر، في الزاوية في الأشهر التي تلت سقوط طرابلس لأسباب مجهولة. عندما سئل رئيس الأركان، سليمان محمود العبيدي، عن ذلك، رفض التعليق على مكان وجود حفتر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[149] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس الأمن العسكري، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[150] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع المتحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي وقادة الجيش الوطني، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[151] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول غربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[152] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[153] استقال مهدي الحراتي من المجلس العسكري لطرابلس في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2011 لكنه ظل رئيساً لألوية طرابلس. طبقاً لمقاتلين في لواء طرابلس، فإنه لم يُظهر رغبة كبيرة في الانخراط في النزاعات السياسية، مصراً بدلاً من ذلك على أن دوره بدأ وانتهى مع تحرير البلاد من حكم

آذار/مارس.[154] الألوية الأخرى تتطابق تقريباً مع أحياء طرابلس.[155]

لا زالت خلفية تعيين بلحاج وتشكيل المجلس نفسه غامضة. خلال معركة تحرير طرابلس، أعلن بلحاج رسمياً عن وجود المجلس في 25 آب/أغسطس، في الوقت الذي كان رجال ميليشيات لواء طرابلس قد استولوا على نقاط إستراتيجية رئيسية في العاصمة، بما في ذلك الميناء، والفنادق الرئيسية والبناء الذي كان يضم الأجهزة الأمنية الخارجية للنظام في حين أن الميليشيات الأخرى كانت لا زالت تقاتل قوات القذافي في حي أبو سليم جنوب طرابلس. كان المجلس قد وجد بشكل ما قبل ذلك الوقت – كما رأينا أعلاه، فإن سكان طرابلس ذكروا أنهم تلقوا رسالة منه صبيحة 20 آب/أغسطس يخبرهم فيها بالانتفاضة. إلا أن تفاصيل تشكيله لا زالت غير واضحة، بما في ذلك لمقاتلي لواء طرابلس أنفسهم: "كنا نعتقد بأن مهدي [الحراتي] سيكون القائد. لم نعرف من أين أتى بلحاج".[156] رغم ذلك، فإن من المؤكد أن بلحاج كان معروفاً لقادة الجماعات الطرابلسية الموجودة في تونس التي كانت تُعد للاستيلاء على العاصمة.[157]

تظل شرعية وتفويض مجلس وألوية طرابلس موضع تنازع شديد؛ حيث أنها لا تتمتع بصلات رسمية قوية مع جماعات وميليشيات الجبل الغربي أو مع الجيش الوطني للثورة، الذي ادعى بأنها ظهرت دون معرفته أو موافقته.[158] وبدعم واضح من عبد الجليل،[159] أقام المجلس مقره في قاعدة معتيقة ولعب دوراً بارزاً في اعتقال أو قتل القوات الموالية وكذلك في تأمين مستودعات الأسلحة. لكنه وبقيامه بذلك، فإن قواته انخرطت في مواجهة عنيفة على نحو متزايد مع ميليشيات أخرى تسعى للقيام بمهام مماثلة.

وقد تعرض بلحاج منذ ذلك الحين للانتقاد لما يُذكر من تلقيه تمويلاً قطرياً بعد سقوط طرابلس.[160] لقد تسببت معاملة قطر

القذافي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل من لواء طرابلس، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[154] كان هناك صلة أيرلندية قوية؛ فمهدي الحراتي وعدد من مساعديه وزملائه كانوا مغتربين عاشوا في أيرلندا. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين من لواء طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[155] على سبيل المثال، فإن لواء سوق الجمعة يحتل أحد المقاعد الأحد عشر في المجلس العسكري لطرابلس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضوٌ في لواء سوق الجمعة وفي المجلس العسكري لطرابلس، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[156] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين في لواء طرابلس؛ ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[157] في أول مؤتمر صحفي للمجلس العسكري في طرابلس، قال مهدي الحراتي، متحدثاً نيابة عن بلحاج، "نحن معروفون بالطبع للمجلس المحلي في طرابلس. نحن نعمل معهم ونتعاون معهم". رئيس المجلس المحلي، عبد الرزاق أبو حجر، حضر نفس المؤتمر أيضاً وعقد اجتماعاً خاصاً مع بلحاج مباشرة بعد ذلك؛ وظهر إلى جانب بلحاج خلال المؤتمرات الصحفية اللاحقة. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011. أحد أعضاء ائتلاف 17 شباط/فبراير قال، "بلحاج هو الشخص المناسب لقيادة المجلس العسكري. إنه من طرابلس. وقد كان أحد الأشخاص الذين أطلق سراحهم من سجن أبو سليم. نحن نعرفه، ووجدنا فيه أفضل خيار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في ائتلاف 17 شباط/فبراير، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. عبد الرحيم الكيب، الذي كان ممثل المجلس الوطني الانتقالي عن المجلس المحلي لطرابلس وأيضاً عضو في ائتلاف 17 شباط/فبراير، قال إنه كان قد التقى بلحاج لغرض اختياره رئيساً للمجلس. "أجرى الكيب مقابلة مع بلحاج بغرض تسليمه منصب القائد العسكري في طرابلس وقال إنه اطمئن إلى أن آراء المجاهد السابق أصبحت أكثر اعتدالاً. قلت له بصراحة، (لقد دعم الغرب ثورتنا بقوة وسنواجه مصاعب إذا تابعت القتال ضدهم). قال لي إنه قد تغير، مضيفاً أنه بالطبع إسلامي مؤمن لكننا جميعاً كذلك ... قال إنه لن يسعى لفرض أي شيء على الشعب الليبي، لأن تلك كانت طريقة القذافي. (لقد أكد لنا بلحاج أنه ابن مستقبل ليبيا وليس ابن ماضيها)"، Marie Colvin, "Fears grow of Islamist extremist takeover in Libya", Sunday Times,4 September 2011.

[158] مختار فرنانة، وهو قائد زنتاني، قال، "لا علاقة لهم بنا. لقد تدربنا وقاتلنا بشكل منفصل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. لقد تدربت ألوية طرابلس بشكل أساسي في بلدات الجبل الغربي نالوت والرجبان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في لواء طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[159] في 24 آب/أغسطس، قال بلحاج ومهدي الحراتي في مؤتمر صحفي إن المجلس العسكري في طرابلس حظي بموافقة المجلس الوطني الانتقالي وعبد الجليل نفسه. بلحاج شخصياً رافق عبد الجليل لدى وصوله إلى العاصمة في 16 أيلول/سبتمبر. ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[160] لقد باتت قضية التمويل الأجنبي للميليشيات قضية مشحونة بكثير من التوتر. خلال القتال، شجع المجلس الوطني الانتقالي وغيره من مجموعات الثوار أشكالاً عديدة من المساعدات العسكرية الأجنبية ومن مختلف الحكومات. أما الآن فتتم الإشارة إلى قطر على نحو خاص، على ما يبدو، بسبب نزعتها لتمرير الأموال لشركاء محددين، ويعملون أحياناً خارج نطاق المجلس الوطني الانتقالي. "منذ مطلع نيسان/إبريل، عبّر القطريون عن مخاوفهم من عدم وجود رؤية لكسب الحرب. لم يثقوا كثيراً في المؤسسات التي يتم تشكيلها في بنغازي وفضلوا فعل الأشياء على طريقتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي غربي، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. مسؤول غربي آخر قال إن القطريين "فضلوا العمل من خلال أشخاص كانوا قد بنوا علاقات ثقة معهم". وتطابقت المصادر الدبلوماسية والإعلامية حول أن علي الصلابي (الذي كان عندها يتخذ من الدوحة مقراً له) كان ممراً هاماً ومبكراً للمساعدات لشقيقه، اسماعيل الصلابي، القائد الميداني للواء 17 شباط/فبراير في المنطقة الشرقية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. الصلابي، متحدثاً على التلفزيون الليبي في 30 أيلول/سبتمبر، قال إن الأسلحة القطرية كانت تمر عبر وزير الدفاع جلال الدغيلي ومسؤول آخر في المجلس الوطني الانتقالي هو أشرف ابن اسماعيل. اشتكى أعضاء الجيش الوطني بمرارة من أن مثل ذلك الدعم كان يسيء لوضعهم ويُسهل ظهور ميليشيات مستقلة. أحد قادة الجيش قال متهماً بأن قطر عندما تُعطي المال للمجلس الوطني الانتقالي، فإنها تستعمل العلاقات الشخصية لضمان وصول الأموال لميليشيات محددة. "كان الدغلي يُعطي الأموال القطرية لفوزي أبو كتف [قائد لواء 17 شباط/فبراير] وعبد الحكيم بلحاج". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. كما يُذكر أن قطر ساعدت في تهريب الأسلحة مباشرة إلى طرابلس عندما كانت تحت سيطرة القذافي. "كانت قطر تترك الأسلحة لنا قرب الشاطئ وتعطينا الإحداثيات عبر الأقمار الصناعية. أنا كنت أقود فريق الغوص الذي ذهب لإحضارها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد ثوار سوق الجمعة،

التفضيلية لميليشيات معينة (مثل ميليشيا بلحاج) حتى بعد سقوط العاصمة في أيدي الثوار في رد فعل قوي من قبل المجلس الوطني الانتقالي وبعض المسؤولين الأجانب، خصوصاً بالنظر إلى البيئة الأمنية غير المستقرة التي لا زالت سائدة في طرابلس؛ وبات يُعبر عن هذه الشكوك علناً. المسؤولون الفرنسيون، الذين كانوا قد عملوا على نحو وثيق مع قطر خلال الانتفاضة، عبروا عن صدمتهم لما وصفوه بجهود الدوحة لتقديم تمويل منفصل لبلحاج: "إن قطر تلعب لعبة خطرة؛ إنها تحاول تجاوز المجلس الوطني الانتقالي وتمويل ميليشيا إسلامية منفصلة".[161] في مؤتمر صحفي عقد في 12 تشرين الأول/أكتوبر، ألمح وزير النفط والمالية في المجلس الوطني الانتقالي علي الترهوني إلى أن قطر لم تعد تتشاور مع المجلس في هذه المسائل وقال إنه آن الأوان "للقول علناً إن على أي شخص يريد أن يأتي إلى بيتنا أن يطرق بابنا أولاً".[162]

- *المجلس العسكري الغربي*، الذي تأسس خلال الحملة في الجبال الغربية، ويهدف إلى تنسيق جهود الميليشيات التي ظهرت في المنطقة. ويزعم بأنه يسيطر على حوالي 140 مجلساً عسكرياً[163] ومنطقة عمليات تمتد من الحدود التونسية إلى مصراتة. مركز عمليات هذا المجلس هي بلدة الزنتان، التي تنامى دور مقاتليها ونفوذهم بين الثوار الغربيين لأنهم انتفضوا في المراحل الأولى للثورة، ونسقوا بشكل وثيق مع بنغازي،[164] واكتسب سمعة قوية بفضل قواته الشديدة البأس وحسنة التنظيم. واكتسبوا سمعة كجنود أشداء ومنظمين. كما أصبحت المدينة مركزاً رئيسياً لتوزيع الأسلحة والأموال التي يرسلها المجلس الوطني الانتقالي.[165] يهيمن على قيادة المجلس العسكري الغربي ضباط سابقون في الجيش الوطني من الزنتان، وهي حقيقة تفسر جزئياً حسن تنظيمهم وانضباطهم.[166] إلا أن هذه الخصائص لا تنطبق على جميع مكوناته. العديد من الألوية، خصوصاً لواء الصاعقة – الذي يضم حوالي 500 مقاتل مدججين بالأسلحة ومقره السياحية – اكتسب سمعة بين مقاتلي لواء طرابلس وسكانها بسبب السلوك غير المنضبط، والعنف والسرقة.[167]

ألوية الجبل الغربي كانت بين الألوية الأولى التي تدخل العاصمة في 21 آب/أغسطس، يسبقها فقط بعض الأطراف الشرقية والمصراتية التي وصلت بالزوارق إلى تاجوراء ومناطق سرّية أخرى في مساء اليوم السابق.[168] أسست هذه الألوية وجوداً لها في المطار وفي أبراج المكاتب التجارية وكذلك في مختلف المناطق الإستراتيجية.[169] زعم القادة بأن وجودهم المستمر في العاصمة كان ضرورياً بسبب المخاوف الأمنية. وقال أحدهم، "نحن ولواء مصراتة نشكل درعاً لطرابلس. سيكون هناك مشاكل أمنية هائلة إذا غادرنا".[170] ومنذ ذلك الوقت، فقد رفضوا التماسات متعددة من قبل المجلس العسكري لطرابلس كي يغادروا؛ وقد ولّد وجودهم توتراً مع ارتفاع وتيرة الصدامات بين ألوية طرابلس والزنتان.[171]

طرابلس، آب/أغسطس 2011. طبقاً لعلي الصلابي، فإن قطر كانت تقدم أيضاً دعماً دبلوماسياً حيوياً لإرسال الأسلحة والمؤن للمقاتلين (بمن فيهم بلحاج وألوية طرابلس) عبر تونس، "لولا رئيس الأركان القطري، لما سمحت لنا تونس بالتحليق بالطائرات فوق أراضيها ودعم مقاتلي الثورة في الجبال الغربية بالأسلحة". مقابلة على التلفزيون الليبي، 30 أ يلول/سبتمبر 2011. كما كان لقطر حضور دبلوماسي قوي في بنغازي، ومصراتة (حيث حجزت طابقين في فندق كبير) وطرابلس. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع مصادر دبلوماسية وصحفية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[161] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فرنسي، باريس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[162] لم يحدد الترهوني البلاد التي كان يخاطبها لكنه قال إنه يأمل بأن الرسالة "سيتم استلامها من قبل جميع أصدقائنا، سواء إخواننا العرب أو القوى الغربية". انظر Peter Beaumont, "Qatar accused of interfering in Libyan affairs", The Guardian, 4 October 2011; Charles Levinson, "Tiny Kingdom's huge role in Libya draws concern", The Wall Street Journal,24 October 2011.

[163] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختار فرنانة، قائد المجلس العسكري الغربي، جنزور، أيلول/سبتمبر 2011.

[164] تمت إقامة مدرج للطيران قرب الزنتان في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو 2011؛ وسهلت مرور الأسلحة والأموال من بنغازي.

[165] أحد المقاتلين المتطوعين قال، "كان لديهم مدرج طيران قرب الزنتان. وهكذا، إذا أردت إرسال الذخيرة إلى الجبال الغربية، فإن الزنتان كان المكان الوحيد للقيام بذلك. تأخرت وحدتنا أربع ساعات عن المعركة لأننا لم نستطع العثور على الذخيرة؛ وكان علينا أن نشتريها من الزنتان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، لندن، آب/أغسطس 2011.

[166] معظم المقاتلين الزنتان الذين التقتهم مجموعة الأزمات كان مدنيين، ومعظم القادة كانوا سابقاً في الجيش. أحد القادة العسكريين من مصراتة اعترف قائلاً: "القادة مقاتلون جيدون، وعسكريون في أسلوبهم، ليس كالمصراتيين – جميعنا مدنيون. إننا نحترم القادة الزنتانيين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. أحد مقاتلي لواء طرابلس أضاف قائلاً: "عندما نواجه ألوية الزنتان، فإن إحدى مشكلاتنا هي أنهم منظمين جيداً، خصوصاً على طريق المطار. إنهم ليسوا متطوعين مثلنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. بالنسبة للمنشقين عن الجيش الوطني والضباط السابقين فيه، فإن حقيقة أنهم اشتركوا مع الضباط الزنتان على مدى عقود من الخدمة في الجيش كانت تشكل رابطاً خاصاً. مسؤول في الجيش الوطني للثورة قال، "أنا أحب الزنتان! العديد من القادة الزنتان كانوا زملائي في الجيش الوطني. لقد درسنا في نفس الكلية معاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، 2011.

[167] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في حي الأندلس ومع مقاتلي لواء طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[168] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان تاجوراء ومع منسقي الانتفاضة، تاجوراء، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2011.

[169] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد لواء محمد المدني، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[170] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختار الفرناني، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. كما أكد الفرناني أن المقاتلين الذين ظلوا في المدينة كان لديهم ارتباطات عائلية بطرابلس. "ثمة بعض الاختلاط هنا. جنودنا الذين ظلوا في طرابلس كان لديهم أفراد عائلة من المدينة. وأولئك الذين ليس لديهم هذه العلاقات عادوا من حيث أتوا". ابن أحد القادة الزنتان أضاف قائلاً: "نحن هنا لجعل طرابلس آمنة وكي نعيد الخدمات مثل الكهرباء؛ نحن نحاول إعادة هذه الأشياء للناس وأن نحمي الممتلكات العامة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[171] زعم مقاتلو ألوية طرابلس وجود حوادث شارك فيها نظراؤهم الزنتان، بما في ذلك حادث احتجز فيه أحد القادة الطرابلسيين الكبار ونقل إلى

- *المجلس العسكري لمصراتة* الذي نما من الخلايا الصغيرة للشباب المصراتيين الذي اجتمعوا لمقاومة قوات النظام. في حين أن ألوية طرابلس استفادت من فترة أمضتها في التخطيط والتدريب العسكري الأساسي في الجبال الغربية، وأن لواء الزنتان قاده أشخاص لديهم تجربة عسكرية حقيقية، فإن ألوية مصراتة تكونت من المدنيين الذين ثاروا على قوات القذافي خلال حصار المدينة.[172] واستمدوا تدريبهم بشكل كامل في ميدان المعركة، حيث سعوا لرد القوات المعادية عن مصراتة إلى زليتن في الغرب وتاورغاء في الجنوب. وحصلوا على السيارات السوداء صينية الصنع التي أصبحت تشكل علامة بارزة لهم من شحنة تم التخلي عنها في المدينة.[173]

بشكل عام، كانوا يفتقرون للهيكلية العسكرية واضحة المعالم فوق مستوى لواء، ويكتسبون الخبرة تدريجياً ويعتمدون بشكل كبير على شجاعتهم.[174] وتؤكد شهادات شهود العيان أن المصراتيين كانوا أول من دخل عند الاستيلاء على مجمع باب العزيزية في طرابلس وأول من شارك في القتال العنيف في حي أبو سليم المجاور. وصلوا إلى سرت وهاجموها قبل تقدم نظرائهم الشرقيين بعدة أسابيع.[175] في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، كان اللواء المصراتي لا يزال يحافظ على وجوده في سائر أنحاء طرابلس ووسع نفوذه شرقاً حتى سرت، حوالي 250 كيلو متراً جنوب شرق العاصمة على ساحل المتوسط.

نظراً للطريقة التي ظهرت بها ألوية مصراتة في البداية ومن ثم تطورت – حيث كانت منعزلة بحكم الحصار، وكما تدّعي، فقد كانت مستقلة عن المدن الأخرى المنخرطة في الثورة – فإن هذه الألوية لم تكن تمتلك هيكلية قيادية مركزية؛ وبدلاً من ذلك، فقد شكلت تحالفات موسعة.[176] كما أنها اعتمدت إلى درجة كبيرة على تمويلها المحلي. أحد مقاتلي مصراتة قال، "الكل لواء أمير. وفوق الأمير، ليس هناك أحد سوى الله. نحن نختار متى نذهب إلى الجبهة. لا أحد يفرض علينا أي خيار".[177] بمرور الوقت، بدا أن عملية التنسيق تتحسن،[178] رغم أنها ظلت تتعرض للإعاقة بسبب الأعداد الكبيرة للمتطوعين الذين كانوا يشاركون حسب رغبتهم على ما يبدو. خلال معارك تحرير طرابلس وسرت، على سبيل المثال، كان على القادة ارتجال هيكليات قيادة وتحكم وتنظيم الأعداد الكبيرة من المتطوعين الذين قدموا من مصراتة.[179] قائد ميداني لاحظ بجفاء: "لا نستطيع أن نأمر الثوار بما ينبغي أن يفعلوه، ما إذا كان عليهم الذهاب إلى الجبهة أم لا. لكن نستطيع التحكم بذخيرتهم".[180]

ب. حكاية روايات متعارضة

لقد أدى تكاثر القوات الأمنية وخصوصاً وجودها المتقاطع في طرابلس إلى مفاقمة الانقسامات التي ولدتها الثورة. كما رأينا، فإن الانقسام الأول يتعلق بالروايات المتناقضة للشرعية وأدوار مختلف المجموعات في الثورة. يؤكد ضباط الجيش الوطني في الشرق أنهم كانوا بين أول من انشق وأطلق الثورة كما أنهم يبرزون الاعتراف الذي منحهم إياه المجلس الوطني الانتقالي. يقر هؤلاء بضعفهم كقوة

الزنتان. ويبدو أن تسوية تلك المواجهة تطلبت تدخل بلحاج شخصياً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[172] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد ألوية الهلبوس وسرايا السويحلي، مصراتة وطرابلس، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011. وقال المقاتلون المصراتيون الذي التقتهم مجموعة الأزمات إنهم كانوا مدنيين وقدموا تفاصيل كثيرة حول حياتهم المدنية السابقة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011، ومصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[173] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين من مصراتة، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[174] "المجلس العسكري أتى لاحقاً، لا أحد يعرف على وجه التحديد متى، إلا إنه يتصرف على أنه مكان يتم فيه التنسيق وليس كمصدر للسلطة التنفيذية. هناك مجموعة غير رسمية من القادة الكبار، دون اسم، التقت خلال الحرب. يمكن لأي قائد فيه أن يُطلق بياناً أو يطرح سؤالاً أو بنداً يريد من الآخرين مناقشته. لقد اختاروا أنفسهم بأنفسهم، حيث يتم تمثيل الألوية الأكثر قوة مثل لواء الشهيد ولواء الهلبوس أما التشكيلات الأخرى فهي غير ممثلة. جدير بالملاحظة أيضاً أن المقاتلين كانوا يغيرون الألوية التي ينتمون إليها لأسباب عملية عادة، مثل الصداقات أو الحاجة، وليس لتفضيلهم لواءاً على آخر ". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في إحدى ميليشيات مصراتة، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[175] المقاتلون المصراتيون يتهمون عادة نظراءهم الشرقيين بعدم الشجاعة. مقاتل مصراتي تحدث في أيلول/سبتمبر، "نحن في سرت الآن على الدوار، في حين يفترض بالشرقيين أن يقوموا بـ (تأمين الطرقات على بعد مئة كيلو متر)". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وبالمقابل، فإن المقاتلين الشرقيين اتهموا المصراتيين بالهجوم بشكل أعمى خلال المعارك. "ليس لديهم أي تنسيق على الإطلاق. إنهم يقودون عرباتهم الثقيلة إلى وسط الشارع ويطلقون النار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد ميليشيا ميداني من درنة، طرابلس، آب/أغسطس 2011. أما في سرت، فإن القوات المصراتية والشرقية تعاونت ونسقت جهودها. دخل كل طرف المدينة الرئيسية من جبهتين مختلفتين والتزما بوقف إطلاق النار لتجنب الإصابات من النيران الصديقة. لقد كانت النيران الصديقة خطيرة طوال فترة القتال، رغم أن هذا لم يكن قضية اقتصرت على المصراتيين والشرقيين، بل كانت مشكلة بين المصراتيين أنفسهم. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[176] لقد ظهرت بعض الألوية الأكثر أهمية بحكم حجمها، وسمعتها القتالية، أو نفوذها السياسي داخل العمليات السياسية في مصراتة، بما في ذلك ألوية الهلبوس، وسرايا السويحلي، والشهيد، وتجمع سرايا الثوار، ومرسى والإعصار. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[177] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد وحدة مصراتية داخل ألوية سرايا السويحلي، مصراتة، تشرين الأول/اكتوبر 2011.

[178] في تشرين الأول/أكتوبر، شهدت مجموعة الأزمات اجتماعات ونقاشات لقادة ألوية مصراتة فيما يتعلق بالإستراتيجية التي ينبغي اتباعها حيال مدينة سرت التي كان النظام يسيطر عليها آنذاك.

[179] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[180] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد ميداني مصراتي، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. بمرور الوقت، شكل المصراتيون أيضاً تحالفات اسمية مع بعض القوات المقاتلة الأخرى، والألوية والمجالس المحلية. قد يكون أكثرها أهمية حالياً التعاون بينها وبين المجلس العسكري في طرابلس.

مقاتلة، ويعزون ذلك إلى حقيقة أن النظام القديم تعمد حرمان الجيش من الموارد والتدريب.[181]

على النقيض من ذلك، فإن قادة لواء طرابلس يشيرون إلى حقيقة أنهم كانوا أول من يصل إلى طرابلس من الغرب وكذلك أول من ساعد الثورة في العاصمة، كجزء من خطة تم تنسيقها مع مجموعات المعارضة المحلية. ويرد قادة القيادة العسكرية الغربية بالقول بأن خططهم المتقنة لتحرير العاصمة أحبطتها ألوية طرابلس، التي تجاوزت الخطة وهجمت قبل الموعد – وهي حركة يعتقدون أنها كان من الممكن أن تُفضي إلى نهاية سيئة لولا الدعم والمساندة التي قدمتها قواتهم الغربية.[182] يدعي المصراتيون بأن لديهم شرعية أعلى تنبع من حقيقة أنهم ثاروا بدعم محدود من بنغازي ومن معاناتهم الرهيبة على يد قوات القذافي؛ ويؤكدون بأنه لولا انتفاضتهم، لكان من شبه المستحيل فتح جبهة غربية.

ما يتم نسيانه إلى حدٍ كبير وسط هذه الروايات المختلفة هو الدور الحاسم الذي لعبه الطرابلسيون العاديون الذين ثاروا بأعداد هائلة بعد صلاة المغرب في 20 آب/أغسطس والذين فاقت أفعالهم قدرة قوات القذافي ودفعتها للخروج من الأحياء الشمالية. وكان بين هؤلاء منشقين عملوا داخل حكومة القذافي وأجهزته الأمنية سراً وبمخاطرة شخصية عالية طوال الثورة. تلك الأفعال هي التي جهزت الأرضية الضرورية لتأمين مختلف أحياء العاصمة حتى عندما ركزت مختلف الألوية المسلحة على مجمع باب العزيزية الذي كان مقر القذافي وعلى الأحياء ذات الأغلبية الموالية في الأحياء الجنوبية من المدينة.

القوات المسلحة المختلفة تتنافس أيضاً حول أيها يمثل قيم الثورة أحسن تمثيل. على مستوىً أساسي، فإن هذا يدفع للمقارنة بين الضباط الكبار الذين انشقوا عن الجيش الوطني القديم من جهة والألوية ذات القيادات المدنية – وهو انقسام ثقافي وانقسام بين جيلين: الجيش الوطني والمدنين الذين حملوا السلاح، وشكلوا ألويتهم الخاصة ويصفون أنفسهم عادة بالثوار.[183] في حين أن ألوية مصراتة تتكون إجمالاً من مدنيين، فإن الألوية الغربية/الزنتانية يقودها ضباط انشقوا عن الجيش، وبعض الألوية الشرقية انضوت، اسمياً على الأقل، تحت الهيكلية القيادية الأوسع للجيش الوطني.[184]

غالباً ما يعتبر الثوار أن الجيش الوطني منقوص الشرعية بسبب حقيقة أنه لم يشارك بشكل واضح في معارك الجبهة الغربية[185] وبوجود أشخاص فيه تمتعوا بمسيرات مهنية عسكرية طويلة في ظل نظام القذافي. على النقيض من ذلك، فإن الضباط السابقين ينظرون في الغالب إلى الثوار على أنهم غير منضبطين، وهواة غير منسقين يسعون لدفع أجنداتهم الضيقة وأنه ينبغي أن يوضعوا تحت مظلة الجيش. رئيس الأمن العسكري في الجيش شرح قائلاً: "نحن الجيش الوطني. نحن لا نقبل بالجيوش الموازية. إذا لم تكن مع الجيش الوطني، فمن أنت – حزب الله؟ لا نريد جيوشاً موازية تنشأ وتتطور هنا".[186]

وثمة نقطة خلافية ثالثة ركزت على الصعود المفاجئ لبلحاج كرئيس للمجلس العسكري لطرابلس. كما تمت مناقشته أعلاه، فقد تحول إلى نقطة جذب للمخاوف والقلق بشأن النزعة الإسلامية وإلى رمز للصراع حول الهوية المستقبلية للبلاد. وأتى صعوده مفاجئاً لكثيرين، بما في ذلك مقاتلي لواء طرابلس،[187] الذين كانوا قد تدربوا منذ آذار/مارس تحت قيادة الحراتي والذين دخلوا طرابلس تحت قيادته. العديد من مقاتلي لواء طرابلس – إضافة إلى أفراد في الألوية الزنتانية، والغربية والمصراتية – يدعون بأن أول مرة رأوا فيها بلحاج كانت عندما ألقى خطاباً في 23 آب/أغسطس أمام مجمع باب العزيزية الذي كان مقر القذافي والذي تبعه مؤتمر صحفي في فندق راديسون بلو بعد يومين.[188]

---

[181] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس الأمن العسكري للجيش، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[182] فرنانة، القائد الزنتاني للقيادة العسكرية الغربية، ادعى أنه "كان لديهم خططهم الخاصة" لتحرير العاصمة، إلا أن الميليشيات المدنية اندفعت إلى طرابلس مجبرة إياهم على دعمها وإكمال دورها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[183] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة ومقاتلي الجيش الوطني للثورة والميليشيات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[184] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ألوية الثوار المدنية الشرقية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. العديد من القادة الزنتانيين كانوا ضباطاً خدموا في الجيش لفترات طويلة. عقيد في الجيش الوطني للثورة، قال، "معظم أولئك الذين تخرجوا في دفعتي كانوا من الزنتان. إنهم أحبابي. عندما كنت أُدرس في كلية الدفاع الجوي، كان معظم طلابي أيضاً من الزنتان. لدينا تعاون كامل معهم؛ وعلى نحو مماثل، فإن الشرطة العسكرية في الزنتان ترتبط بعلاقة مع شرطتنا العسكرية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[185] في أواخر أيلول/سبتمبر، قال أحد القادة المصراتيين، "متى سمعتم أن الجيش الوطني كسب معركة؟ لقد علقوا في البريقة لمدة خمسة أشهر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، 21 أيلول/سبتمبر 2011. وزير الدفاع في ذلك الحين، جلال الدغيلي، كان غائباً بشكل عام عن طرابلس ولم يصدر أي بيان أو موقف حاسم حول الوضع الأمني في العاصمة. ضابط في الجيش الوطني تحدث بسخرية عنه، ويعتقد البعض بأنه أقرب مما ينبغي إلى القطريين والإسلاميين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[186] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[187] أحد أفراد لواء طرابلس الذين كانوا قد تدربوا وقاتلوا مع المجموعة منذ آذار/مارس 2011 علق قائلاً بأنه لم يسبق أن رأى بلحاج خلال وجوده هناك وليس لديه فكرة كيف تم انتخابه رئيساً للمجلس العسكري. شخصية مصراتية رفيعة قالت، "لديه لواء واحد – واحدٌ فقط!" عقيد في الجيش الوطني أضاف قائلاً: "ليس لديه رجال". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. طبقاً لعلي الصلابي، فإن بلحاج انتخب رئيساً "من خلال المشاورات"، وتمت المصادقة على هذا الاختيار من قبل مصطفى عبد الجليل؛ وعلى نحو مماثل، فإن قرار تكليفه بتنسيق الخطط لتحرير طرابلس تم اتخاذه على ما يُزعم من قبل "عبد الجليل شخصياً". مقابلة على برنامج "لمة أخوة"، التلفزيون الليبي، 30 أيلول/سبتمبر 2011.

[188] عدد من قادة الميليشيات الذين كانوا موجودين في معركة باب العزيزية قدموا روايات متسقة حول خلفية إلقاء بلحاج لذلك الخطاب؛ ويزعمون بأنه لم يكن أول الواصلين. بل إن شهود العيان يذكرون أن سيارته كانت تدور حول جانب المجمع باتجاه المدخل الذي كان يسيطر عليه المصراتيون وكان مصحوباً بفريق تصوير من الجزيرة. وعلى حد تعبير أحد القادة المصراتيين، فإنه "ذهب مباشرة إلى تمثال القبضة الذهبية وألقى خطابه". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة مصراتيين وطرابلسيين، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وقد كان هذا الخطاب هاماً من حيث تقديمه

أما السرعة التي رسخ المجلس العسكري لطرابلس فيها نفسه في مطار معتيقه، ونشر قواته لحراسة المواقع الرئيسية (بما في ذلك الموانئ؛ والمنشآت الأمنية؛ وفندق راديسون بلو، وهو مقر المجلس الوطني الانتقالي، وحيث يقيم الدبلوماسيون والصحفيون) ونسق العمليات الأمنية فيه مع مجالس الأحياء المحلية فقد أدهشت المراقبين والخصوم على حدٍ سواء.[189] كثيرون بين المصراتيين، والجيش الوطني والقيادة العسكرية الغربية – الذين سعوا لتأسيس عمليات وترتيبات شبيهة بما فعل – ينظرون إلى أنشطة بلحاج على أنها ترقى إلى حالة الانقلاب. في حين يتحدثون باستهزاء في مجالسهم الخاصة عن العدد القليل للمقاتلين العاملين تحت قيادته وأيضاً لعلاقته الوثيقة بوسائل الإعلام،[190] إلا أن معظمهم يخشون من خلفيته كقائد للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وعلاقته برجال الدين الليبيين البارزين والجماعات الإسلامية، وكذلك علاقته الوثيقة بقطر.[191]

ج. تبعات التشرذم الأمني

لقد كان للتنافس بين قوات الأمن تداعيات مختلفة على الأرض. وقد كانت هذه التداعيات أكثر وضوحاً في طرابلس، بالنظر إلى سرعة سقوط المدينة والطريقة التي سقطت بها – انتفاضة شعبية من الداخل مصحوبة باندفاع الألوية غير المنتظمة للثوار من الخارج، بدعم من حلف شمال الأطلسي تمثل في عمليات قصف من السماء؛ والفراغ الأمني الذي نشأ؛ وتقاطع وجود الوحدات التي دخلت إلى المدينة وعدم الوضوح في توزيع المسؤوليات فيما بينها. تنافست ميليشيات الثوار على المسؤوليات، واتسمت علاقاتها بانعدام الثقة، وهو وضع تفاقم في كثير من الأحيان وتحول إلى عنف بين الميليشيات؛ وفي نفس الوقت، رفضت هذه الميليشيات القيادة والسلطة المركزيتين سواء من المجلس الوطني الانتقالي أو من الجيش الوطني. ولم يؤد هذا فقط إلى صدامات، بل أيضاً إلى إقامة أنظمة موازية مستقلة للشرطة، والاحتجاز وفرض العدالة (أو الانتقام).

رغم أن كثيرين داخل القوى الأمنية للنظام السابق – قوات وزارة الداخلية والشرطة – عادوا إلى العمل، فإن كلا المؤسستين كانتا تفتقران إلى المعدات، وكانتا تمران بعمليات انتقالية، خصوصاً في الأيام الأولى بعد سقوط العاصمة، وكانتا تفتقران إلى المال وصنّاع القرار المقتدرين. وقعت وزارة الداخلية بسرعة تحت سيطرة الثوار نظراً لتعيين مدراء جدد من بين المنشقين، إلا أنها لم تستطع تلبية الاحتجاجات الأمنية الكبيرة للمدينة.[192] نتيجة لذلك، لجأ أهالي طرابلس إلى أصدقائهم ومعارفهم في مختلف الألوية – التي كانت جاهزة تنظيمياً ومحل ثقة من قبل السكان – للمساعدة في مواجهة المشاكل.[193]

كان لكل حي في العاصمة ارتباطات بلواء معين. وكانت ألوية مصراتة تتمتع بعلاقات قوية مع الضواحي الشرقية، تاجوراء وسوق الجمعة، حيث كان العديد من المصراتيين يمتلكون منازل ولديهم أفراد عائلة أو علاقات عمل.[194] خلال الاستعدادات للانتفاضة التي بدأت في 20 آب/أغسطس، كان ثوار تاجوراء قد نسقوا مع ألوية مصراتة عبر الهاتف؛ وتضمن تعاونهم تقديم الأسلحة والمؤن بواسطة القوارب.[195] ألوية أخرى احتلت مبانٍ فارغة أو بنى تحتية إستراتيجية في الأحياء. وحدة زنتانية يقودها مختار الأخضر استولت على المطار الدولي المدني الرئيسي؛ ووحدة تابعة للواء الشرقي استولت على مكاتب تابعة لشركة نفط غربية رئيسية؛[196] لواء محمد المدني الزنتاني استولى على بيوت في منتجعات مجمع ريغاتا غرب العاصمة؛ ولواء القعقاع (الزنتاني) استولى على مجمع سياحي قريب هو السياحية. كما استولت الميليشيات على ممتلكات خاصة؛ إحدى عائلات بني وليد اشتكت من أن بيتها تم احتلاله من قبل أحد ألوية مصراتة؛ وقال عضوٌ في أحد هذه الألوية، "لديَّ مزرعة حاول ثوار الزنتان احتلالها. كان عليَّ أن أذهب إلى قادتهم وإخبارهم بألا يقيموا هناك".[197]

في هذا المناخ من انعدام القانون، اكتسبت بضعة ألوية سمعة بشراستها وحتى سلوكها الإجرامي. كان هذا هو حال الميليشيات الزنتانية – خصوصاً لواء القعقاع آنف الذكر – الذي اتهمه

للمدنيين والمقاتلين الليبيين. "كانت أول مرة نراه فيها عند إلقائه ذلك الخطاب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان تاجوراء، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[189] "لا نعرف من أين أتى هذا الشخص. كانت أول مرة رأيناه فيها هي على التلفزيون في 23 آب/أغسطس. والآن يتمركز رجاله في معتيقة، و"خارج راديسون، وخارج الميناء. ولا أحد يخبرنا بما يحدث". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مواطن من طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[190] أحد قادة الجيش الوطني للثورة في المنطقة الشرقية قال ساخراً "هؤلاء الأشخاص للتلفزيون فقط". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[191] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في الجيش الوطني، والقيادة العسكرية الغربية وقادة مصراتيين، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[192] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. أحد المسؤولين لاحظ قائلاً: "إننا نفتقر إلى المعدات وأجهزة الكمبيوتر" ولا نعرف كيف يمكن الحصول على تمويل من المجلس الوطني الانتقالي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الداخلية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. طبقاً لمراقب أجنبي، فإن "عملية صنع القرار مجزأة بشكل كبير. معظم موظفي الأقسام عادوا إلى العمل، لكنهم معتادون على إحالة القرارات إلى المستويات العليا". وأضاف أن البيروقراطيين رفيعي المستوى طلب منهم البقاء في منازلهم، وكان هناك مدراء عينوا حديثاً أو مدراء غير فعالين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[193] أحد سكان حي عين زارة في طرابلس قال، "لكل شارع ابن انضم إلى أحد ألوية الثوار. كان من السهل الاتصال بهم إذا حدث أي شيء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، ايلول/سبتمبر 2011.

[194] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في ميليشيات مصراتية، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. يبدو أنه تمت المحافظة على هذه العلاقات. أحد مقاتلي الثوار المصراتيين قال،"على الأقل هناك أربعة ألوية مصراتية تقوم بتدوير الجنود في سوق الجمعة وتاجوراء. على النقيض من ذلك، فإن ألوية طرابلس لا يسمح لها بدخول هذه الضواحي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[195] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد منظمي التزود بالأسلحة من تاجوراء، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[196] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في ميليشيات شرقية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[197] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في لواء مصراتة، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

طرابلسيون وألوية طرابلس بالقيام بعمليات سرقة، خصوصاً سرقة السيارات.[198] حصلت عمليات سرقة للسيارات والممتلكات، خصوصاً شاشات التلفزيون المسطحة، ليس فقط في طرابلس بل أيضاً في سرت وبني وليد.[199] بينما يدافع مرتكبو هذه الأعمال عنها بالتأكيد على أنهم استهدفوا فقط السلع والممتلكات التي تملكها شخصيات كبيرة في النظام، فإن الواقع أكثر قتامةً. في بعض الحالات، تم الاستيلاء على ممتلكات بعض العائلات على أساس اتهامات بأنها كانت مرتبطة بالنظام.[200] وفي حين سعى قادة الزنتان للنأي بأنفسهم عن الأفعال المشينة، فإنهم أحجموا عن إدانتها بشكل علني وفي بعض الحالات قدموا تبريرات لها.[201]

في غياب السلطة المركزية، وخصوصاً وزارتي دفاع وداخلية قويتين وشرعيتين، فقد كان من المحتم أن تحدث صدامات بين الميليشيات. كل مجموعة مسلحة كانت تدعي بأن لها حصة في الشرعية ولها حق في البقاء في العاصمة. المناوشات الأولى نشأت بشكل رئيسي من الجهود التي بذلت لتأمين الأسلحة وحراسة المقرات الأمنية الحساسة.[202] نتج عن جهود المجلس العسكري لطرابلس وألوية طرابلس لتأمين المدينة مواجهات مستمرة مع الميليشيات الأخرى. الجيش الوطني حاول بشكل مستمر فرض نفسه بوصفه الجهة المسلحة الشرعية الوحيدة، إلا أن هذا رفض بشكل مستمر من قبل الميليشيات التي سعت لتسوية نزاعاتها مباشرة.

نتيجة لذلك، فإن السلطة ظلت في أيدي الثوار بشكل يقوّض سلطة المجلس الوطني الانتقالي، والحكومة، والوزارات، وفي كثير من الأحيان الإجراءات السليمة. وقد كان هذا ملحوظاً على نحو خاص في الأيام الأولى، مع اضطلاع الميليشيات بمسؤولية تأمين البلدات التي أتوا منها، ومحاربة واعتقال الموالين للنظام السابق وآخرين اعتبروهم يشكلون خطراً أمنياً وقاموا بأعمال الشرطة. لازالت الميليشيات تحتجز عدداً من المحتجزين على أساس سياسي وجنائي، بما في ذلك أولئك الذين اتهموا بأنهم لعبوا أدواراً بارزة في نظام القذافي، وأولئك الذين يعتقد بأن "أيديهم ملطخة بالدماء" وأولئك الذين رفضوا تسليم أسلحتهم للميليشيات.[203] في الأيام الأولى، أقام مواطنون عاديون سجوناً متنقلة ووضعوا المشتبه بهم قيد الإقامة الجبرية.[204] في طرابلس، قدمت ميليشيات الثوار الدعم للسكان في تجريد أولئك الذين اعتبروا موالين من أسلحتهم – وهو تقييم يستند عادة إلى بيانات مقدمة من مخبرين في المجتمع المحلي[205] أو قوائم تم الاستيلاء عليها خلال الصراع. كما قامت الميليشيات باحتجاز مسؤولين سابقين، إضافة إلى أفراد في الشرطة والجيش، حيث ألقت القبض عليهم خلال غارات على منازلهم أو على نقاط التفتيش[206] - وتقوم بالتحقيقات والاستجوابات الأولية.[207]

---

[198] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في طرابلس وبعض أعضاء ألوية طرابلس، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[199] ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع صحفيين ومسؤولين غربيين، طرابلس ومصراتة، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[200] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في ميليشيا مصراتية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[201] مسؤول القيادة العسكرية الغربية أقر بأنه في حين كان "راضياً بشكل عام" عن سلوك الميليشيات الزنتانية، فإن بعض الأنشطة الجرمية كانت قد وقعت – إلا أنه أكد أن "أطرافاً أخرى" غير محددة انخرطت في مثل تلك الجرائم وقامت ببساطة بكتابة "ثوار الزنتان" على سياراتها. زد على ذلك، فإنه ميز بين مثل تلك الأنشطة ومصادرة أصول مسؤولين سابقين في النظام. "90% مما يحدث له علاقة بسرقة السيارات، ومعظمها يملكها جنود القذافي. لقد شكلنا لجنة لمعالجة مسألة السرقة، وسنفعل ما بوسعنا لإعادة المسروقات. أما عن السيارات، فإن هذا ليس أمراً مهماً. ما هي قيمتها الإجمالية – مليار دولار؟ المجلس الوطني الانتقالي يملك 137 مليارا! بعض الأشخاص يقاتلون منذ ستة أشهر، وقد خسروا أفراداً في عائلتهم. وماتوا. ليأخذوا سيارة! الأمر ليس مهماً فعلاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[202] أحد المقاتلين في لواء طرابلس قال، "واجهنا مشكلة كبيرة مع الجنود الزنتان حول مجموعة من الطوربيدات. قبضوا علينا وجعلوني أكلم قائدهم عبر الهاتف، فقال لي (آمرك، كرجل عسكري، أن تسلمها فوراً. الزنتان في الجبال! ما حاجتهم إلى الطوربيدات؟". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[203] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان في طرابلس ومقاتلين في الألوية الثورية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[204] في تاجوراء، كانت هذه على شكل أكواخ مسبقة الصنع (مثل تلك الموجودة في مواقع البناء)، وفي جنزور، كانت غرفة ملحقة بمسجد. ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع سجناء في جنزور وسكان تاجوراء، طرابلس، آب/أغسطس 2011. انظر أيضاً "Libya: Stop Arbitrary Arrests of Black Africans", Human Rights Watch, 4 September 2011. في إفادات شهود العيان يصفون مهاجرين محتجزين دون اتخاذ الإجراءات اللازمة داخل مدرسة، وملعب كرة قدم وسجن قديم من عهد القذافي.

[205] أحد سكان حي عين زارة في طرابلس قال، "كان جاري عضواً في المجالس الثورية في عهد القذافي وكان يوزع البنادق. طلب منه جيرانه تسليم أسلحته، ففعل ذلك. لكن كان لديهم شكوك. فتشوا منزله، فوجدوا بندقية كلاشنكوف، وهكذا أتت الألوية الثورية وأخذته إلى السجن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[206] ذكر الثوار أن نظام السجن كان يستند إلى التعاون بين الميليشيات؛ وكان السجناء ينقلون من سجن إلى آخر حسب توفر المكان وحسب اعتبارات عملية أخرى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الألوية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. تتفاوت مستويات التعاون، اعتماداً على العلاقات بين ميليشيات بعينها. أحد مقاتلي ميليشيات مصراتية قال إنه كان هناك تعاون مع نظرائهم الزنتانيين وبعض الطرابلسيين: "المجلس العسكري لطرابلس وبلحاج ليسوا جزءاً من هذا الترتيب، كما أن بنغازي ليست جزءاً منه. لديهم إجراءاتهم الخاصة به". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. مسؤول في المجلس العسكري لطرابلس أشار إلى أن المجلس يعمل بشكل شبه مستقل: "لدينا سجننا الخاص بنا. هناك تعاون [مع الزنتان ومصراتة] لكن ليس هناك تبادل للسجناء. إذا تم القبض على شخص ما، وكان على قائمة مصراتة، فلن نسلمه لمصراتة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[207] مقاتل في ميليشيا شرقية وصف نفسه على أنه "مسؤول التحقيقات" وكان ينظم أمور المحتجزين قال، "هناك نوعين من الأشخاص الذين نعتقلهم: الأجانب والليبيين الذين عملوا مع القذافي. نحن نحقق بما قاموا به. إذا وجدنا أن أيديهم ملطخة بالدماء، فإنهم يرسلون إلى السجن. وإذا كانوا أبرياء، يعادون إلى منازلهم". قائد لوائه أضاف قائلاً: "لدينا نظام. عندما تُلقي القبض على أحد الأشخاص هنا نحقق معه. إذا لم يثبت عليه شيء، نسأل الميليشيات الأخرى". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. أحد مقاتلي مصراتة قال، "المبدأ هو احتجاز الشخص كي نرى ما إذا كان مطلوباً من قبل ألوية طرابلس، أو مصراتة أو نفوسة. ألوية طرابلس والزنتان تفعل الشيء نفسه. وهكذا، إذا ألقى لواء في

كان من الواضح أن هناك نواقص في الإجراءات المتبعة. ما من دليل على أن المجلس الوطني الانتقالي لعب دوراً حقيقياً في الإشراف على التعامل مع السجناء أو أماكن احتجازهم. طبقاً لمصادر في الأمم المتحدة، فإن هناك حالياً 7,000 سجين في طرابلس وحدها،[208] في سجون تديرها السلطات المحلية والميليشيات. وليس هناك اتفاق حتى الآن حول نظامٍ مركزي للملاحقة القضائية.

قد تتمثل أوضح تجليات المشاكل والمزالق التي سببها غياب السلطة المركزية في حالة المهاجرين الأفارقة، الذين أصبحوا هدفاً في كثير من الأحيان للاعتقالات العشوائية. في حين أن الميليشيات تمتعت على الأقل بإمكانية الوصول إلى وثائق وإفادات عندما تقوم بالتحقيق مع ليبيين آخرين، فإنها كانت تفتقر حتى إلى هذه البيانات الأساسية عندما يتعلق الأمر بمواطني بلدان أفريقية أخرى. يمكن اتهام بعض هؤلاء وبشيء من المصداقية بأنهم مرتزقة، استأجرهم القذافي لمحاربة الثوار. إلا أن عمليات المسح الأمني امتدت أبعد من ذلك بكثير لتشمل مهاجرين لا يمتلكون وثائق والذين لم يكن ولاؤهم ولا أنشطتهم معروفة على الإطلاق للثوار. وبعبارة أخرى فإن قضية المرتزقة تم تضخيمها وخلطها بالقضية المختلفة والأوسع لشبكات الهجرة غير المشروعة – والمستعملة إلى حدٍ بعيد لتوفير العمالة الرخيصة في طرابلس أو أماكن أخرى.[209] كان العديد منهم لا يملكون أذونات إقامة، أو تأشيرات دخول، ولا أية ممتلكات ولا حتى، في بعض الحالات، جوازات سفر وكان يتم اعتقالهم على هذا الأساس فقط،[210] ودون وجود أي عملية تحقيق حقيقية باستثناء البحث عن ليبي يؤكد هويتهم.[211]

كما أن ثمة مبعث قلق آخر يتمثل في العمليات الانتقامية التي تتخذ ضد مجموعات أو أحياء يشتبه بأنها موالية لنظام القذافي.[212] الثوار السابقون يفخرون بأنهم أحجموا عن العمليات الانتقامية واسعة النطاق والمنهجية أو العنيفة ضد مؤيدي النظام. وقد كان ذلك صحيحاً إلى حدٍ بعيد. رغم ذلك، فقد كان هناك عدة حوادث موثقة لعمليات انتقام جماعي، بما في ذلك المعاملة التمييزية والاعتقالات العشوائية لـ "المستفيدين" – وهو مصطلح يستعمل لوصف الأشخاص والمجموعات التي حصلت على مكاسب مادية مقابل الدعم السياسي للنظام.[213] خارج طرابلس، تحولت بعض البلدات المرتبطة بجماعات

طرابلس القبض على أحدهم، فإنهم يتصلون بنا لمعرفة ما إذا كان لدينا شيء ضده. إذا كان الأمر كذلك. فإنه يُرسل إلينا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[208] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[209] بعض الذين انضموا إلى ألوية الثوار كانوا قد خدموا سابقاً كمسؤولين في مجالات الهجرة، والأمن الداخلي والشرطة؛ ويبدو أنهم أعادوا إدخال وظائفهم السابقة إلى حدٍ ما في عمل الميليشيات. مسؤول سابق كان في الماضي ضالعاً في التحقيق مع مهاجرين أفريقيين لا أوراق لديهم واعتقالهم أظهر قدراً كبيراً من الإحباط إزاء تدخل نظام القذافي في عمله، الذي كان يأمل أن يقوم به الآن بحرية أكبر. "معظم الأفارقة الموجودين في ليبيا يزورون النقود، ويستعملون السحر – إنهم مجرمون. إنهم يتسببون في الكثير من المشاكل. عندما كنت أعمل في الأمن الداخلي في ظل نظام القذافي، كنت مسؤولاً عن مكافحة الهجرة. ماذا حدث؟ لا شيء. كان عملنا هو إلقاء القبض على السود عند مغادرتهم زوارة استعداداً للذهاب إلى إيطاليا. كان هناك عادة حوالي 200 شخص على كل قارب، لكن في بعض الأحيان 500 أو حتى 1000. كانت قوارب الشرطة تلقي القبض عليهم وتحضرهم إلينا، وكنا نضعهم في معسكر للجيش، الفلاح أو باب العزيزية في العادة، بحيث يمكن نقلهم من ثم بالباص أو الطائرة. بعد 15يوماً، نسمع من قوارب الشرطة بأنهم ألقوا القبض على نفس الأشخاص! كان القذافي يطلق سراحهم ويرسلهم على القوارب من جديد!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، النوفليين، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. خلال التسعينيات، كان هناك أحداث عنف في عدد من البلدات على شكل مشادات ومناوشات بين المهاجرين الأفارقة والليبيين. وكان لجزء كبير من هذا علاقة بشبكات التهريب، بما في ذلك تهريب المخدرات. لمزيد من المعلومات حول عنف العصابات بين شبكات تهريب وتوزيع المخدرات الأفريقية والليبية، انظر Yehudit Ronen, Qaddafi's Libya in World Politics (Boulder, 2008).

[210] ملاحظات لمجموعة الأزمات؛ ومقابلات لمجموعة الأزمات مع مسؤولين في مكتب التحقيقات في أحد الألوية الشرقية للثوار، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[211] أحد قادة الميليشيات الشرقية قال، "في حالة مثل هؤلاء المهاجرين فإننا نبحث عن ليبي يمكن أن يؤكد هويتهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. كما شهدت مجموعة الأزمات أيضاً حالات لأفارقة سود معروفون في مجتمعاتهم المحلية وبالتالي تجنبوا المضايقات؛ كانوا يتفاعلون بشكل طبيعي مع السكان خلال رمضان والأعياد وكذلك خلال المعارك لتحرير طرابلس. ملاحظات لمجموعة الأزمات، مركز مدينة طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[212] مثال شنيع على ذلك كان اكتشاف هيومن رايتش ووتش لجثث 53 من جنود القذافي يبدو أنه تم إعدامهم وأيديهم مربوطة. انظر: "Libya: Apparent Execution of 53 Gaddafi supporters", Human Rights Watch, 23 October 2011.

[213] لعبت القبلية دوراً في هذا إلا أنه يبالغ في دورها في كثير من الأحيان. رغم أن القذافي وصف القبائل بأنها قوى رجعية عند استلامه السلطة، إلا أن محاولة الانقلاب العسكري الذي جرى عام 1993 بتخطيط من قادة أكبر التجمعات القبلية، الورفلة، دفعته لتغيير نهجه. لقد نفذ إستراتيجية فرق تسد تستند إلى الانتماء القبلي وتهدف إلى استمالة الورفلة والسيطرة عليها، وبشكل عام استعمل القبائل ضد بعضها البعض من أجل قمع الاحتجاجات الشعبية. ونتيجة لذلك، فقد ادخل في الأجهزة الأمنية عدد كبير من أفراد القبائل التي مُنحت قوة جديدة. بما في ذلك الورفلة، القذافة، (وهي قبيلة صغيرة تتكون من أقارب القذافي من سرت وما حولها) وقبيلة المقارحة. في الواقع، ورغم أفضل جهود النظام للمحافظة على تماسك الأجهزة الأمنية التي أعيد تنظيمها على أساس قبلي مع بداية انتفاضة شباط/فبراير، يمكن القول بأن أقارب القذافي من قبيلة القذافة هم وحدهم الذين ظلوا موالين بشكل كامل. الورفلة والمقارحة انقسمتا، حيث انضم بعضهم إلى الثورة في الشرق أو دعموها سراً؛ وآخرون استمروا في دعم النظام حتى النهاية؛ وطرف ثالث، قد يكون الأكبر حجماً، ظل على الحياد بانتظار حصيلة المواجهات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين ليبيين سابقين، بني وليد، طرابلس وواشنطن، حزيران/يونيو، تموز/يوليو، أيلول/سبتمبر 2011. على حد تعبير مسؤول سابق، فإن "المعركة الطويلة للاستيلاء على بني وليد كانت جزئياً صراعاً بين جناحي قبيلة الورفلة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي سابق من بني وليد، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2011. وثمة اعتقاد بأن هناك مجموعات أخرى استفادت من نظام القذافي. وهكذا، فإن الليبيين من أصول صحراوية والذين أُعيد توطينهم في الشمال منحوا الأرض ومساكن فاخرة نسبياً في طرابلس، وسرت ومدن أخرى؛ ويضم هؤلاء بشكل خاص المشاشية (الواقعة جنوب وشرق جبال نفوسة) وسكان مدينة تاورغاء، قرب مصراتة.

الموالين إلى مدن أشباح. في سرت وبني وليد، نزحت العائلات بسبب القتال المكثف، ولم تعد كثير من المنازل قابلة للسكن نتيجة القصف المكثف للثوار بمدافع الدبابات، والبنادق عديمة الارتداد وقذائف الـ آر بي جي.[214]

كما أن الميليشيات المدنية قامت بنهب البيوت في سرت وبني وليد، ولم تقتصر على الاستيلاء على الممتلكات العائدة للقوات المسلحة للقذافي، بل الاستيلاء على أشياء مثل أجهزة التلفزيون المسطحة من شقق المدنيين، حتى مع اعتراف بعض الثوار بأن مثل تلك الأنشطة كانت خاطئة.[215] العديد من تلك الأسر تنتشر حالياً في سائر أنحاء الغرب وجنوب الوسط بما في ذلك في طرابلس، وترهونة، وضواحي طرابلس الجنوبية. أما مصراتة فقد منعت سكان سرت، وبني وليد وتاورغاء من دخول المدينة، باستثناء أولئك الذين كانوا يعيشون هناك لكن شعروا بضرورة المغادرة، مما أجبر الآخرين على العودة إلى مدنهم الأصلية المدمرة.[216] في طرابلس، قام ثوار مصراتة وزليتن بمصادرة واحتلال الممتلكات التي تعود ليس فقط إلى أفراد سابقين في النظام بل أيضاً لعائلات تتحدر من مناطق مثل سرت وبني وليد.[217]

تعود الحالات الأشهر إلى تاورغاء. أهالي تاورغاء هم ليبيون من ذوي البشرة الأكثر سمرةً ويتحدرون من مختلف المناطق الجنوبية داخل ليبيا ومن التجمعات البدوية في الساحل. خلال حكم القذافي، استفادوا من المعاملة التفضيلية خصوصاً فيما يتعلق بالسكن والوظائف. خلال حصار مصراتة الذي دام شهراً، انضم أهالي تاورغاء من مؤيدي النظام إلى الحملة الوحشية ضد المدينة.[218] بعد أن استولت القوات المصراتية على تاورغاء، كان الانتقام قاسياً. أُفرغت المدينة بأكملها من السكان، وقام المقاتلون المصراتيون بمضايقة واحتجاز الأسر من تاورغاء التي هربت إلى طرابلس وسرت.[219]

يتسم موقف المصراتيين بالكثير من الحساسية والدفاع عن تصرفاتهم إزاء الطريقة التي تعاملوا بها مع هذه المسألة؛ ويؤكد كثيرون بأن لهم الحق بمحاكمة أهالي تاورغاء من قبل وحدة جرائم الحرب التابعة لهم.[220] رغم أن قادة رفيعي المستوى من مصراتة يقرون في مجالسهم الخاصة بالحاجة لشكل من أشكال المصالحة، فإنهم لا يرغبون بالتعبير عن هذه المشاعر علناً. أحدهم قال، "علينا أن ندعو أهالي تاورغاء للعودة إلى مجتمعاتهم. من المهم لمصلحة بلدنا أن نصدر بياناً بهذا المعنى. لكن لا أحد يريد أن يصدره".[221] تشكل حالة تاورغاء القضية الأكثر بشاعة، لكنها ليست فريدة. المشاشية، الواقعة في الجبال الغربية، واجهت مصيراً مشابهاً يتمثل في أحياء لا حياة فيها في مدينة أشباح.[222]

في طرابلس نفسها، كان النظام يحُابي أحياء معينة – خصوصاً حي ناصر وأم درمان في أبو سليم.

[214] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين يزورون بني وليد وسرت وطرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[215] ملاحظات ومقابلات لمجموعة الأزمات مع مقاتلين في لواء مصراتة، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[216] نقاط التفتيش المصراتية في درنة، قرب زليتن، وعلى طول الطريق إلى تاورغاء، جنوب مصراتة، كانت تسلم أسماء الأشخاص الموضوعين على القائمة السوداء. ولم يستطع أحد أن يخبر مجموعة الأزمات بالأصل الدقيق لهذه القوائم. مقابلات وملاحظات لمجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/اكتوبر 2011.

[217] أحد القادة المصراتيين حمّل المسؤولية لثوار الزنتان في عمليات الاستيلاء على المباني الفارغة في العاصمة، مضيفاً أنهم قد يكونوا اعتقدوا بأن أي بناء فارغ كان يعود إلى أفراد سابقين في النظام. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. ليبي من بني وليد كان يعيش في حي الأندلس الراقي في طرابلس قال، "ليس هناك أي نظام هنا. لقد تم الاستيلاء على ممتلكاتنا وسياراتنا من قبل أحد ألوية مصراتة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[218] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011. يصف أهالي مصراتة الجرائم التي ارتكبها من قبل أهالي تاورغاء، التي ذكر أنها اشتملت على السرقة، والقتل والاغتصاب. وحتى الآن، ما من تأكيد مستقل على أن حالات اغتصاب حدثت في مصراتة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث في حقوق الإنسان، مصراتة، تشرين الأول/اكتوبر 2011؛ أحد المصراتيين قال، "هذا أمرٌ خاص بالنسبة لنا. المصراتيون وحدهم ينبغي أن يعرفوا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل مصراتي، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[219] مراقب لحقوق الإنسان ادعى بأنه رأى أفراد في ميليشيا مصراتية تدخل مستشفى في طرابلس وتخرج مريض من تاورغاء بالقوة مع إطلاق التهديدات للآخرين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. انظر أيضاً "Tuwarghas Must Be Protected From Reprisals and Arbitrary Arrest in Libya", Amnesty International Online, 7 September 2011. في حين سمح لمعظم المدنيين بمغادرة سرت خلال المعارك لاحتلالها، فإن مراسلاً شاهد عائلات من تاورغاء تحتجز في أحد المساجد للتحقيق من قبل الميليشيات المصراتية. انظر "Accused of fighting for Qaddafi, a Libyan town's residents face reprisals", The New York Times, 23 September 2011. في حادث آخر، ذكر موظف يعمل في منظمة غير حكومية دولية أنه في تشرين الثاني/نوفمبر، دخل أحد الألوية المصراتية بالقوة إلى معسكر أقيم للنازحين من تاورغاء ليلاً، وفصل الرجال عن النساء ثم أخذ عدداً من الرجال. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[220] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محامين من مصراتة، وثوار ومدنيين، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[221] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. مسؤول أممي قال إن قادة المجلس الوطني الانتقالي يفهمون أيضاً أهمية تسوية قضية تاورغاء لكن أي محاولة لفرض حلٍ على المصراتيين سيكون إشكالياً من الناحية السياسية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[222] المشاشية هم رعاة بدو ذوي بشرة أشد سمرةً ويتحدرون من جنوب ليبيا ونقل بعضهم من قبل نظام القذافي إلى مدن وبلدات في الجزء الجنوبي الشرقي من الجبال الغربية. قبل عقود، قدمت لهم الأراضي المصادرة وغالباً ما كانوا مكروهين من قبل جيرانهم. بعض المقاتلين الموالين للقذافي كانوا من هذه الجماعة الصغيرة التي أسبغ عليها النظام الكثير من العطايا وقدم لها بنية تحتية لم تقدم لمجتمعات محلية أخرى. وتمثلت هذه في مستشفى جديد، ومسجد وناديين رياضيين. يزعم سكان الزنتان بأن نظراءهم المشاشيين دعموا القذافي منذ السبعينيات مقابل أراض سُرقت من مدينتهم؛ كما يزعمون بأن المشاشية استعملت كقاعدة للقوات الموالية للقذافي خلال الانتفاضة. تعرّف المراقبون على سجنٍ متنقل في الزنتان يبدو أنه كان يحتوي على أشخاص من المشاشية لم يهربوا من المنطقة. مقابلات ومراسلات بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من بني

لقد تم تحقيق بعض التقدم إزاء جميع هذه القضايا، بداية بضبط التنافس بين الميليشيات ووصولاً إلى تأسيس نظام قضائي أكثر مركزية. جدير بالذكر أنه تم اتخاذ بعض الخطوات لتخفيف حدة الفوضى في العاصمة، رغم أن هذه الخطوات تبقى متفاوتة ومرتبطة بالجهود التي تبذل من القاعدة إلى القمة من قبل الألوية لتنسيق عملها وليس من خلال محاولات من القمة إلى القاعدة لضبطها. في 22 أيلول/سبتمبر، عقد اجتماع لـ "اتحاد سرايا الثوار" في مصراتة حضره بلحاج وقادة الألوية الرئيسية في مصراتة.[223] رغم ذلك تبقى التوترات مرتفعة بين ألوية طرابلس وميليشيات الزنتان، مع صراعات وصدامات متقطعة بين الطرفين.[224] كما أن ميليشيات من مناطق أخرى شاركت في القتال في طرابلس بشكل متقطع.[225] مؤخراً، غادرت عدة ميليشيات العاصمة نتيجة اتفاقات منفصلة[226] ـ وهي خطوة هامة رغم أنها غير كافية ساعدت في إزالة أحد أسباب المواجهات العنيفة.

كما قام المجلس الوطني الانتقالي ببعض الخطوات الأولية باتجاه تعزيز مركزية النظام القضائي، رغم أنه في هذا المجال أيضاً لا يزال التقدم بطيئاً ومتقطعاً. في تشرين الثاني/نوفمبر، قال المجلس إنه سيضع خطة لتسجيل تأشيرات الدخول للمهاجرين الذين لا أوراق لديهم، إلا أن التفاصيل لم تظهر بعد.[227] وعلى نحو مماثل، فإن الميليشيات نقلت إلى وزارة العدل التابعة للمجلس الوطني الانتقالي بعض الصلاحيات المتعلقة بمعالجة الحالات الجنائية، وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، نقل المجلس العسكري لطرابلس السلطات المتعلقة بالجديدة، وهو سجن جنائي رئيسي، إلى سيطرة المجلس الوطني الانتقالي.[228] إلا أن الميليشيات بشكل عام لا زالت تحتفظ بالسيطرة على المحتجزين ومراكز الاحتجاز. في مصراتة، تبقى المعالجة القضائية للحالات الجنائية تحت سيطرة محاكم مصراتة؛ وتم تعيين كبير الإداريين من قبل المجلس الوطني الانتقالي لكنه "مسؤول عن المسائل الإدارية، وليس الأمور القضائية".[229] هناك مئات السجناء السياسيين المحتجزين في مصراتة والذين يفتقرون إلى التمثيل القانوني؛ ويقوم محامو مصراتة بمعالجة الوثائق التي تم الاستيلاء عليها من النظام القديم بحثاً عن أدلة جرمية.[230] بشكل عام، لازال هناك الكثير مما ينبغي فعله قبل أن تكتسب السلطات المركزية المصداقية والثقة اللازمتين لإقناع الميليشيات بالقبول بإطارٍ أمني أو قضائي موحد.

تمثل الطريقة التي قتل بها القذافي في 23 تشرين الأول/أكتوبر مثالاً واحداً صارخاً على التحديات القائمة وعلى التوتر بين الرغبة الحقيقية بإقامة مجتمع تحكمه القواعد من جهة والرغبة الموازية أيضاً بتطبيق شكل سريع من العدالة يحمل في كثير من الأحيان جميع علامات الانتقام الصرف.[231]

وليد والبلدات المجاورة، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2011. لمزيد من التفاصيل حول المشاشية، انظر Mathieu von Rohr, "Tribal rivalries complicate Libyan war", Der Spiegel, 26 July 2011.

[223] كما حضر الاجتماع قائد ألوية 17 شباط/فبراير من بنغازي، فوزي أبو كتف. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول غربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر2011؛ ومع دبلوماسي عربي، عمان، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[224] بدأت الصدامات – على شكل مواجهات وتبادل لإطلاق النار – بالحدوث بين مختلف الميليشيات مباشرة تقريباً بعد دخولها إلى العاصمة، حيث كان تأمين الأسلحة إحدى النقاط الخلافية العديدة. "سليمان محمود العبيدي أرسل وحدتنا لتأمين بعض الألغام. بعد نصف ساعة، ظهرت قوات بلحاج، وجرت معركة صغيرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد جنود الثوار من الوحدة الشرقية، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. قائد رفيع في لواء طرابلس وصف إحدى المواجهات مع ميليشيات الزنتان حول الطوربيدات. يبدو أن تنسيق اتحاد سرايا الثوار أنتج تفاهماً بين بلحاج والمجلس العسكري لطرابلس من ناحية وألوية مصراتة من ناحية أخرى؛ رغم أن وحدات مصراتة ظلت في العاصمة، ويدعي مقاتلو ألوية طرابلس بأنهم نادراً ما يصطدمون معها بشكل عنيف. لكن في تشرين الأول/أكتوبر، ارتفعت وتيرة المواجهات بين الطرابلسيين والزنتان. في بعض الأحيان، كان السبب في ذلك دخول ألوية طرابلس إلى مناطق كان الزنتان قد فرضوا سيطرتهم عليها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد ألوية طرابلس، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011. في أواسط تشرين الأول/أكتوبر، يزعم أن رجال ميليشيا الزنتان "سحبوا بنادق وأطلقوا النار على واجهة غراند هوتيل" في محاولة لاستعادة أسلحة استولى عليها مقاتلو ألوية طرابلس الموجودين هناك. في 31 تشرين الأول/أكتوبر، تطورت محاولة مزعومة من قبل رجال ميليشيا الزنتان لدخول مستشفى في طرابلس والتفتيش عن أحد الرجال الذين كانوا قد هاجموه في وقت مبكر من ذلك اليوم إلى مواجهة بين "مئات" من المقاتلين الزنتان والطرابلسيين. انظر Nick Meo, "Revolutionaries turn on each other as fears grow for law and order", The Telegraph, 31 October 2011. وبشكل أوسع، فإن مقاتلي ألوية طرابلس قالوا إنه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر جرت أحداث مشابهة عدة مرات أسبوعياً، إن لم يكن كل ليلة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2011. رغم عدم الإبلاغ عن صدامات منذ ذلك الحين توازي في نطاقها المعركة بالبنادق التي جرت في المستشفى، فإن غياب إطار واضح وقواعد انخراط واضحة يعني أن مخاطرة نشوء مواجهات مسلحة تظل قائمة.

[225] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[226] يُذكر أن بعض الميليشيات المصراتية انسحبت طوعاً إلى مشارف العاصمة طرابلس، رغم أنه وبحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، فإنها ظلت في حي تاجوراء في طرابلس. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مقيم في مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[227] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[228] جدير بالذكر أن إدارة السجن تم تسليمها إلى الشرطة القضائية، وهي الجهة التي كانت تدير السجون في ظل نظام القذافي. إن الاستعداد للقيام بذلك يشير إلى أن الثقة في مؤسسات الحكومة المركزية على الأقل في حالة تحسن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[229] كبير الإداريين "يقرر موعد افتتاح المحكمة وإغلاقها، وأمور من هذا القبيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محامٍ من مصراتة، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[230] المرجع السابق. بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الزنتان أيضاً تقاوم تسليم سجنائها إلى المجلس الوطني الانتقالي، وتستمر بالقيام بذلك تحت الإدارة الجديدة لعبد الرحيم الكيب. ويعتبر مصير سيف الإسلام، الذي ألقي القبض عليه في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، مؤشراً على ذلك: في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2011 كان لا زال يحتجز في مكان سري في منطقة الزنتان.

[231] رئيس الوزراء الكيب استحضر هذا التوتر قائلاً: "نتعهد بأننا نسعى لإقامة دولة تحترم حقوق الإنسان، ولا تسمح بانتهاك حقوق الإنسان، إلا أن ذلك سيستغرق وقتاً". انظر "Libya's Prime Minister Abdurrahim al-

IV. الخلاصة: التعامل مع مشهد أمني مجزأ

من حيث المبدأ، ليس هناك خلاف كبير بين قادة الألوية والقادة السياسيين على الحاجة لتوحيد قوات الأمن ووضعها تحت سيطرة سلطة وطنية واحدة ذات مصداقية. كما ذكر قائد ألوية طرابلس، مهدي الحراتي، "في المستقبل، يرغب جميع الثوار بأن يكونوا تحت مظلة الجيش الوطني".[232] وتم التعبير عن مشاعر مشابهة من قبل قائد لواء محمد المدني في الزنتان وثوار مصراتة العائدين من الجبهة في سرت.[233]

إن ترجمة مثل هذه المشاعر المجردة إلى إجراءات ملموسة مسألة أخرى بالطبع. إن تشرذم المشهد الأمني يعكس انقسامات سياسية وقضايا بنيوية أبعد مدىً مثل إهمال القذافي للجيش الوطني وغيره من المؤسسات الأخرى؛ والاحتكاكات المناطقية والعصبوية السياسية؛ والتطور غير المتساوي للثورة جغرافياً وعدم التنسيق بين مختلف مكوناتها؛ فائض الأسلحة وغياب الثقة؛ غياب سلطة تنفيذية قوية تحظى بالاحترام؛ انتشار مشاعر بين العديد من المقاتلين المسلحين بأن الجيش الوطني الجديد يفتقر إلى الشرعية والكفاءة. على حد تعبير محلل عسكري غربي، "لقد أتينا ونحن نعتقد بأن الميليشيات ستنضوي تحت لواء الجيش الوطني. الآن يبدو أن الجيش الوطني نفسه سينضوي تحت لواء الميليشيات".[234]

إن نطاق المشكلة كبير فعلاً. طبقاً لمتحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي، فإن 125,000 إلى 150,000 معظمهم من الليبيين الشباب انضموا إلى الميليشيات وحملوا السلاح لتحرير بلادهم، ومعظمهم لم يتخل بعد عن أسلحته ومكانته كمقاتل مستعد للدفاع عن حيه أو قريته، أو بلدته.[235] مع تلاشي الحرب، قال أحد القادة الكبار لألوية طرابلس "لا تستطيع التخلي عما لديك. إنها كالإدمان. فعلاً لا أريد العودة إلى بيتي. لكن رغم ذلك، فإن كثيرين لا يرغبون بالملل الذي يصاحب الحياة العسكرية المنضبطة. هناك موقف الآن مفاده أن (ليبيا حرة). وأنا حر في الذهاب إلى الجبهة إن أردت".[236]

جوهر القضية سياسي. إن تشرذم المشهد الأمني يعكس انعدام الثقة بين اللاعبين الجدد ويعكس مخاوف حقيقية، كذلك انعدام اليقين فيما يتصل بمن يمتلك الشرعية للقيادة خلال المرحلة الانتقالية. ليس من المحتمل أن تتخلى الميليشيات ولا المدن التي تدعمها، بشكل كامل عن الأسلحة وحل هذه الميليشيات قبل أن يثقوا في العملية السياسية. على حد تعبير أحد قادة لواء من مصراتة، فإن "الناس في مصراتة يركزون على القضايا الأمنية. ليس هناك حرب الآن، لكن عليك أن تحترس لمعركة جديدة".[237] رغم التعبير عن النوايا الطيبة، فإن من المرجح أن يحتفظ الليبيون بمنظماتهم الأمنية المنفصلة طالما ظلت تعتبر مفيدة في حماية المصالح المحلية. بعض قادة الميليشيات أشاروا إلى أنهم سيسلمون أسلحتهم فقط عندما تنشأ سلطة مركزية شرعية – ما يعني في الحد الأدنى ليس قبل إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية – ومن المقرر أن تجري هذه الانتخابات بعد نهاية الصراع بثمانية أشهر، في حزيران/يونيو 2012 – وربما ليس قبل الانتخابات البرلمانية التي يتبعها تشكيل حكومة.

يبدو أن الحكومة الجديدة تتمتع بدعم سياسي أكبر مما تمتعت به سابقاتها إلا أن ذلك قد لا يكون كافياً لتطمين الميليشيات. إنها تضم ممثلين عن المناطق[238] وأعضاؤها غير ملوثين بالمناصب السابقة في ظل حكم القذافي ولا بأي حالات فساد أو انتهاكات خلال الإدارة السابقة للمجلس الوطني الانتقالي. في النهاية فإن الوزراء الرئيسيون

Keib in profile", BBC News, 2 November 2011. السلطات الليبية الجديدة تعبر في المجالس الخاصة عن ارتياحها لمقتل القذافي. لو كان لا زال على قيد الحياة لكان علينا أن نحيله إلى محاكمة – ولكان تحول إلى شهيد، ممثل صدام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011. قبل مقتل القذافي، سُئل عبد الحكيم بلحاج إذا كان الثوار "منضبطين بما يكفي بحيث لا يطلقون النار على القذافي إذا رأوه"؛ ورداً على ذلك قال مازحاً، "آمل أن يفعلوا ذلك!"، الجزيرة، 20 أيلول/سبتمبر 2011. مسؤول أمريكي قال إنه، ورغم ظروف موته، فإن الحصيلة كانت إيجابية: "لقد أزال ذلك مصدراً رئيسياً للخوف بين الليبيين، الذين كان كثيرون منهم يعيشيون مع صورة مبالغ بها للقذافي بوصفه رجلاً قادراً تقريباً على تحقيق المعجزات. دون وجود القذافي، يمكنهم أن يتنفسوا بسهولة أكبر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[232] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[233] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011. أحد القادة المصراتيين قال: "إنشا الله، سنتمكن من الانضواء تحت مظلة الجيش الوطني حتى لو احتفظنا بأسماء ألويتنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد وحدة مصراتية، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ ومقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، مصراتة، أيلول/سبتمبر 2011. سليمان السويحلي، قائد أحد أكبر الألوية المصراتية، وصف غاية لوائه بأنها "إرسال إشارة" إلى القيادة السياسية في بنغازي مفادها أن الثوار لا يمكن تهميشهم: "نحن هنا، ولن نكون ضد المجلس الوطني الانتقالي؛ لكن لدينا مطالبنا أيضاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مختار فرنانة، قائد لواء الزنتان، مضى أبعد من ذلك متنبئاً بأن الظروف الاقتصادية ستؤدي إلى حل الميليشيات. "أنا قلق فعلاً من أنه عندما يعود النفط إلى سابق عهده، فلن يرغب أحد بالبقاء في أي مجموعة مسلحة. سيكون علينا أن نجند أشخاصاً من الخارج كما لو كنا دولة خليجية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[234] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير عسكري غربي، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[235] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2011، انظر أيضاً الناطق العسكري باسم المجلس الوطني المؤقت، مقتبس في NTC military spokesman Abdurrahman Busin, quoted in Portia Walker, "Armed militia members haven't been integrated into new Libya", USA Today,2 December 2011.

[236] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. كان هذا الموقف مُعدياً. "في المرة التالية ستكون سورية!" صاح أحد المقاتلين العائدين من المعركة في أبو سليم. ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، آب/أغسطس 2011.

[237] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد لواء من مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[238] هناك استثناءات. قادة الأمازيغ (البربر) انزعجوا من أن ما من قائد أمازيغي ممثل في المجلس الوطني الانتقالي وذكر قيام مظاهرات صغيرة في بنغازي رداً على ما يعتقدون من عدم تمثيل الشرقيين.

اختيروا من بين صفوف الثوار الجدد ومن مراكز القوى مثل مصراتة والزنتان – وهي سمات تهدف إلى منح المجلس الوطني الانتقالي قدرة أكبر على التعامل مع الميليشيات من هذه المناطق. رئيس الوزراء الكيب نفسه كان نشطاً جداً بين شبكات ثوار طرابلس واستثمر شخصياً في الثورة، مما منحه مصداقية حقيقية وقاعدة دعم قوية في العاصمة. وعلى نحو مماثل، فإن وزيري الدفاع والداخلية هما في الأصل من الزنتان ومصراتة على التوالي، وبالتالي قد يكونا قادرين على تعزيز التعاون بين المناطق وتعزيز شرعية المجلس الوطني الانتقالي.

وزير الدفاع أسامة الجويلي، وهو مدرب ومعلم عسكري سابق من الزنتان انشق في بداية الصراع، يجسر الفجوة الثقافية بين الجيش الوطني، حيث تدرب ودرب، والثوار المدنيين الجدد، الذين قاتل معهم؛ كما أنه قاد الميليشيا المسؤولة عن اعتقال سيف الإسلام. رغم ذلك، فإنه سيكون بحاجة لدعم سياسي وتقني قوي لتنفيذ مهمته؛ وهذا ينطبق إلى درجة أكبر على نظيره في وزارة الداخلية، فوزي عبد العال، وهو مدعي عام سابق وشاب من مصراتة. ردود الفعل الأولية من الميليشيات الأخرى حتى الآن كانت فاترة؛ كما رأينا، فإن مخاوفها الأمنية والسياسية تتجاوز هوية الشخص الذي يدير الوزارة في العاصمة.[239] بالفعل، فإن التشكك في الحكومة المركزية عميق جداً بحيث أن ثمة مخاطرة في أن يعتبر الوزراء – كما كان الوضع في ظل نظام القذافي – غير هامين بالمرة.

كما أن نزعة المجلس الوطني الانتقالي إلى عدم الشفافية لم يساعد كثيراً، وغذى مزيداً من الشكوك. على حد تعبير صحفي في طرابلس:

> كي يتمكن المجلس الوطني الانتقالي من معالجة الوضع، فإنه بحاجة لوضع حدٍ للسرية التي يعمل بها – بما في ذلك تسمية جميع الأعضاء البالغ عددهم 54 والتأكد من أن هناك فعلاً 54 عضواً؛ ونشر محاضر اجتماعاته وقراراته؛ وإعلان المجالات التي تنفق فيها عائدات النفط؛ وشرح الكيفية التي تتخذ بها القرارات المتعلقة بإصدار تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني. جميع هذه المشاكل مترابطة. المصراتيون والزنتان لا زالوا مقتنعين بأن المجلس الوطني الانتقالي يُخفي نوايا سيئة، وحتى الآن لم يفعل المجلس الوطني الانتقالي شيئاً وفي العلن لدحض هذا الانطباع.[240]

حتى الآن، تبين أن أي أمل بأن الإدارة الجديدة للمجلس الوطني الانتقالي ستكون قادرة على وضع حدٍ لعنف الميليشيات ضد بعضها البعض لا أساس له. في مطلع كانون الأول/ديسمبر، تصاعد العنف في طرابلس بدلاً من أن يتراجع، حيث تحدث المواجهات المسلحة فعلياً كل ليلة.[241]

إن سرداً لبعض الأحداث الأخيرة الأكثر دراماتيكياً يوضح هذه النقطة. في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض مبعوث رئيس الوزراء الكيب للهجوم – وهو حدث أنكره المجلس الوطني الانتقالي علناً رغم أنه أقر به في المجالس الخاصة.[242] وصل العنف إلى المطار الدولي في مناسبتين منفصلتين على الأقل: في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، منعت ميليشيا من سوق الجمعة طائرة من الإقلاع كوسيلة للضغط على الهيئة التنفيذية الجديدة للمجلس الوطني الانتقالي لدعمها في نزاع مع بني وليد؛[243] وفي وقت لاحق، في 11 كانون الأول/ديسمبر، اندلعت معركة كبيرة بالنيران عندما اصطدم رجال تحت سيطرة خليفة حفتر – القائد الأعلى رتبة في الجيش الوطني – مع ميليشيات من الزنتان رفضت إخلاء المطار منذ سقوط طرابلس رغم عدة محاولات من قبل المجلس الوطني الانتقالي للتفاوض من أجل التوصل إلى حل.[244] المجلس الوطني الانتقالي والمجلس البلدي الجديد في طرابلس، بالتعاون مع المجلس العسكري لطرابلس فرضوا موعداً نهائياً هو 20 كانون الأول/ديسمبر لانسحاب تلك الميليشيات؛ أما تبعات تجاهل ذلك الموعد فتبقى غير واضحة.

وفي المحصلة، فإن أي تقدم يتم تحقيقه على سبيل تعزيز مصداقية المجلس الوطني الانتقالي وهيئته التنفيذية، سيظل هشاً على الأقل حتى إجراء الانتخابات؛ وفي هذه الأثناء، ستجبر حكومة عبد الرحيم الكيب على التفاوض مع الميليشيات والتعاون معها؛ حيث أن مطالب هذه الميليشيات لا تستند فقط إلى مخاوفها من عدم الاستقرار والحاجة إلى الدفاع المحلي، بل الأكثر أهمية من ذلك تستند إلى مشروعيتها الثورية التي اكتسبتها خلال الصراع للإطاحة بالنظام السابق.

إن انعدام المصداقية التي عانت منها قيادة الجيش الوطني خلال القتال فاقمت من المشكلة، وهو ما ترك البلاد مع قوات مسلحة ضعيفة. الجدير بالملاحظة أن ما من قائد ميليشيا واحد اكتسب ما يكفي من الدعم في سائر أنحاء البلاد للبروز كشخصية وطنية ووحدوية حقاً. النزاعات بين أبرز قادة الميليشيات المدنية وشخصيات الجيش الوطني صراعات مكلفة؛ وعلى حد تعبير مقاتل مصراتي، فإن "الشخصيات نفسها باتت مشكلة"[245] مع عدم قدرة الميليشيات على العمل بشكل منسجم، فإن تسوية النزاعات يحدث ثنائياً بشكل أساسي،

---

[239] تعليقاً على ترشيح الجويلي قبل تثبيته، قال قائد لواء طرابلس مهدي الحراتي إن شخصيته ليست مهمة إذا لم يكن منتخباً من الناس وليس مختاراً من قبل رئيس الوزراء. "قد يكون أسامة الجويلي، أو أي شخص آخر. لا يمكنني تقييمه. نحن بحاجة إلى شخص يحظى بدعم إجماعي وهذا لا يمكن أن يحدث دون قرارٍ من الناس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. مقاتلو مصراتة عبّروا عن لا مبالاة عامة حيال هذه القضية، حيث أنهم يهتمون أكثر بالمخاوف الأمنية المحددة لمدينتهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[240] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[241] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من طرابلس، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[242] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي وصحفي، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[243] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في ميليشيا في سوق الجمعة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[244] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي، طرابلس، كانون الأول/ديسمبر 2011. انظر أيضاً "Armed groups clash in turf war near Tripoli airport", Reuters, 11 December 2011.

[245] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

وحسب الحالة؛ حيث أن الاشتباكات فيما بينها تزداد خطورة باستمرار.[246]

في هذه الأثناء، من المحتمل أن تصبح الميليشيات أكثر تشدداً وعلى نحو متزايد، مع حصولها على مواقع وأصول تريد الدفاع عنها؛ كما أن انتشار الأسلحة، والتجاذبات المناطقية[247] والمخاوف المتعلقة بما ينبغي فعله حيال المقاتلين الشباب العاطلين عن العمل بعد تفكيك الميليشيات[248] تعقد من احتمال تفكيك المجموعات المسلحة أكثر فأكثر. وقد عبر عن ذلك مقاتل في لواء طرابلس قائلاً: "كل شخص يمتلك بندقية الآن. لا نستطيع حل أي مشكلة دون إحضار الأسلحة".[249] الميليشيات تعي المشكلة إلا أن ردها الغريزي هو تعزيز قوتها، والقيام بوظائف الشرطة والجيش، وتدريب أعضائها الجدد، والقول بأنها تعتزم بمرور الوقت دمج وحداتها في قوة مركزية.[250] وعلى نحو مماثل، فقد أقامت الألوية أنظمة منفصلة لتخزين الأسلحة، رافضة أن تسلم ترسانتها للمجلس الوطني الانتقالي. طبقاً لأحد مقاتلي مصراتة، فإن "جميع الأسلحة الثقيلة موجودة في منشآت تخزين مركزية؛ وأن الوحدات تسجل أسلحتها التي تخزن باسمها بدلاً من أن يتم تسليمها. العديد من المقاتلين يحتفظون بأسلحة صغيرة ورشاشات".[251] إن عكس عملية تعزيز قوة الميليشيات هذه سيستغرق وقتاً وسيتطلب حوافز غير موجودة حتى الآن.

لقد اتخذ المجلس الوطني الانتقالي بعض المبادرات للتحول إلى السيطرة المركزية. في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ المجلس الأمني الأعلى في أعقاب ما قيل إنه محادثات قاسية مع الميليشيات ترأسها عبد الجليل وقادها عبد المجيد سيف النصر، وهو معارض للقذافي منذ وقت طويل يحظى بالاحترام.[252] إلا أن النتائج كانت مختلطة حتى الآن. المجلس الأمني الأعلى أشرف على تسليم ألوية مصراتة لأكثر من 500 سلاح خفيف لوزارة الداخلية.[253] كما اعترف المجلس العسكري لطرابلس بقيادة بلحاج اسمياً بسلطته. تم نقل عدد من الأبنية إلى سيطرته، بما في ذلك فنادق الخمس نجوم في المدينة، ومطار معتيقة[254] والأكثر أهمية، ففي 20 تشرين الأول/أكتوبر تم أيضاً تسليم أحد السجون الجنائية الرئيسية وهو سجن الجديدة. رغم ذلك، وحتى مع نقل السلطة الاسمية والوظائف الإدارية إلى المجلس الأمني الأعلى، فإن السلطة الفعلية لازالت بوضوح في أيدي الميليشيات. جدير بالذكر أن بيانات المجلس الأمني الأعلى التي تحث الميليشيات على مغادرة العاصمة لن يلتفت إليها أحد طوال مطلع كانون الأول/ديسمبر 2011. زد على ذلك، يبدو أن تفويضها يشمل طرابلس فقط؛ وليس هناك أي إستراتيجية وطنية واضحة لوضع الميليشيات تحت سيطرة مظلة واحدة.

الهيئة التنفيذية الجديدة للمجلس الوطني الانتقالي اتخذت مبادرات أخرى. من بين هذه المبادرات تشكيل "لجنة التعبئة"، التي يرأسها مصطفى صاقصلي، التي أعلن عبد الجليل عن تشكيلها في 24 تشرين الأول/أكتوبر والتي تهدف للمساعدة في دمج مقاتلي الميليشيات.[255] رغم ذلك، فإن المقاتلين الذين التقتهم مجموعة الأزمات وكذلك مسؤول رفيع في المجلس الوطني الانتقالي لم يكونوا على علم بوجودها؛[256] على حد تعبير دبلوماسي غربي، "لم نرَ الكثير من العمل تقوم به هذه الهيئة".[257] في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أن الحكومة شكلت أيضاً هيئة وزارية لشؤون المحاربين، تضم وزارات الدفاع، والداخلية، والمالية والعمل، لكن هنا أيضاً تبقى أجندتها ومكانتها غير واضحة.[258]

بشكل عام، فإن التقدم الذي أُحرز حيال نزع الأسلحة وتفكيك الميليشيات وإدماج مقاتليها يتضمن جهوداً من القاعدة إلى القمة، وهي جهود مرحب بها، قامت بها الألوية نفسها لتنسيق عملها. وهكذا، فحتى مع تجاهلها لدعوات الجيش الوطني والمجلس الأمني الأعلى لإخلاء العاصمة والانضواء تحت قيادتهم، فإن الميليشيات في بعض الأحيان تواصلت مع بعضها البعض لتخفيف حدة التوتر وتسوية النزاعات – رغم أن ذلك كان يحدث عموماً بعد نشوء الصراعات. كما أن تشكيل اتحاد سرايا الثورة عكس على نحو مماثل محاولة من قبل مجموعة من الميليشيات لتنسيق جهودها على نحو أفضل وتخفيف

[246] في واحدٍ من آخر هذه الأحداث، في 3 كانون الأول/ديسمبر ذُكر أن مبنىً يستعمل قاعدة من قبل ميليشيات الزنتان تعرض للنهب من قبل سكان جنزور بعد معركة بين ميليشيا من الزنتان وميليشيا محلية من جنزور. انظر "Rival militias wage turf war near Libyan capital", Reuters, 3 December 2011.

[247] قائد أحد ألوية مصراتة قال، "الناس في مصراتة يركزون على قضايا الأمن. ليس هناك حرب الآن، لكن ينبغي أن تحترس دائماً خشية نشوب معركة جديدة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[248] قائد من مصراتة عبر عن قلقه حيال وجود عدد كبير جداً من الشباب الذين يمتلكون البنادق ولا شيء يفعلونه، إضافة إلى شعورٍ بأنهم يستحقون شيئاً نتيجة معاناتهم – وكل ذلك، على حد قوله، سيعيق عملية تفكيك الميليشيات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[249] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[250] عضو في المجلس العسكري لطرابلس قال، "ستتلقى وحدات الشرطة داخل المجلس العسكري لطرابلس أوامرها من وزارة الداخلية حالما تصبح فعّالة"، وهو بيان غامض لا يوضح ما إذا كان الأفراد والأسلحة سيتم نقلهم إلى السلطة المركزية وإذا كان ذلك سيحدث فمتى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[251] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[252] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المجلس الوطني الانتقالي ودبلوماسيين غربيين، طرابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[253] بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا كتبت عن ذلك قائلة، "بينما كانت المبادرة محدودة بطبيعتها، فإنها كانت مصممة لإرسال رسائل علنية بأن تسليم الأسلحة من قبل المجموعات المسلحة تعتبر أولوية بالنسبة للمجلس وللحكومة الانتقالية القادمة"، "تقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا"، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[254] ملاحظات لمجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[255] "تقرير الأمين العام" وصف المهام الأساسية للجنة بأنها "دمج المقاتلين، وتقديم الدعم للجرحى وأُسر الشهداء، ووضع خطط لجمع الأسلحة".

[256] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2011.

[257] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول غربي، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[258] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أممي، كانون الأول/ديسمبر 2011.

حدة التوتر بين المصراتيين والمجلس العسكري لطرابلس.[259] في تشرين الأول/أكتوبر، مع تزايد الاشتباكات بين ميليشيات الزنتان وطرابلس، فإن قادتها أكدوا على رغبتهم باللجوء إلى المفاوضات المحلية وأشاروا إلى عدة محاولات ناجحة.[260] في معظم هذه الحالات، فإن النتائج لم يتم التوصل إليها من خلال التوجيهات من أعلى أو من الخارج أو من توسط أطراف ثالثة، بل من خلال الطرق التقليدية المحلية في تسوية النزاعات.[261] كما شاركت مجالس الأحياء، والمشايخ ورجال الدين أيضاً في هذه الوساطات.

في الوقت الحاضر، لا يعتبر هذا أمراً سيئاً. لا شك أن تفضيل الميليشيات للتحدث مباشرة إلى بعضها البعض بدلاً من فعل ذلك من خلال المجلس الوطني الانتقالي قد يعيق، أو على الأقل يؤخر، تأسيس قوات مسلحة مركزية حقيقية. كما أن من المفهوم أن قيادة الجيش الوطني نزعت إلى رفض هذه الترتيبات الجارية بين الميليشيات على أنها غير ذات قيمة. اللواء سليمان محمود العبيدي، الضابط المسؤول عن الأمن في العاصمة في الجيش الوطني، وصف اتحاد سرايا الثورة كـ "مجموعة من الأفراد لهم أجنداتهم الخاصة".[262] جدير بالذكر، أنه في الوقت الذي تلا الإعلان عن تشكيل الاتحاد، دعا جميع المجالس العسكرية المحلية للانضمام إلى الجيش الوطني. كما أن الآليات المحلية في تسوية النزاعات لا تضمن النجاح، حيث أن العديد من هذه المفاوضات انهارت.[263]

إلا أن المفاوضات والتفاهمات بين الميليشيات هامة رغم ذلك؛ والأهم، هو أنها المسار الأكثر فعالية لتحقيق تقدم على المدى القصير والمتوسط. إن البحث عن حلول سريعة تلتف على الألوية والميليشيات المحلية ما هو إلا وهم خطير. في الأسابيع التي سبقت الاستيلاء على آخر معاقل القذافي، حذر بعض مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي في مجالسهم الخاصة بأنهم سيستعملون العنف لنزع سلاح زملائهم من الثوار.[264] إلا أنهم سرعان ما أدركوا أن هذا لم يكن خياراً؛ بعد أن أعلن حلف شمال الأطلسي نهاية مهمته في 31 تشرين الأول/أكتوبر، لم يعد لدى المجلس الوطني الانتقالي القدرة على تنفيذ تلك التهديدات.

الألوية تعتبر نفسها في تنافس مع السلطات المركزية – ومع بعضها البعض. إنهم يشعرون بالحاجة إلى الاحتفاظ بأسلحتهم ويخشون تبعات التفكيك المفاجئ للميليشيات التي تضم شباباً مسلحين، خصوصاً في غياب فرص العمل البديلة. إنهم يشعرون بارتياح أكبر في بناء مؤسساتهم الخاصة بهم مع وعدٍ بأن يصبحوا تحت مظلة الحكومة المركزية في المستقبل. المقابلات مع عشرات من المقاتلين الشباب تشير إلى أنه سيكون من شبه المستحيل إقناعهم بالاستسلام بشكل كامل لسلطة الجيش الوطني أو الشرطة في وضعهم الحالي. إن الدعوات المستمرة والمتكررة للجيش الوطني – وغير المستجابة – بأن تغادر ألوية الثوار العاصمة أسهمت فقط في تأكيد افتقاره إلى السلطة حيال الميليشيات. كما أن تصاعد القتال بين الجيش الوطني والميليشيات – بما في ذلك المواجهة التي جرت في 10 – 11 كانون الأول/ديسمبر بين ميليشيا الزنتان وجنود الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر – يجعل من الصعب تخيل اندماج الطرفين.

ما يظهره ذلك هو أن التقدم نحو نزع السلاح ودمج الميليشيات سيحدث فقط بالتعاون التام مع هذه الميليشيات المحلية وفقط إذا تم التشاور معها في كل خطوة على طول الخط. كما أنه يعني أن هناك حدوداً لما يمكن للسلطات الانتقالية أن تفعله.

إلا أن ذلك لا يعني عدم القيام بشيء، حيث يمكن اتخاذ خطوات لتشجيع مبادرات الميليشيات وتمهيد الطريق لإنشاء سيطرة مركزية أكبر. أولاً، ينبغي على المجلس الوطني الانتقالي العمل مع الميليشيات والشخصيات المحلية المحترمة لتأسيس خطوط عريضة وقواعد انخراط مشتركة. من الجوهري في هذا الصدد ضمان عمل الميليشيات طبقاً لمعايير مشتركة للسلوك، بما في ذلك: تطبيق قوانين الحرب واتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المقاتلين غير الملتزمين؛ تسجيل الأسلحة والمقاتلين؛ إضافة إلى احترام حقوق السجناء وحقوق المجتمعات المستهدفة (خصوصاً السكان السابقين لتاورغاء). وهذا الجانب الأخير كبير الأهمية. كما ذكرنا، فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن هناك حوالي 7,000 شخص محتجزون حالياً في السجون ومراكز الاحتجاز المؤقتة، التي يسيطر عليها غالباً مختلف الألوية الثورية دون إشراف من السلطات المركزية؛[265] حيث تتراوح الظروف بين المقبولة والمروعة، مع وجود مشاكل خاصة بالمحتجزين الإناث والأطفال.[266] ينبغي للمجلس الوطني الانتقالي أن

---

[259] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مراقبين للاجتماع، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[260] مهدي الحراتي، قائد ألوية طرابلس التي تعد 3,000 مقاتل والتي اصطدمت بشكل متكرر مع ميليشيات الزنتان، قال، "هذه مشاكل بسيطة، وسنحاول التواصل معه من خلال الحوار والاجتماعات. الأمر يحتاج إلى الوقت. عندما ننظم أنفسنا بشكل كامل، فإنهم سينظمون أنفسهم أيضاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011. وبشكل عام، فقد عزا الحراتي المشاكل بين الميليشيات جزئياً لغياب التنظيم في هيكليات القيادية.

[261] هذا النمط الجزئي والتدريجي الذي اكتسبت الميليشيات السيطرة على الغرب من خلاله من شباط/فبراير وحتى تشرين الأول/أكتوبر يوضح المشكلة بشكل أكبر. ما وصفه العديد من المراقبين على أنه مأزق اعتبره اللاعبون المحليون محاولة للجوء إلى آليات تسوية النزاعات التقليدية لتجنب سفك الدماء وتحقيق المصالحة من خلال وسائل أخرى. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين من الجبل الغربي ومصراتة، آب/أغسطس – تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع المحللين السياسيين دبرا هارولد وبرين ماور، واشنطن، 1 كانون الأول/ديسمبر 2011.

[262] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[263] انظر "Rival militias wage turf war near Libyan capital", Reuters, 3 December 2011. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الميليشيات يُشك في لجوئها إلى السلوك الإجرامي غير القانوني وبعضها يرفض ببساطة الانخراط في مفاوضات بين الميليشيات، مما يعزز احتمال العنف الانتقامي.

[264] "بعد التحرير، سيكون لدينا حكومة جديدة. وسينتهي الأمر – سنستعمل خطاً واضحاً. إما أن تكونوا جزءاً من هذه الحكومة أو لا تكونوا. وإذا لم تكونوا، فإن المجلس الوطني الانتقالي سيستعمل القوة لنزع سلاحكم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في المجلس الوطني الانتقالي، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[265] مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولي أممبين، نيويورك، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[266] لقد تم نقل سجن الجديدة إلى سيطرة المجلس الوطني الانتقالي، إلا أن تلك هي الخطوة الأولى. "تقرير الأمين العام"، مرجع سابق، وصف الوضع على النحو التالي: "في حين أن السجناء السياسيين المحتجزين من

يعمل مع الميليشيات للتوصل إلى اتفاق حول التفتيش العسكري لمخازن الأسلحة، ومراكز الاحتجاز، ونقاط التفتيش وغيرها من المنشآت الواقعة تحت سيطرة الألوية.[267]

كما ينبغي على السلطات المركزية أن تستفيد من الرغبة الواضحة للميليشيات بتلقي الدعم للتعامل مع وجود مقاتلين مسلحين أصبحوا عاطلين عن العمل ومصابين بالإحباط. في تعبير عن وجهة كثيرين، قال أحد قادة ميليشيات مصراتة إنه يرغب برؤية منظمة رسمية مركزية يمكن للمقاتلين بعد تفكيك ميليشياتهم أن يذهبوا إليها. "هناك عدد كبير من الشباب الذين ليس لديهم ما يفعلونه. هناك حاجة لشيء مثل الفيلق البريطاني لتقديم الدعم لهم، والسماح لهم بالتشبيك، ويمنح حياتهم بنية ومعنى ويقدم لهم المساعدة النفسية".[268] بين المقاتلين، يمكن الشعور بجوع هؤلاء لفرص اقتصادية جديدة. عقيد سابق في ميليشيا الزنتان، وحتى في سياق دفاعه عن أعمال بعض رجاله الذين سرقوا السيارات في طرابلس، قال: "هل تعتقد فعلاً أنه عندما يبدأ النفط بالتدفق، خلال خمس سنوات، سيظل الشباب راغبون في الجلوس والإمساك ببنادقهم؟ أنا لا أخشى من كثرة عدد الميليشيات. أخشى أن الجيش سيكون صغيراً جداً، وسنصبح كدول الخليج، نستأجر جنودنا من الخارج!"[269] يمكن للمجلس الوطني الانتقالي، من خلال الشروع بتأسيس شركات دعم وخلق فرص جديدة، أن يمهد الأرضية لجهد أكبر لإدماج مقاتلي الميليشيات في المستقبل.

وثمة خطوة حاسمة ينبغي للسلطات الانتقالية أن تتخذها تتمثل في بناء هيكليات عسكرية وشرطية وقضائية مركزية، بالتعاون مع المجالس العسكرية المحلية، والمناطق والمدن. ستكون إعادة بناء هذه المؤسسات ضرورية لضمان السلطة الأخلاقية والسياسية اللازمة للقيام بما ينبغي أن يحصل في النهاية وهو تسليم الأسلحة على نطاق واسع؛ وتفكيك الميليشيات؛ وتسريح المقاتلين؛ وبمرور الوقت، نقل السلطة إلى الشرطة والجيش المركزيين. وسيكون تعزيز قوات الشرطة وتوفير التدريب والرواتب لأفراد الميليشيات مقابل التحاقها ببرنامج تدريب وطني سيكون أمراً أساسياً بشكل خاص. في الوقت الراهن، تم نشر قوات الشرطة بشكل جزئي في طرابلس للقيام بوظائف محدودة مثل توجيه الحركة المرورية.[270]

لقد اقتصر الدعم الدولي للمجلس الوطني الانتقالي في هذا المجال بشكل كبير على تقديم المشورة والتدريب عند الطلب. اللاعبون الدوليون على حق عندما يتصرفون بحذر وعندما يظهرون حساسية للمخاوف المحلية إزاء الانخراط الخارجي الكبير وفي إدراكهم لاستحالة التحرك السريع لنزع سلاح وتفكيك الميليشيات.[271] يمكن تفسير هذه المقاربة الحذرة أيضاً وجزئياً بصعوبة التعرف على الأشخاص الذين ينبغي التحدث إليهم داخل المجلس الوطني الانتقالي، أو نظراً لتأجيل تشكيل الحكومة فإن المسؤول المعني لم يتم تعيينه أو لأن المسألة المعنية تقتضي مشاركة لاعبين محليين من خارج إطار المجلس.[272] رغم ذلك بوسعهم تقديم المساعدة، خصوصاً تقديم المشورة والخبرة الفنية المنسقة فيما يتعلق بالمسائل التي من الواضح أن الليبيين يحتاجونها، بما في ذلك توفير المعدات والتدريب لإنشاء قوة شرطة جديدة، وحرفنة الأجهزة الأمنية، والمساعدة في تقييم الاحتياجات بسرعة فيما يتعلق بالأمن ونزع السلاح وتفكيك الميليشيات وإدماج مقاتليها بصورة أوسع والتعامل مع ظاهرة مراكز الاحتجاز المؤقتة، إضافة إلى انتشار الأسلحة على نطاق واسع.

قبل نظام القذافي تم إطلاق سراحهم، فإن هناك 7,000 محتجز في سجون ومراكز احتجاز مؤقتة، معظمها تحت سيطرة الألوية الثورية، دون إمكانية الوصول إلى الإجراءات المتبعة في غياب الشرطة والجهاز القضائي. هناك أفارقة من جنوب الصحراء، متهمون في بعض الأحيان بانهم مرتزقة، يشكلون عدداً كبيراً من المحتجزين. ويُذكر أن بعض المحتجزين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة. وهناك تقارير بشأن حالات لأشخاص استهدفوا بسبب لون بشرتهم. كما كان هناك تقارير عن نساء احتجزن في غياب حارسات إناث وتحت إشراف الذكور، واحتجاز أطفال مع البالغين ... لازال هناك الكثير مما ينبغي فعله لتنظيم عملية الاحتجاز، ومنع الانتهاكات، وإطلاق سراح الأشخاص الذين لا ينبغي إطالة احتجازهم وضمان أن تتم الاعتقالات في المستقبل بموجب القانون فقط". (الفقرتان 21-22، ص. 5).

[267] على حد تعبير محلل عسكري غربي فإن "المعايير قضية جوهرية، وينبغي أن تشارك الميليشيات مباشرة في وضعها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[268] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد ميليشيا مصراتي، مصراتة، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[269] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد عسكري زنتاني، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2001. لدى سؤال أحد افراد إحدى عائلات طرابلس العريقة شارك في الأنشطة السرية في طرابلس عما يريده من ليبيا الجديدة، قال: "أن أتمكن من الحصول على رسالة ائتمان من مصرف ليبي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، آب/أغسطس 2011. على نحو مماثل، تحدث قائد رفيع المستوى في لواء طرابلس كان قد درّب عناصر في جبل نفوسة منذ الأيام الأولى للثورة عن رؤيته في إقامة علاقات مع شركات أوروبية لإنشاء البنية التحتية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، أيلول/سبتمبر 2011.

[270] لقد أشار عدد من الخبراء إلى أن على المجلس الوطني الانتقالي أن يؤسس وظيفة للدرك داخل الشرطة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين وأمميين، طرابلس ونيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر 2011. "تقرير الأمين العام"، مرجع سابق، قال: "لم تتمكن الشرطة الليبية بعد من استلام مسؤولياتها. لقد اضطلعت المجموعات الثورية المسلحة بالمسؤولية الرئيسية عن النظام والقانون في سائر أنحاء البلاد، دون تلقي التدريب المناسب وخارج الإطار القانوني السليم. يُذكر أن عدداً كبيراً من ضباط الشرطة الليبيين في طرابلس عادوا إلى واجباتهم، وانتظموا تحت قيادة مدراء خبراء في الأعمال الشرطية. إلا أن وجودهم على الأرض وفي الشوارع يبقى محدوداً ويقتصر على تنظيم المرور".

[271] مسؤول فرنسي قال، "نحن مصممون على عدم التدخل بقوة بل نريد أن ندع الليبيين يقودون. إن لم نفعل ذلك، نعرف أنه لن يكون مرحباً بنا وأنهم لن يستمعوا لنا في المسائل التي تهمنا فعلاً. إضافة إلى ذلك، نحن ندرك أن تفكيك الميليشيات لن يحدث حتى تكتمل العملية الانتقالية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، كانون الأول/ديسمبر 2011.

[272] حتى التقييم السريع نسبياً للاحتياجات تم تأجيله بسبب ما يصفه المسؤولون الغربيون بأنه غياب النظراء المناسبين داخل المجلس الوطني الانتقالي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بروكسل، باريس، لندن وواشنطن، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2011. ثمة مشكلة مشابهة تعيق عمل البيروقراطيين الليبيين غير المستعدين لاتخاذ الإجراءات في غياب مسؤولية واضحة يتحملها وزير. عقبة أخرى تمثلت في المخاطر الأمنية المرتبطة بمثل تلك الزيارات من بين اللاعبين الدوليين، يبدو أن بعثة الأمم المتحدة في موقع أفضل من غيرها، إلا أنها تبقى صغيرة نسبياً وهي أيضاً تواجه تحديات أمنية.

حتى الآن، ومع تركيز اللاعبين المحليين والدوليين على مهام أخرى، وفي غياب أشخاص محددين داخل المجلس الوطني الانتقالي، فقد تم تأجيل جزء كبير من هذا العمل. لقد آن الأوان للتحرك من جديد.

طرابلس/بروكسل، 14 كانون الأول/ديسمبر 2011

الملحق آ

خارطة ليبيا

الملحق ب

حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 130 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني ومستوى عال من الالتزام من أجل منع وحل النزاعات الخطيرة.

يقوم أسلوب مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث يتم وضع فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث نزاع عنيف. وبناء على معلومات وتقييمات من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع جميع حالات النزاع الأهم أو المتوقعة في العالم. يتم توزيع تقارير وبيانات مجموعة الأزمات بشكل واسع من خلال البريد الإلكتروني بما في ذلك إلى المسؤولين في وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، وهي في نفس الوقت متوافرة على الموقع www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في العالم. ويترأس مجلس الأمناء في مجموعة الأزمات كل من المفوض الأوربي السابق للعلاقات الخارجية كريستوفر باتن والسفير الأمريكي السابق توماس بيكيرينغ. كما أن رئيسة هذه المجموعة ومديرتها التنفيذية منذ تموز/يوليو 2009 هي لويز آربر، الرئيسة السابقة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ورئيسة الإدعاء العام في المحكمتين الدوليتين الخاصتين بيوغسلافيا السابقة ورواندا.

يتواجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما توجد كبرى المكاتب التابعة لها في واشنطن العاصمة (حيث تتواجد المجموعة ككيان قانوني) وفي نيويورك. كما يوجد مكتب أصغر حجماً في لندن إضافة إلى مكاتب ارتباط في موسكو وبكين. وتشغّل هذه المنظمة حالياً تسعة مكاتب إقليمية (في بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام أباد، وإسطنبول، وجاكرتا، ونيروبي، وبريستينا وتبليسي). كما أن لها تمثيلاً ميدانياً محلياً في ثمانية عشر موقعاً إضافياً آخر (في أبوجا، وباكو، وبانكوك، وبيروت، والقاهرة، وكولومبو، ودمشق، وديلي، والقدس، وكابل، وكاتمندو، وكينشاسا، وأوغادوغو، وبورت-أوبرينس، وبريتوريا، وسراييفو، وسيؤول وطهران). وتغطي مجموعة الأزمات حالياً حوالي 60 منطقة لنزاع قائم أو محتمل في أربع قارات. ويشمل ذلك في إفريقيا بوروندي، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وكينيا، وليبيريا، ونيجيريا، ورواندا، وسيراليون، والصومال، وجنوب إفريقيا، والسودان، وأوغندا، وزمبابوي. كما يشمل في آسيا أفغانستان، وبنغلاديش، وبورما/ميانامار، وإندونيسيا، وكشمير، وكازاخستان، وقرغيزستان، ونيبال، وكوريا الشمالية، والباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، ومضيق تايوان، وطاجيكستان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتركمانستان وأوزبكستان. أما في أوربا فيشمل أرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وقبرص، وجورجيا، وكوسوفو، ومقدونيا وروسيا (شمال القوقاز)، وصربيا، وتركيا، وأوكرانيا. بينما يشمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلاً من الجزائر، ومصر، ودول الخليج، وإيران، والعراق، وإسرائيل-فلسطين، ولبنان، والمغرب، والسعودية، وسورية واليمن. ويشمل في أمريكا اللاتينية والكاريبي كلاً من بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وغواتيمالا، وهاييتي وفنزويلا.

وتحظى مجموعة الأزمات بتبرعات من الحكومات والمؤسسات الخيرية والشركات والمتبرعين الأفراد. وحالياً تقدَم التبرعات من الدوائر والوكالات الحكومية التالية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ووكالة التنمية النمساوية، ووزارة الخارجية البلجيكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الكندي للبحوث والتنمية الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية التشيكية، ووزارة الخارجية الملكية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الفنلندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ومؤسسة إيد الايرلندية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الخارجية التركية، ووزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أما المتبرعون من المؤسسات والقطاع الخاص الذين يقدمون دعماً سنوياً و/أو إسهامات إلى صندوق مجموعة الأزمات "تأمين المستقبل" فيشملون صندوق العالم الأفضل، ومؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت، وهيومانيتي يونايتيد، وصندوق هنت ألترناتيف، وجويش وورلد ووتش، ومؤسسة كيمزي، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومعهد أوبن سوسايتي، ومؤسسة فيكتور بينتشوك، ومؤسسة رادكليف، وسيغريد روزينغ تراست، وصندوق روكفيلير براذرز، وفيفا ترست.

كانون الأول/ديسمبر 2011

الملحق ج

تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2008

Arab-Israeli Conflict

Ruling Palestine I: Gaza Under Hamas, Middle East Report N°73, 19 March 2008 (also available in Arabic).

Lebanon: Hizbollah's Weapons Turn Inward, Middle East Briefing N°23, 15 May 2008 (also available in Arabic).

The New Lebanese Equation: The Christians' Central Role, Middle East Report N°78, 15 July 2008 (also available in French).

Ruling Palestine II: The West Bank Model, Middle East Report N°79, 17 July 2008 (also available in Arabic).

Round Two in Gaza, Middle East Briefing N°24, 11 September 2008 (also available in Arabic).

Palestine Divided, Middle East Briefing N°25, 17 December 2008 (also available in Arabic).

Ending the War in Gaza, Middle East Briefing N°26, 05 January 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Engaging Syria? Lessons from the French Experience, Middle East Briefing N°27, 15 January 2009 (also available in Arabic and French).

Engaging Syria? U.S. Constraints and Opportunities, Middle East Report N°83, 11 February 2009 (also available in Arabic).

Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps, Middle East Report N°84, 19 February 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Gaza's Unfinished Business, Middle East Report N°85, 23 April 2009 (also available in Hebrew and Arabic).

Lebanon's Elections: Avoiding a New Cycle of Confrontation, Middle East Report N°87, 4 June 2009 (also available in French).

Israel's Religious Right and the Question of Settlements, Middle East Report N°89, 20 July 2009 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestine: Salvaging Fatah, Middle East Report N°91, 12 November 2009 (also available in Arabic).

Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy, Middle East Report N°92, 14 December 2009 (also available in Arabic).

Reshuffling the Cards? (II): Syria's New Hand, Middle East Report N°93, 16 December 2009 (also available in Arabic).

Tipping Point? Palestinians and the Search for a New Strategy, Middle East Report N°95, 26 April 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Lebanon's Politics: The Sunni Community and Hariri's Future Current, Middle East Report N°96, 26 May 2010 (also available in Arabic).

Drums of War: Israel and the "Axis of Resistance", Middle East Report N°97, 2 August 2010 (also available in Hebrew and Arabic).

Squaring the Circle: Palestinian Security Reform under Occupation, Middle East Report N°98, 7 September 2010 (also available in Arabic and Hebrew).

Nouvelle crise, vieux démons au Liban: les leçons oubliées de Bab Tebbaneh/Jabal Mohsen, Middle East Briefing N°29, 14 October 2010 (only available in French).

Trial by Fire: The Politics of the Special Tribunal for Lebanon, Middle East Report N°100, 2 December 2010.

Gaza: The Next Israeli-Palestinian War?, Middle East Briefing N°30, 24 March 2011 (also available in Hebrew and Arabic).

Radical Islam in Gaza, Middle East/North Africa Briefing N°104, 29 March 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

Palestinian Reconciliation: Plus Ça Change, Middle East Report N°110, 20 July 2011 (also available in Arabic and Hebrew).

North Africa

Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration, Middle East/North Africa Report N°76, 18 June 2008 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious?, Middle East/North Africa Report N°101, 24 February 2011 (also available in Arabic).

Soulèvements populaires en Afrique du Nord et au Moyen-Orient (IV): La voie tunisienne, Middle East/North Africa Report N°106, 28 April 2011.

Popular Protest in North Africa and the Middle East (V): Making Sense of Libya, Middle East/North Africa Report N°107, 6 June 2011 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (VII): The Syrian Regime's Slow-motion Suicide, Middle East Report N°109, 13 July 2011 (also available in Arabic).

Iraq/Iran/Gulf

Iraq's Civil War, the Sadrists and the Surge, Middle East Report N°72, 7 February 2008 (also available in Arabic).

Iraq after the Surge I: The New Sunni Landscape, Middle East Report N°74, 30 April 2008 (also available in Arabic).

Iraq after the Surge II: The Need for a New Political Strategy, Middle East Report N°75, 30 April 2008 (also available in Arabic).

Failed Responsibility: Iraqi Refugees in Syria, Jordan and Lebanon, Middle East Report N°77, 10 July 2008 (also available in Arabic).

Oil for Soil: Toward a Grand Bargain on Iraq and the Kurds, Middle East Report N°80, 28 October 2008 (also available in Arabic and Kurdish).

Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation?, Middle East Report N°81, 13 November 2008 (also available in Arabic, Kurdish and Turkish).

Iraq's Provincial Elections: The Stakes, Middle East Report N°82, 27 January 2009 (also available in Arabic).

Yemen: Defusing the Saada Time Bomb, Middle East Report N°86, 27 May 2009 (also available in Arabic).

U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, Middle East Briefing N°28, 2 June 2009 (also available in Farsi and Arabic).

Iraq and the Kurds: Trouble Along the Trigger Line, Middle East Report N°88, 8 July 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's New Battlefront: The Struggle over Ninewa, Middle East Report N°89, 28 September 2009 (also available in Kurdish and Arabic).

Iraq's Uncertain Future: Elections and Beyond, Middle East Report N°94, 25 February 2010 (also available in Arabic).

Loose Ends: Iraq's Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal, Middle East Report N°99, 26 October 2010 (also available in Arabic).

Popular Protest in North Africa and the Middle East (II): Yemen between Reform and Revolution, Middle East Report N°102, 10 March 2011(also available in Arabic).

Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears, Middle East Report N°103, 28 March 2011 (also available in Arabic and Kurdish).

Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, Middle East Report N°105, 04 April 2011(also available in Arabic).

Failing Oversight: Iraq's Unchecked Government, Middle East Report N°113, 26 September 2011.

.

الملحق د

مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Thomas R Pickering
Former U.S. Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria; Vice Chairman of Hills & Company

PRESIDENT & CEO

Louise Arbour
Former UN High Commissioner for Human Rights and Chief Prosecutor for the International Criminal Tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda

EXECUTIVE COMMITTEE

Morton Abramowitz
Former U.S. Assistant Secretary of State and Ambassador to Turkey

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the ANC

Maria Livanos Cattaui
Member of the Board, Petroplus Holdings, Switzerland

Yoichi Funabashi
Former Editor in Chief, *The Asahi Shimbun*, Japan

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Capital

Ghassan Salamé
Dean, Paris School of International Affairs, Sciences Po

George Soros
Chairman, Open Society Institute

Pär Stenbäck
Former Foreign Minister of Finland

OTHER BOARD MEMBERS

Adnan Abu-Odeh
Former Political Adviser to King Abdullah II and to King Hussein, and Jordan Permanent Representative to the UN

Kenneth Adelman
Former U.S. Ambassador and Director of the Arms Control and Disarmament Agency

Kofi Annan
Former Secretary-General of the United Nations; Nobel Peace Prize (2001)

Nahum Barnea
Chief Columnist for *Yedioth Ahronoth*, Israel

Samuel Berger
Chair, Albright Stonebridge Group LLC; Former U.S. National Security Advisor

Emma Bonino
Vice President of the Senate; Former Minister of International Trade and European Affairs of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander, Europe

Sheila Coronel
Toni Stabile, Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University, U.S.

Jan Egeland
Director, Norwegian Institute of International Affairs; Former Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, United Nations

Uffe Ellemann-Jensen
Former Foreign Minister of Denmark

Gareth Evans
President Emeritus of Crisis Group; Former Foreign Affairs Minister of Australia

Mark Eyskens
Former Prime Minister of Belgium

Joshua Fink
CEO & Chief Investment Officer, Enso Capital Management LLC

Joschka Fischer
Former Foreign Minister of Germany

Jean-Marie Guéhenno
Arnold Saltzman Professor of War and Peace Studies, Columbia University; Former UN Under-Secretary-General for Peacekeeping Operations

Carla Hills
Former U.S. Secretary of Housing and U.S. Trade Representative

Lena Hjelm-Wallén
Former Deputy Prime Minister and Foreign Affairs Minister of Sweden

Swanee Hunt
Former U.S. Ambassador to Austria; Chair, Institute for Inclusive Security; President, Hunt Alternatives Fund

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Igor Ivanov
Former Foreign Affairs Minister of the Russian Federation

Asma Jahangir
President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan, Former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Wim Kok
Former Prime Minister of the Netherlands

Ricardo Lagos
Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman
Former International Secretary of International PEN; Novelist and journalist, U.S.

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP) and UN Deputy Secretary-General

Lalit Mansingh
Former Foreign Secretary of India, Ambassador to the U.S. and High Commissioner to the UK

Jessica Tuchman Mathews
President, Carnegie Endowment for International Peace, U.S.

Benjamin Mkapa
Former President of Tanzania

Moisés Naím
Senior Associate, International Economics Program, Carnegie Endowment for International Peace; former Editor in Chief, Foreign Policy

Ayo Obe
Legal Practitioner, Lagos, Nigeria

Paul Reynolds
President & Chief Executive Officer, Canaccord Financial Inc.; Vice Chair, Global Head of Canaccord Genuity

Güler Sabancı
Chairperson, Sabancı Holding, Turkey

Javier Solana
Former EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, NATO Secretary-General and Foreign Affairs Minister of Spain

Lawrence Summers
Former Director of the US National Economic Council and Secretary of the US Treasury; President Emeritus of Harvard University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

Canaccord Financial Inc.
Mala Gaonkar
Frank Holmes
Steve Killelea
George Landegger
Ford Nicholson & Lisa Wolverton
Harry Pokrandt
Ian Telfer
Neil Woodyer

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

APCO Worldwide Inc.
Ed Bachrach
Stanley Bergman & Edward Bergman
Harry Bookey & Pamela Bass-Bookey
Chevron
Neil & Sandra DeFeo Family Foundation
Equinox Partners
Fares I. Fares
Neemat Frem
Seth Ginns
Rita E. Hauser
Sir Joseph Hotung
Iara Lee & George Gund III Foundation
George Kellner
Amed Khan
Faisel Khan
Zelmira Koch Polk
Elliott Kulick
Liquidnet
Jean Manas & Rebecca Haile
McKinsey & Company
Harriet Mouchly-Weiss
Griff Norquist
Näringslivets Internationella Råd (NIR) – International Council of Swedish Industry
Yves Oltramare
Ana Luisa Ponti & Geoffrey R. Hoguet
Michael L. Riordan
Shell
Statoil ASA
Belinda Stronach
Talisman Energy
Tilleke & Gibbins
Kevin Torudag
VIVA Trust
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.
Stelios Zavvos

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus
George Mitchell
Chairman Emeritus
HRH Prince Turki al-Faisal
Hushang Ansary
Óscar Arias
Ersin Arıoğlu
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Alan Blinken
Lakhdar Brahimi
Zbigniew Brzezinski
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Naresh Chandra
Eugene Chien
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Gernot Erler
Marika Fahlén
Stanley Fischer
Malcolm Fraser
I.K. Gujral
Max Jakobson
James V. Kimsey
Aleksander Kwasniewski
Todung Mulya Lubis
Allan J. MacEachen
Graça Machel
Nobuo Matsunaga
Barbara McDougall
Matthew McHugh
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Shimon Peres
Victor Pinchuk
Surin Pitsuwan
Cyril Ramaphosa
Fidel V. Ramos
George Robertson
Michel Rocard
Volker Rüehe
Mohamed Sahnoun
Salim A. Salim
Douglas Schoen
Christian Schwarz-Schilling
Michael Sohlman
Thorvald Stoltenberg
William O. Taylor
Leo Tindemans
Ed van Thijn
Simone Veil
Shirley Williams
Grigory Yavlinski
Uta Zapf
Ernesto Zedillo